

د. فردريك مَعْتوق

# جُذُورُ الْحَرْبِ لِأَهْلِيَّةِ

لبنان - قبرص - الصومال - البوسنة



دار الطليقة - بيروت

د. فردريك مَعْتُون

# هُزُورُ الْحَرْبِ الْأَهْلِيَّةِ

لبنان - قبرص - الصومال - البوسنة

دارُ الطَّلِيحَةِ للطباعة والنشر  
بيروت

جميع الحقوق محفوظة لدار الطلبة للطباعة والنشر  
بيروت - لبنان  
ص.ب ١٨١٣ - ١٦  
تلفون ٣١٤٦٥٩ / ٣٠٩٤٧٠

الطبعة الأولى: أيار (مايو) ١٩٩٤

## للمؤلف أيضاً:

---

- مشاهد عاشوراء في النبطية، عاصمة جبل عامل (جنوب لبنان)، منشورات مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، بيروت، ١٩٧٤.
- تطوّر علم اجتماع المعرفة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢.
- مسرح العمّال المهاجرين في فرنسا، مجد، بيروت، ١٩٨٤.
- تنوّع ثقافي، لا تعقّدية ثقافية، منشورات جرّوس، طرابلس، ١٩٨٥.
- منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب، مجد، بيروت، ١٩٨٥.
- العادات والتقاليد الشعبية اللبنانية، منشورات جرّوس، طرابلس، ١٩٨٦.
- تطوّر الفكر السوسولوجي العربي، منشورات جرّوس، طرابلس، ١٩٨٨.
- المعرفة، المجتمع والتاريخ، منشورات جرّوس، طرابلس، ١٩٩١.
- معجم العلوم الاجتماعية، (عربي - فرنسي - إنكليزي)، سلسلة أكاديميا، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣.

*Les contradictions de la sociologie arabe*, éd. L'Harmattan, □  
Paris. 1992.

إهداء

إلى أطفال لبنان ،  
وإلى إيمي جان - ميشال

## مقدمة

أخسر الحروب الأهلية التي نشبت في الغرب كانت الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩) التي حدثت منذ أكثر من نصف قرن.

في ظل الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بدأت براكين الحروب الأهلية تنفجر الواحد تلو الآخر، في العالم الثالث، برعاية سياسية وعسكرية أميركية وسوفييتية. والحرب الأهلية الأنغولية التي لم تنتهِ فصولها بعد تشكّل أبرز تجلياتها. بالطبع لن ننسى الحروب الأهلية الكمبودية واللبنانية والقبرصية والسلفانورية والنيكاراغوية التي اندوجت كلها في هذا السيلق الحربي الأهلي البارد.

أما بعد عقد اتفاقية مالطا وبعد توقّف الحرب الباردة بين الجبارين وانتهزام أحدهما سياسياً، فقد دخلت شعوب الأراضي كافة في ما سُمّي بالنظام العالمي الجديد؛ فازدادت الحروب الأهلية حثّة وبدأت تنفجر بوتيرةٍ أسرع من ذي قبل. وحصة الأسد في المصائب كانت، كما في زمن الحرب الباردة، من نصيب العالم الثالث وحتى الرابع، الشديد البؤس، في أفريقيا، مع الحرب الأهلية الصومالية.

ماذا يعني ذلك؟

يعني أن العالمين الثالث والرابع قدامان عل مزيد من الحروب الأهلية في ظل غياب نظام إقتصادي عالمي جديد وفي ظلّ ارتهاق منظمة الأمم المتحدة لإرادة الولايات المتحدة الأميركية دون سواها من الأطراف السياسية الدولية. فالأزمات الاقتصادية التي تحصل في الغرب يوازئها، في العالم الثالث، مآزق إقتصادية بكل

معنى الكلمة. فكيف نخرج، على سبيل المثال، الجزائر من الحالة الإقتصادية المتردية التي انزلت فيها ودخلها القومي العام الحالي يبلغ ١٢ بليون دولار سنوياً (من عائدات النفط والغاز) بينما تبلغ فوائد ديونها الخارجية ٨ بلايين دولار سنوياً؟ فهل تكفي ٤ بلايين دولار سنوياً لتنفيذ نفقات القطاع العام ولاهتمام بالمشايخ العامة وتطوير البلاد اقتصادياً وعمرانياً، علماً أن عدد سكان الجزائر يفوق حالياً ٢٥ مليون نسمة؟

العالم الثالث «محشوره» إقتصادياً والجبار الأميركي يعتمد، أكثر من أي وقت آخر، على ضعف أعضائه وعلى تناقضاتهم الداخلية، خاصة في العالم الثالث حيث المشاكل الإجتماعية هي أيضاً إقتصادية وسياسية. لذلك، عندما تبلغ المشاكل حدّاً لا يُطاق في الداخل، يتفجر الصراع ويقوم الأطراف الخارجيةون، الإقليميون، ولكن برعاية أميركية، بإدارة هذا الصراع وإبقائه في نفق متعرج ولكن ضمن السقف السياسي المحدّد، لا خروج منه ولا دخول إليه إلا من خلال بوابات الراعي الأكبر.

يحصل انتداب سلطات الراعي الأكبر تارةً باتجاه طرف إقليمي نافذ (المجموعة الأوروبية بالنسبة إلى الجزائر مثلاً) وتارةً أخرى باتجاه طرف معنوي وسياسي دولي (منظمة الأمم المتحدة بالنسبة إلى الصومال مثلاً) وطوراً باتجاه طرف إقليمي وطرف دولي معاً (المجموعة الأوروبية ومنظمة الأمم المتحدة بالنسبة إلى البوسنة مثلاً).

ولكن، في الحالات كافة، رعاية الأمور تأتي، نظرياً وعملياً، على شكل رعاية مآزق. فاللعبة مغلقة والمصائر معروفة مسبقاً والحرب الأهلية لن تخرج البلاد من المشاكل التي تعاني منها بل ستوقعها في مشاكل أكبر وأعظم.

موقع العالم الثالث صعب جداً في هذه المعادلة الجديدة، أكثر من الوضع الذي كان محصوراً فيه هذا العالم الثالث نفسه إبان صراع الجبابرة الباردة، قبل ١٩٩٠. فاليوم ترتدي الحرب الأهلية، في منظور السياسة الأميركية الدولية، طابعاً قمعياً بحتاً. ذلك أن المنظور الإيديولوجي الذي شكّل وقود الحرب الأهلية أيام الحرب الباردة سقط وتماهت آثاره.

فالولايات المتحدة الأميركية تقمع العراق مثلاً باللجوء إلى تهديده بالحرب الأهلية، وتقمع الصومال بالحرب الأهلية المباشرة، للسيطرة على القرن الإفريقي البالغ الأهمية في استراتيجيا الطاقة النفطية في العالم. لا مشاكل إيديولوجية فعلية مع هذه البلدان التي تطمح كلها إلى الالتزام بالنتج الإقتصادي الليبرالي. المشكلة الوحيدة بينها وبين الجبار الأميركي هي من طبيعة سياسية. وقمعها هو يتم مباشرة وبالحرب الأهلية، بإدارتها والسيطرة على بقائهما مشتعلة وفي عدم معالجتها أو التخلص من ذيولها.

حتى أن التهديد والقمع أصبحا وقحين. فلا التضاف على الموضوع ولا تمحى للمسؤوليات ولا تنصل من الدور الفاعل، كما كان يحصل إبّان الحرب الباردة، بل تهديد مباشر بإشعال نار الحرب الأهلية. فالنظام العالمي الجديد يقوم على إشعال الحرائق أينما يرى راعيه الأمر مناسباً له. وحقل الحرائق الأسهل هو العالم الثالث الذي لم يتم ترويضه بعد بشكل كافٍ، نظراً لتشابك بناء الاجتياحية والمعرفة.

أما ما يتضمنه هذا الكتاب فهو مقارنة سوسيولوجية للحروب الأهلية بعفة عامة، مع التركيز على تلك التي تطال الشرق الأوسط والعالم العربي بشكل خاص. فمعرفة جلورها ومساراتها ستساعدنا على فهم الحروب التي تشتعل (في الجزائر ومصر مثلاً) والتي سوف تشتعل في العالمين الثالث والرابع.

لا نشبه الحروب الأهلية بعضها، في مساراتها السياسية، لكن آلياتها الإيديولوجية والعسكرية جذ متقاربة. ويحاول هذا الكتاب تحليل هذه الآليات والوقوف عند أبرز تجلياتها كما هي حاصلة على أرض الواقع، في تجارب ظاهرياً مختلفة وجوهرياً متصلة.

سرعل (شمال لبنان)،

كانون الثاني ١٩٩٤



## الفصل الأول

### ثوابت الحرب الأهلية

كان المفكر الفرنسي كلود - هنري دوسان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) قد اعتبر في كتابه دليل الصناعيين الصادر عام ١٨٢٣، أن الحروب سوف تتراجع مع تقدم الصناعة والمكنة في العالم، قائلًا: «الصناعة هي عدو الحرب، وكلما تقلصنا في القيمة الصناعية خسرنا في المقابل القيمة الحربية».

لم تصح نظرية هذا الفيلسوف الفرنسي، بل إن الحرب، كنزعة بشرية سياسية، قد طوّعت الصناعة وأدخلتها وأدخلت تقنياتها في استراتيجيات السيطرة المختلفة عبر العالم.

فكلما تقدّمنا في القرنين التاسع عشر والعشرين لاحظنا أن الحرب هي من ثوابت الحضارة البشرية. فإذا لم نعلم المجتمعات دائمًا بِلِإنتاجها، ظلّت على استعداد شبه دائم لتبنيها مع اشتداد قرع الطبول. ولا تنفخ مآسي الحروب الماضية وفضائعها في ثلاثي الحروب الجديدة. بل إن قطار الحرب يسير في البشرية من جبل إلى جبل ومن زمن إلى زمن، بفير توقف.

والقرن العشرون الذي رأى فيه الكثيرون من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسيين خلال القرن التاسع عشر قرن نهاية الأزمات، ينقش اليوم أمانًا في مظهر قرن الاكتشافات الكبيرة وقرن النزاعات الكبيرة على حدّ سواء. فالأشكال القديمة للحرب اتخذت خلال القرن العشرين سميات جديدة وأخرجت بسيناريوات جديدة. غير أن النسيج الإنساني لجميع نزاعات القرن العشرين لم يختلف كثيرًا عما كان عليه في السابق. فالبشرية لم تخرج، على رغم التقدم العلمي والصناعي والتكنولوجي الذي حققته، من دائرة الحرب المفلقة.

فلو أخذنا الأمور الحربية الخاصة بقرنا لمطالعة الجنرال فون كلاوسفيس،  
متنظر الحروب الأوروبية خلال القرن الماضي، أو لمطالعة العلامة ابن خلدون،  
مراقب غزو برابرة تيمورلنك مطلع القرن الخامس عشر، لما استغربناها. ذلك  
أن ثوابت العنف الحربي قد تكررت عبر القرون.

والمجال الأكثر دلالة على التكرار هذا، هو ما نطلق عليه اليوم تسمية  
الحروب الأهلية، أو تلطيفاً النزاعات الأهلية والداخلية. فالعنف البشري يجد  
لجهائته الأوضح في هذا الشكل السياسي من الصراعات المسلحة لدى الكثير من  
الشعوب. صحيح أن لكل حرب أهلية نكهتها الخاصة، لكن الآليات التي تقوم  
عليها هذه الحروب - أبنيا وقمت - هي واحدة كما سنرى.

فالمعادلة الأساسية التي تطرحها عادة الحرب الأهلية معادلة مثقلة الزوايا.  
من ناحية أولى هناك الدولة (وقد تكون قديمة قائمة على البطش، أو ضعيفة قائمة  
على الديمقراطية البسيطة، لكنها بالضرورة وفي جميع الأحوال دولة وفاقية، قائمة  
على اتفاق نعي أو دستوري أو حتى شفهي بين جماعاتها الأساسية). ومن ناحية  
ثانية هناك معارضة مسلحة وميليشيات (تقوم ضمن الدولة ولكن ضدّها، على  
أساس أنها تجمّعات سياسية وحزبية متمايز بعضها عن بعض بإيديولوجيته  
العفوانية). ومن ناحية ثالثة هناك المجتمع المدني (الذي قد يصبح، بفعل الحرب  
والتقسيم الجغرافي لمناطق النفوذ العسكري، مجتمعات مدنية تجمع بينها نظرة  
واحدة إلى أصحاب المشروع السلطوي وإلى أمور حياتها اليومية).

تقوم الحرب الأهلية على هذه القاعدة الثلاثية على وجه العموم، علماً أن  
طبيعة كل عنصر من عناصرها قد لا تتكرر هي ذاتها في النماذج كافة. فالدولة هنا  
ديكتاتورية وهناك شبه ديمقراطية، الخ. والأحزاب المسلحة تختلف في ما بينها  
ومن بلد إلى آخر بحسب التلوين الإيديولوجي الذي يوجّه ممارساتها. أما  
المجتمع المدني فتكوينه المعرفي يختلف من بلد إلى آخر ووعيه يتمحور بشكل  
خاص في كل تجربة من التجارب.

## ١ - من الاقتصادي إلى الإيديولوجي

إن العنصر الإيديولوجي، لا العنصر الاقتصادي، هو الذي يتصدّر قائمة

الثابت في النزاعات البشرية، كما يلاحظ مايبكل مان<sup>(١)</sup>. فمن دون إيديولوجيا حرب لا وجود للحرب.

فالحرب الأهلية تقوم على إيديولوجيا التخاصم التضالي. ومن دون هذا الشكل من التخاصم لا يمكن للحرب الوقوف على رجلها فترة طويلة، ولا حتى الدخول إلى السيلان الإجتماعي ومنه إلى أعناق هواجس الجياعات التي يفترض بها أن تكون متقاتلة.

صحيح أن المصالح الاقتصادية قد تكون المحرك الحقيقي للنزاعات الأهلية، كما في النموذجين الأميركي والبناني، لكن الخلاف في المصالح الاقتصادية لا يصبح، فعليا، مضجراً إلا بعد اقترانه بالخلاف الإيديولوجي.

فخلاف المصالح الذي فُرق لمدة طويلة بين ولايات الجنوب السبع وبين ولايات الشمال في الولايات المتحدة الأميركية، والذي تسبب في اندلاع الحرب الأهلية الأميركية المعروفة بحرب الانفصال (١٨٦١ - ١٨٦٥) يفرس جفوره في الصراع الاقتصادي الذي استمر لأكثر من ثمانين عاماً بين ولايات الجنوب الزراعية (المتجة للقطن والسكر والتبغ) وبين ولايات الشمال الصناعية (الحاضرة للصناعات التحويلية الكبرى في البلاد). حتى إنه يُذكر أن الخلاف كان قد ظهر إلى النور عام ١٧٧٦، عند الإعلان عن وثيقة الاستقلال الأولى الشهيرة، حيث إن ولايات الجنوب الزراعية والغنية كانت تخشى المراسيم القيديرية التالية التي كان يزداد ازدهار الشمال على أساسها ويزداد ارتباط الجنوب به من خلال إنشاء مصرف الولايات المتحدة الفيدرالي وتطبيق الرسوم الجمركية القيديرية التي كانت تستهدف الجنوب أكثر من الشمال، كونه أكثر لجوءاً إلى الاستيراد منه إلى التصدير، الخ.

هكذا فإن الصراع الاقتصادي الأميركي كان بالتالي مفتوحاً على الجبهة الداخلية في الولايات المتحدة الأميركية منذ عقود عدة. لكنه لم يتحول نزاعاً اجتماعياً وأهلياً إلا بعدما التصقت به إيديولوجيا التخاصم التضالي. وشرارة هذه

(١) Michael MANN, *The Sources of Social Power, from the Beginning to 1760* (١)  
A.C. U.K., Cambridge Univ Press, 5th edition, 1992.

الإيديولوجيا اندلعت مع انتخاب الرئيس ابراهيم لينكولن، في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٦٠، على أساس برنامج سياسي يركز أساساً على إزالة العبودية من النظام السياسي والمفني الأمريكي.

فالصراع الأمريكي لم يتحول حرباً أهلية مسلحة ودموية إلا بعدما وجد لنفسه إيديولوجيا حرة. ففي خندق الجنوب وقف مناصرو نظام العبودية وفي خندق الشمال وقف معاربر نظام العبودية هذا. ومع تركيز إيديولوجيا التخاصم النضالي بدأت الحرب فعلياً في النفوس وعلى الأرض معاً.

في النموذج اللبناني (١٩٧٥ - ١٩٧٦ بشكل خاص) يمكننا أن نلاحظ اللجوء إلى تأسيس عني مشابه. فكلنا يذكر كيف أن الشارع الإسلامي كان يتند بامتيازات المسيحيين الاقتصادية منذ زمن الانتداب الفرنسي، وكيف أنه لم يكن يترك مناسبة إلا ويرفع شعار الغبن. وفي المطلب الاقتصادي عنواناً للعمل السياسي المعارض في لبنان لمدة تفوق الخمسين سنة: يرفع الشارع المسلم شعار الغبن ويرد الشارع المسيحي بأن لا امتيازات فعلية للمسيحيين. ولم تقم الحرب الأهلية على رغم ذلك.

فشارة الحرب الفعلية كانت إيديولوجية، إذ عندما أعلن الشارع الإسلامي في لبنان تضامته مع القضية الفلسطينية على إثر حادثة عين الرمانة في ١٣ نيسان (إبريل) ١٩٧٥، وعندما وقف الشارع المسيحي في لبنان ضد هذه القضية، بدأت فعلاً الحرب الأهلية. انقسم أهل البلاد إلى «مع الفلسطينيين» و«ضد الفلسطينيين» وحينذاك وجدت الأرضية الإيديولوجية للصراع الاقتصادي - الاجتماعي المزمن بين جماعات البلد الواحد، فتفجر الصراع الأهلي على صعيد واسع عندما تم ربط الاقتصادي بالإيديولوجي، وليس قبل ذلك.

تشكل نمط السلاوات الإيديولوجية في النموذج الإسباني (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، كما في النموذجين الأمريكي واللبناني، الشرط الأساسي لاندلاع الحرب الأهلية. فالغبن الاجتماعي والاقتصادي الحاصل في مناطق كتالونيا والباسك قديم ومعروف. ولكن الأمر لم يكن، طوال قرون، ليتسبب في حرب أهلية. فقد اندلعت الحرب عندما تبوأ الجمهوريون السلطة في البلاد

وعندما رفعوا شعاراتهم الديموقراطية المعادية للفاشية، في حين كان أنصار فرانكو يرفعون شعارات مؤيدة للفاشية المتصاعدة في أوروبا في ذلك الحين.

أقلعت بذلك الحرب الأهلية الإسبانية من أرضية الحلفاء الإيديولوجي الحاد، علماً أن مطلبها الاقتصادي كان قد سبق المطلب الإيديولوجي بقرون عدة، لكن عملية التضجير لم تحصل إلا عندما اقترن الاقتصادي، مرة أخرى في تاريخ الحروب الأهلية، بالإيديولوجي.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن الصياغة الخاصة بكل مطلب إيديولوجي تختلف عناصرها في كل واحد من النماذج: في النموذج الأميركي يطلب الثاني عبودي / معاد للعبودية، في النموذج اللبناني يطلب الثاني فلسطيني / معاد للفلسطيني، وفي النموذج الإسباني الثاني فاشي / معاد للفاشية.

وتكررت المعادلة ولم تتكرر المتأخر، إذ يمكن لوضعية الخصام أن تتخذ أشكالاً مختلفة وأن تبقى قوية في كل مرة. فالهم هو استجابتها للمطلب العام الراهن وليس لنماذج جامدة وثابتة. وما يحرك إيديولوجيا ما في عقد محدد قد لا يحرك هذه الإيديولوجيا بعد عقد من الزمن حيث تكون قد تغيرت المعايير. فالقضية الفلسطينية، على سبيل المثال، التي كانت هي القضية بالنسبة لقسم من الشعب اللبناني في السبعينات لم تعد في الثمانينات كما كانت عليه بالنسبة إلى هذا الشعب نفسه. ووضعية الفاشي والمعادي للفاشية لم تعد تعني شيئاً بالنسبة إلى الإيباتيين اليوم.

فكل زمن يفرز إيديولوجياته الخاصة. وعمل حد تعبير كارل ماركس: للإيديولوجيا أن تتحول إلى طوى جديدة أو أن تتحجر وتموت، حيث أن زمن الأفكار، كزمن متجيبها، زمن نسي ومحدد.

ونلاحظ أيضاً الظاهرة نفسها في كيفية اندلاع الحرب الأهلية اليوغوسلافية مؤخراً، حيث يأتي المنصر الاقتصادي في المرتبة الثانية بالنسبة إلى المنصر الإيديولوجي.

فبعثاً مات المارشال تيتو عام ١٩٨٠، كان الدين الخارجي اليوغوسلافي قد بلغ ١٨ بليوناً من الدولارات، والمعجز في الميزان التجاري الخارجي كان يبلغ

حينذاك أيضاً ثلاثة بلايين دولار. أما معدل النمو الإقتصادي فكان قد بلغ مستوى الصفر.

لكن هذا الوضع الاقتصادي المأسوي لم يكن كافياً لإشغال الحرب الأهلية علماً أن العديد من المراقبين السياسيين الأوروبيين كانوا قد تنبأوا باندلاعها في يوغوسلافيا لمجرد وفاة المارشال تيتو.

لم يبدأ نزوح الحرب الأهلية الفعلي إلا بعد ست سنوات من تاريخ وفاة تيتو مع وضع المذكرة الإيديولوجية الصربية الأولى، ولم تشتمل الحرب فعلياً إلا بعد عشر سنوات، أي في عام ١٩٩٠.

ما هي هذه المذكرة؟ هي وثيقة وضعها صربيون للتنبير للحرب ضد الأتنيات الأخرى. حول هذه المذكرة يقول لنا ميخائيل تشيرنوبرنيا، وهو وزير سابق للتصميم في الجمهورية الصربية، يقطن حالياً في بريطانيا، ما يأتي:

المرحلة الأولى لنهوض الوعي القومي الصربي بدأت مع قيام تجمع من المثقفين الصرب شرع في إبداء سلسلة من الأفكار حول اللغة والثقافة والتاريخ والموقع الاقتصادي للشعوب الخاضعة لغير إرادتها. وكان يشارك في هذا التجمع عدد من أعضاء أكاديمية العلوم والفنون الصربية. وقد نشر هذا التجمع نتيجة أبحاثه عام ١٩٨٦ تحت عنوان «مذكرة حول وضع صربيا في يوغوسلافيا».

علينا أن نتوقف مطولاً عند مضمون هذه المذكرة، يتابع تشيرنوبرنيا. فها الذي قدمته؟ في الواقع، وعلى رغم أن هذه المذكرة كانت قد صيغت في أكاديمية العلوم الصربية، إلا أنها لم تكن تشكل وثيقة علمية بكل معنى الكلمة. بل كانت مجرد برنامج سياسي قائم على عدد من الانتقادات حول مكانة صربيا في يوغوسلافيا.

في مقدمتها، كانت المذكرة تشير إلى عطفورة وضع الأمة الصربية الخاضعة لعدوانية عامة في البلاد، ولا تلبث أن تؤكد على إرادة دفيئة كانت لممارستها يوغوسلافيا كنسولة اتحادية، منذ ١٩٤٥، تقضي بإبقاء صربيا في وضعية متخلفة، للانتقام من هيمنة الصرب على الجبهة العسكرية بين الحربين العالميتين.

وتختم المذكرة كلامها باستخلاص أن الموقف الانتقامي للجمهوريات

الأخرى (داخل الاتحاد) ضد صربيا لم ينجت ولم يضعف أبداً على مرّ السنين، بل ازداد شدة. ومن هنا ضرورة رفع شعار 'راجع كثيراً في ما بعد' يقول إن صربيا ربحت الحرب ولكنها خسرت السلام. وقد شكّلت هذه المذكرة صاعق التضجير للوضع برئته<sup>(١)</sup>.

في النتائج كافة نلاحظ عملية هدفها الإقحام السياسي والقطعية الإيديولوجية. فالمساومة تُطرد بشكل متعمّد من الساحة لكي يفسح المجال أمام انشطار الخلية الوطنية الأساسية وتحملها غليتين أو ثلاثاً أو أكثر. ففي النموذج الأميركي والليباني والقبرصي انشطرت الخلية الأساسية إلى اثنتين، وفي النموذج اليوغوسلافي والصومالي انشطرت الخلية الأساسية إلى ثلاث خلايا أساسية حتى الآن، مع العلم أن الوضع قابل لمزيد من الانشطار في يوغوسلافيا مع عودة الألبان إلى إثنيهم وكذلك البلقان وكذلك عودة المقدونيين وسكان كوسوفو، كما أن الوضع الصومالي قابل للانشطار إلى ١٤ خلية مع وجود ١٤ قبيلة أساسية في تلك البلاد.

نلاحظ أيضاً أن تجزّر الولاءات الإيديولوجية يترافق دائماً مع توزيع للخصوم والمقاتلين إلى كتلتين. وعلى الفرد، في هذه الحال، أن ينتمي إلى هذه الكتلة أو إلى تلك. كما ينبغي أن تكون هذه العملية شاملة وشديدة التماسك، حيث إنّ الحرب الأهلية ستقوم فيما بعد على تخاصم هاتين الكتلتين بشكل أساسي، بوصفه تخاصم عالمين مستقلين وليس خطين سياسيين فقط. وتعميم حجم الكتلة وشموليتها شرطان ضروريان لإطالة أمد الصراع، حيث إنه، بهذه الطريقة، يتخذ أبعاداً ثقافية وحضارية عامة، أو يسعى إلى ذلك على الأقل.

## ٢ - إيديولوجيا الفتنة

ميزة الحروب الأهلية أن قادتها يحاولون دوماً تأسيسها على إيديولوجيا طوباوية من الفتنة الارتقائية. فيعدون الجماهير ببلاد جديدة يحصل فيها تغيير شامل (كالروند بإسبانيا جديدة أو بكيرديا جديدة)، أو أنهم يعدّون بنصرة

Mihailo CRNOBRNJA, *Le Drame yougoslave*, Rennes, éd., Apogée, (١) 1992, pp.86-88.

الإثنية (كرواثيا الكبرى أو صربيا الكبرى)، أو أنهم يعدون بنصر الدين (لبنان المسلمين، أو لبنان المسيحيين أو يوسنة المسلمين)، أو أنهم يعدون بطفر القبيلة (قبائل شمال الصومال أو قبائل وسط أو جنوب الصومال). كل هذه العصور تصلح لتأسيس المشروع الحربي الأهلي.

ولكن علامَ تركز إيديولوجيا الفتنة الارتقائية التي يحمل لواها مقاتلو الحرب الأهلية الذين يأتون من أفاق مختلفة كما رأينا؟

تستند هذه الإيديولوجيا إلى إرساء نظرة جديدة إلى أمور الدنيا. لكن إشاعة نظرة كهذه ليست بالأمر السهل، كما يلاحظ عالم الاجتماع الفرنسي جان دوفينيو الذي يقول إن «النظرة الجديدة إلى أمور الدنيا كافة غالباً ما تكون غير شعبية. ذلك أنها تشوّه الصورة الجاهزة والمقبولة من الجميع والتي تشكّل الواقع»<sup>(١)</sup>.

لذلك على أصحاب المشاريع الحربية أن يبذلوا جهداً إيديولوجياً كبيراً، على الصعيد الإعلامي، لإقناع الرأي العام بصحة نظرتهم الجديدة إلى أمور الدنيا والآخرين، حيث إنه ينبغي ألا تنسى أن النظرة إلى أمور الدنيا، السابقة على اندلاع الحرب الأهلية، هي نظرة شاملة، وفاقية، يجد الآخر مكاناً له فيها ولو بحفظ. فإن لم تبدل هذه النظرة، لا مجال لنجاح مشروع الفتنة الأهلية ولا لاستمراره. فالحرب الأهلية، على رغم الفرقة والوهج اللذين يلازمان اندلاعها، لا تستحوذ على الالتفاف الشعبي لحظة انتشارها في البلاد. وذلك ما لا يحصل إلا بعد أشهر عدة وعندما تكون الإيديولوجيا التخاصمية النضالية قد بُثت ليلاً ونهاراً في الشارع والبيت ومكان العمل.

لا يقلع الناس عن نظرتهم السابقة إلى الدنيا والآخرين بسهولة، بفعل علاقات الجيرة والصداقة والعمل التي تكون قد اتبنت خلال فترة السلم. لذلك فإن القول بالطرح العدائي الجديد لا يجد إقبالاً شعبياً إلا بعد فترة من الزمن.

وميزة النظرة إلى أسود الدنيا هذه أنها تقصّر المسافات وتحجّم المدى الجغرافي. فعالم الحرب الأهلية هو عالم في حجم منطقة. ولا يهم ما يدور خارج هذا العالم - المنطقة. والإطار المرجعي لكل الأمور ليس البلاد، بل المنطقة حيث

Jean DUVIGNAUD, *L'économie*, Paris, éd. Anthropos, 1973, p.16.

(١)



يعيش الفرد محبوساً. والعالم الوحيد المسموح لهذا الفرد أن يتفاعل معه على صعيد مشاعره هو العالم - المنطقة الذي يربط قادة الحرب مصير الفرد بمصيره.

فبالنسبة إلى المسيحي في الحرب اللبنانية، يكون العالم الحيوي هو عالم هيمنة القوى المسيحية في لبنان والمعروفة بالمناطق الشرقية. أما بالنسبة إلى المسلم، فإن العالم الحيوي يقف عند حدود المناطق الغربية حيث يغلب سكن المسلمين.

وبالنسبة إلى الكرواني فإن الأمر لا يختلف، فعالمه الحيوي هو المناطق الجغرافية حيث السيطرة للقوى المسلحة الكرواتية. وبالنسبة إلى الصربي يكون العالم الحيوي العالم الذي يوجد فيه الجيش الصربي.

يختلط في هذا التصور المفهوم السياسي بالمفهوم المحرك للجماعة (إثني، ديني، قبلي) بالحيّز الجغرافي للسيطرة العسكرية على الأرض.

وعالم الكتلة (أ)، في خضم الحرب الأهلية، هو المنطقة «المحرّرة» من البلاد، أي جزء من كل وقسم من الوطن السابق. وعالم الكتلة (ب) هو أيضاً المنطقة «المحرّرة» من وجود العدو.

فحتى لو بقيت بعض القرى المسيحية في المنطقة التركية من جزيرة قبرص أو بقيت بعض الجيوب التركية في المنطقة اليونانية، فهذا لا يعني، في منطق الحروب الأهلية، شيئاً، حيث أن قاعدة تصور الكون والأعرين مختصرة في المنطقة «المحرّرة» من البلاد، المحاصصة لسلطة صافية من طرف الكتلة (أ) أو الكتلة (ب).

فبالمنطقة الجغرافية التي يحتلها العدو، في الحروب الأهلية، هي أشبه بالعدم. إنها لا تساوي شيئاً طالما أنها لم تتحرّر. وسكانها حتى ولو كانوا، من أنصار الكتلة (أ) إلا أنهم لا يزنون شيئاً يذكر في المعادلة الإيديولوجية - المعرفية العامة. فللمنطقة (ب) برمتها هي خارج الوجود، بأحداثها واتسارها. والشعور بالطمأنينة غير مسموح به للأفراد خارج إطار العالم - المنطقة الذي تقوم ببنائه كل من الكتلة (أ) والكتلة (ب)، بشعارات مختلفة ولكن بمنطق واحد.

لم أكن أنهم تماماً ماذا كان يقصد كلوف في مسرحية صمويل بيكيت في انتظار هودو عندما كان يقول لزميله في البؤس: «خارج هذا المكان، لا شيء»

سوى الموت». كان في الواقع يعبر عن هذا الشعور بالحصار الداخلي الذي يعيشه كل فرد في خضم الحرب والذي أصبح واضحاً ملمّاً لكل من عاش الحرب اللبنانية في بيروت.

تفصّل أجواء الحرب الأهلية مجال الكون عند المدنيين بشكل متعمّد، محيطة إياه قدر المستطاع لكي يتطابق مع تصوّر الكون الخاص بالكتلة المحاربة، مع مصالحها، مع أحلامها ومع هواجسها.

أما معالم الوطن الموعود للمدنيين فيتمّ تفصيلها أيضاً إيديولوجياً. وغالباً ما يتعمد هذا الوطن، في بلدان العالم الثالث، بشكل تراجمي. كمبوديا الموعودة في خطابات الخمير الحمر هي كمبوديا المعروفة في الأزمنة الذهبية الغابرة. وكذلك لبنان الموعود هو، عملياً، إمّا وطن ما قبل الانتداب الفرنسي وإمّا وطن مرحلة الانتداب بالذات. أما صربيا الغد، فهي صربيا الكبرى المعروفة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكرواتيا الغد هي كرواتيا الكبرى التي أسسها ملوك الكروات في القرن الرابع عشر. وقبرص المستقبل هي قبرص العودة إلى عهد السلطنة العثمانية. إمّا صومال الغد فهي صومال الباردة، صومال العودة إلى رحم القبائل الأصلية.

فالتاريخ، في الحروب الأهلية، تاريخ معكوس، يعطّل الحاجز وينفّ جسور الوفاق لا ليتقدم إلى الأمام، بل ليتراجع إلى الوراء. والتاريخ في نزاعات العالم الثالث الأهلية تاريخ تغليبي هاجسه العودة إلى صيغ الماضي على رغم بريق الكلمات التي لا تعدو كونها إيديولوجيا، أي وعوداً سياسية غير ملزمة بالضرورة للتطبيق. فالوعد المعطلة سورية وملفومة في صميمها من حيث إنها دعوات خفية للعودة إلى الوراء وإلى أزمنة لا تصلح لحل المشكلات المطروحة، بل لتعميق الخلافات والهوة الفاصلة بين المتصارعين.

ودفع بلدان العالم الثالث إلى أتون الحرب الأهلية مصروفة نتائجه في حسابات الدول الكبيرة، حيث إن الصراع الداخلي، في المعادلة التقليدية، لا يمكنه سوى الانزلاق التدريجي في اتجاه التآكل، ثم التوازن، ثم المحافظة إلى ما لا نهاية على هذا التوازن من خلال إنشاء غطّ للتهدئة، ثابت، لا يمس أحد إلى

تعديله (نقوسيا تشهد على ذلك، وكذلك بيروت، ومقدشيو، ومن حيث لا تعري أيضاً سرايفو).

والحرب الأهلية صراع مسلح بين جماعات ومواطنين يتسعون جميعاً إلى دولة واحدة. فالهدف الأول، بالتالي، عند اندلاع الحروب الأهلية، هو ضرب الدولة على يد الجماعات المتخصصة نضالياً. فالصراع بين الجماعات المتخصصة يبدأ بضرب مشترك لأسس الدولة، ذلك أن الدولة تمسّد على الأرض وفاق الجماعات الأهلية كافة في البلاد. فكيف يمكن الإبقاء على الدولة، أي على حد أدنى من الوفاق، والولوع في الصراع المسلح الأهلي؟ لذلك تتفق الجماعات المتخصصة، ضحياً خلال الحرب الأهلية، على ضرب الوسطاء ومنهم الدولة، الوسيط الأكبر.

فالاعتداء على قوات الأمم المتحدة على يد الكرواتيين والصرب على حد سواء عام ١٩٩٣ لا يفاجئنا، بل يأتي ضمن هذا السياق. وحالم في ذلك كحال رجال الدوك والفرقة ١٦ في بيروت الذين كان ينهر عليهم وصاص القنص من المناطق الشرقية والغربية على حدّ سواء عندما كانوا يظهرون على خط التماس. أمّا في الصومال فالوضع أكثر مأسوية حيث كان انفرط الدولة كاملاً، مما ترك المدنيين فريسة سهلة للجماعات المسلحة.

في الواقع إن إيديولوجيا التخاصم النضالي التي تميّز الحروب الأهلية هي منظومة فكرية تقوم على صورة جوهريّة هي صورة الـ«نحن»، لا على صورة الـ«كل». ونحن هنا تعني جماعة دينية أو إثنية محمّدة أو عصبية قبلية... الخ. ونحن تعني جماعتنا، كتلتنا. وفي هذا نحن لا مجال للاعتراف. وطالما أن لا مجال للاعتراف فكيف بالتالي يكون المجال للكل، لجميع سكان البلاد. فالكل هو مجال الدولة التي تعتبر نفسها مسؤولة عن جميع المواطنين، أمّا نحن فهي مجال القبلية والجماعة والحزب المطلق والطائفة أو الإثنية.

لقد بدأت جميع الحروب الأهلية المعروفة في القرن العشرين بتغليب نحن القسوة على الكل الجماعي، وبدأت جميع الصراعات المسلحة الداخلية بضرب الدولة واستبدالها بنحّين وكتلتين متصارعتين.

الدولة الواحدة والجامعة ضربتها كشتا المتصارعين في ١٣ نيسان (إبريل) ١٩٧٥ في لبنان. وعلى رغم كل ما قيل هنا وهناك حول الموضوع يبقى أن الاستعراضات المسلّحة الفلسطينية في شوارع العاصمة في ذلك اليوم كانت طعناً صريحاً بالدولة اللبنانية وبشرعيتها، كما أن التخاصص جماعات الميليشيا التابعة لحزب الكتائب من قاتلي أحد رفاقهم صبيحة ذلك اليوم، بأنفسهم، وبقرار منهم، شكّل أيضاً طعناً بشرعية الدولة وقوانينها. فالطرفان الأساسيان اللذان سيؤسسان للحرب اللبنانية وقفا، كل على طريقته، في وجه الدولة وضرباها علناً في معناها الجوهري، في ذلك التاريخ الذي يعتبر عن حق، نقطة البداية في الحرب الأهلية والإقليمية اللبنانية.

ضرب مؤسسات الدولة الجامعة، التهديدية، في يوغوسلافيا كان الهدف الأول للمتخاصمين العرب والكروات وحالياً المسلمين. ضرب الدولة الصومالية جرى بلا رحمة على أيدي القبائل في جنوب البلاد وشمالها ووسطها عام ١٩٩١. أما الدولة القبرصية فقد تمّ تفكيكها عام ١٩٧٤ لتستكن من تقسيم البلاد بإشراف بريطاني - تركي.

وأخطر ما في الأمر أن كسر الدولة، في الحروب الأهلية، يمهد الطريق لكسر المجتمع المدني. ففي كل الحروب الداخلية تمّ تحطيم الدولة أولاً، ثم تلاها المجتمع المدني الذي أصبح، في غياب حماية الدولة له، مكسور الجناح وسريع المعطب. وضرب المجتمع المدني في كمبوديا ولبنان والصومال وأنغولا، الخ، جرى دائماً تحت شعار «الدفاع عن القضية»، قضية الحزب أو قضية المجلس الأعلى للطائفة أو الإثنية، أو باسم قضية القبيلة التي تسمى في لغة ابن خلدون المعصية.

خلال النزاعات المسلّحة الأهلية، تكون الدولة هي المحكّم المزعج، فالجميع يطلق النار على عناصرها ويقصف مواقع هذه العناصر. أما الحاجة/الكتلة التي يتمّ تشييدها في كل منطقة على حدة فهي تفقد هوية المجتمع المدني التي كانت تنتمي إليه قبل بدء الحرب.

تقوم كل الحرب الأهلية على أنقاض الدولة وعلى أنقاض المجتمع المدني

الذي ينشأت في مدن متباعدة متقطع بعضها عن بعض (مثلما كان حال بيروت وجونيه وطرابلس على سبيل المثال خلال الحرب اللبنانية، أو مثل حال فياغوستا وليباسول خلال الحرب القبرصية)، ويعيش الناس في هذا التباعد تجارب مختلفة نسبياً عن تلك التي يعيشها أناس آخرون في بقع أخرى تخضع لسيطرة العدو.

وميزة الفرد في إطار الكتلي التي تنشأ عن الحرب الأهلية أنه يفقد مواهبته السابقة. فبدل أن يعتبر مواطناً لبنانياً، يعتبر عسواً على المنطقة الغربية أو على المنطقة الشرقية من البلاد. يفقد هويته الوطنية لصالح هوية محجّمة، طائفية وليدولوجية، ويصغر الإنسان في حجمه السياسي ويعزى من مواهبته قنبل على واجبات وتذهب منه حقوقه.

تسهل العملية هذه بالطبع في ظل غياب الدولة. ومن هنا تكفيك المتخاصمين خلال الحروب الأهلية والذي يقضي بضرب الدولة لكي يسهل بعد ذلك تفكيك المجتمع المدني وتحويله أفراداً ورعايا.

وما أن الكتلة التي نَمَّ إنشاؤها مصيرية لاستمرار ميزان قوى المتحاربين خلال النزاع الأهلي، لذلك ينبغي ألا تشوبها شائبة والآن يشكك أحد في صحتها وفي وجودها المطلق. والإيمان بالكتلة التي ينتمي إليها الفرد، في المنطقة (أ) وفي المنطقة (ب) ينبغي أن يكون تاماً. فلا اختراقات تصح بسبب هذا المنطق عرضة للقمع، مخافة أن ينسحب نموذجها الوقائي فيهدد التعصب العام الذي يخضع له الأفراد.

وما أن المحرقات، ضمن إطار الكتلة، لا تتوافر سوى في المحفل الاجتماعي، تبدأ عمليات التطهير الإيديولوجية للمحفل الاجتماعي الفني بتجاربه المختلفة وغير المنضبطة بالمعنى السياسي للكلمة. فالزيجات المختلطة توضع في طليعة الأعمال المشبوهة. وهذا ما سبب سفر الكثيرين من الأزواج اللبنانيين إلى خارج البلاد خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦.

وفي قبرص فضل أصحاب الزيجات اليونانية - التركية، حل قتلها، مغادرة البلاد عام ١٩٧٤. وهذا ما نشهده حالياً في يوغوسلافيا حيث يُطرد المتزوجون المختلطون (زيجات الصرب من كرواتيين مثلاً أو زيجات كرواتيين من صرب

أيضاً، وحيث يغيّر الزوجان بين الانفصال مع عودة كل عنصر إلى قطيعه الأساسي وبين التهجير خارج المنطقة. وقد تبيّنت هذه السياسة التطهيرية، عند الطرفين، بحسب إحصاء للصليب الأحمر الدولي صدر في آب (أغسطس) ١٩٩٢، بتفريق حوالي مائتي ألف حتى الآن رجالاً ونساء وأطفالاً.

فالزواج المختلط، كالدولة، بشكل واسع تفاهم وولفق. وهذا ما يجعل منه عدواً للوداء بالنسبة إلى صفاء العرق (في يوغوسلافيا) أو نقاوة القبيلة (في الصومال) أو الانسجام السياسي في المنطقة (في لبنان وكيمبوديا).

وعلاّل التزاوجات الأهلية المسلّحة يفترض بالفرد أن يكون من المتحمين إما إلى اللون الأبيض أو إلى اللون الأسود، وأن يعود بذلك إلى فجر وعيه القبلي أو الديني.

ف عالم الحرب الأهلية عالم مغلق، كذلك الذي يصفه كارل بوبر، عالم لا حرية فيه كحق من حقوق الفرد، تسوده العلاقات والولاءات العشائرية والعائلية، حتى ولو تغلّقت هذه العلاقات بتسميات حزبية لا تعدو كونها إيديولوجية، وبالتالي زائفة.

وفي إطار هذا العالم المغلق كانت صحف كل منطقة، خلال الحرب اللبنانية، لا تتوزّع إلا في المنطقة نفسها، لكي تسهل رقابتها وقمعها عند الضرورة. وكمن اعتداء طال جريمة النهار لأنها حاولت أن تكون جريمة غير متحازة إيديولوجياً.

مؤخراً أيضاً في يوغوسلافيا تمّ الاعتداء على جريمة يوربا المستقلة مع تحطيم نقاط بيعها ومطابعها لأنها كانت تعتبر مؤيدة للصرب في المناطق الكرواتية ومؤيدة للكروات في المناطق الصربية. كما أن المحطة التلفزيونية يوتيل (يوغوسلافيا تلفزيون) المستقلة، والتي كانت تبيّن براجمها انطلاقاً من سراييفو، صمتت لأن هجة سردها للأخبار، ذات الطابع المستقل، لم تعد تعجب لا الصرب ولا الكروات ولا المسلمين البوسنيين. الصرب قصفوا مبانها والمسلمون أوعزوا لأفرادها بالتوقّف عن العمل تحت طائلة المسؤولية. . . فكلما كما كان يحدث في

بيروت زمن الحرب الأهلية<sup>(١)</sup>.

ومن أوجه الشبه في الحروب الأهلية، لا بل من ثوابت الممارسة الحربية خلال النزاعات الداخلية المسلحة، مسألة الواحد والواحد مكرور.

فإذا نمنح كتلة من الكتل المتعارفة مجلّة هنا، حتى نخرج الكتلة الثانية إلى منح مجلّة أخرى هناك. وفي المقابل، عندما هجر تحالف القوى المسيحية حي الكرتيتنا، ودّ تحالف القوى الفلسطينية بتهجير مدينة الدامورا وعندما طرد الصرب أصحاب الزيجات المختلطة، سارع الكروات إلى القيام بعمل مماثل. وعندما هدم الأتراك كنيسة في قبرص سارع اليونانيون إلى هدم جامع في المقابل. وعندما لجأت قوات فرانكو إلى تطويع مغاربة وعرب في صفوفها، سارعت القوات الجمهورية إلى تطويع الأجانب الأوروبيين (من فرنسيين وإسبانيين وشيوعيين... إلخ) في صفوفها. فالكل يفكر بالطريقة نفسها خلال الحروب الأهلية، وإن اختلفنا عن الخطاب الإيديولوجي الخاص بكل فريق فإن ما نجده أن ممارسته متطابقة مع ممارسة الفريق الآخر.

فالكتلة (أ)، خلال الحروب الأهلية، ليست الكتلة (ب) معكوسة. بل إن الكتلة (أ) هي وشق التوأم للكتلة (ب) خلال النزاعات الأهلية الداخلية. القصف العشوائي لهذه الجهة من خط التماس الفاصل في مقدشو عام ١٩٩١ كان يقابله قصف عشوائي مماثل للجهة الأخرى من الخط؛ والمخطف في أحد أحياء بيروت الشرقية كان يتبعه خطف في أحد أحياء بيروت الغربية. وهكذا دواليك.

لا فصل منهجياً بين ممارسة هذا الطرف وممارسة ذاك. بل تطابق منهجي دقيق بين جميع الأطراف، وهذا ما لمسه أهالي بيروت، شرقاً وغرباً، اعتباراً من ١٩٨٥ حيث بدأوا يتكلمون، بالجمع، عن «الأحزاب والميليشيات»، غير مستعدين للتمييز بينها لغوياً أو بالنسبة، لكثرة ما لمسوا وحدة المنهج والمتعلق التي كانت تربط في ما بينها.

لهذه الأسباب مجتمعة يجد المجتمع المدني نفسه، خلال الحروب الداخلية،

*Le Monde Diplomatique*, août 1992, p.3.

(١)

في موقع حليف للدولة، من حيث أنه يتأخر في وضعيته البائسة مع وضعية الدولة البائسة. كما أن المجتمع المدني سرعان ما يجد نفسه رهينة بين أيدي المتصارعين في النزاع المسلح. مواظبة تسلب منه وتستبدل بلقيط في الهوية القطافية أو الإثنية أو القبلية.

فقدور النقابات يُجتمِع رويداً رويداً ويتم تطويع نشاطاتها وتصبح تظاهراتها إما ممنوعة (وهذا هو الخيار الأفضل) وإما مقلّعة الأظافر أو موجهة ضد الطرف الآخر.

لذلك عندما صعد عمّال الاتحاد العام على مناريس ومعبره المتحف في لبنان، عام ١٩٨٦، يشتدون عفواً وسوية ولا شرعية ولا غريبة، بدنا رحلة وطنية وأطلق الرصاص عليهم إرهاباً من المنطقتين لكي لا يُدخلوا البلاد في معادلة سياسية جديدة ينتهي فيها دور الكتلة (أ) ودور الكتلة (ب) معاً. ولذلك التقت مصالح الكتلتين في ضرب المرفدين خارج سريهما، نالقة بشكل صريح حق المطلب الديمقراطي في الوجود.

### ٣ - القطيعة في أصنافها المختلفة

من ميزات الحرب الأهلية في العالم الثالث المعاصر أنها تشكّل قطعة مع الآخر، لا قطعة مع الذات. وهذا هو سبب فقدانها المفزى السوري والتجديدي. فعندما تنطلق الأعمال الحربية ترافقها نية وحيدة هي إجراء القطيعة مع هذا الآخر، وسرعان ما يتحول أفق الصراع إلى هذا المشهد الوحيد، فتتزلزل المعادلة الحربية بسهولة في اتجاه تأمين المصالح الفردية والذاتية.

هزمت فرق الجنرال فرانكو المسلحة القوات الجمهورية خلال الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، واتطوى بعدها الفرانكيون على إسبانيا الماضي. مهمتهم الوحيد كان اقتلاع كل أثر من آثار الجمهوريين وتمتين القطيعة معهم إلى أقصى الحدود، من دون مشروع بديل عن مشروع الديمقراطيةيين الجمهوريين. لم يرغب قط الفرانكيون حينذاك في تحطّي أنفسهم وفي تحطّي عدائهم للجمهوريين، ولذلك فإنهم لم يبدعوا نظاماً جديداً، بل إنهم أصلوا نظامهم بالعودة إلى التهاج الملكية القديمة لإسبانيا كريستوف كولومبوس إلى حدّ



ما. وكان تصوّر الكون الفرانكوي تصوّر الانغلاق على الذات ومعادلة الآخر، في إطار معادلة تقليدية صرفة. وكأني بانتصار قوات فرانكو الملكية تخيرية معكوسة للثورة الفرنسية حيث انهزم الملكيون (عام ١٧٨٩) وانتصر الجمهوريون. ففي النموذج الإسباني انتصر التقليديون وانهزم حاملو المشروع التجديدي. أما في نماذج الحروب الأهلية اللبنانية والكمبودية والصومالية وحالياً البوغوسلافية فإن الطرفين يخرجان من الصراع مهزومين. ذلك أن تحطّي الذات سياسياً لم يكن مسوحاً به ولا حتى مطلوباً لا من الكتلة (أ) ولا من الكتلة (ب).

في هذه النزاعات بقي كل طرف مشدوداً إلى تعبير الآخر ونفيه وإجراء القطيعة الكلية معه. وكبدل هذه العملية التدميرية لم تطرح عملية ثانية، بناءة وإيجابية، تتركز على تحطّي الذات نحو الأفضل، وتحطّي الماضي نحو المستقبل. فاللعبة السياسية مصابة بالفساد وما يطرح كبديل لها في الحقل الديني أو الإنساني أو القبلي يسد الأفاق ولا يفتحها، يجمّع المجتمع المدني ولا يطلق حربه، يعطل دينامية المعارين السياسية ويبقيها في النزعة السلبية.

لذلك، تصنعاً، يمكننا أن نعتبر أن كلّاً من الثورة الفرنسية والحرب الأهلية الأميركية تشكّل، في التاريخ، نموذجاً أول للحرب الأهلية حيث ظفر المشروع الثوري أو التحديثي بالمعادلة السياسية وأرسى أساساً عملية هي تحطّي للذات نحول إدعاء ديمقراطياً وإزدياداً في انتشار الحرية الاجتماعية والسياسية.

فالعالم الذي عملت من أجله الحرب الأهلية الفرنسية، والتي نسميها الثورة الفرنسية، وكذلك الذي عملت من أجله القوات المسلحة التابعة لولايات الشمال الأميركي خلال حرب الانفصال، هو عالم حرّ، ينعنق فيه المواطن من طغيان التبلّاء واستيلائهم، كما ينعنق فيه العبد الأسود من سلاسل مستعبدية البيض.

وفي هذين المشروعين الحريين الأهلين تساوى مطلب القطيعة مع الآخر وعارته بالسلاح مع مطلب تحطّي الذات من أجل بناء مجتمع أفضل، أكثر ديمقراطية، لا أكثر عرقية أو طائفية أو قبلية كما في نماذج العالم الثالث الراجعة. فالمهدف المطروح والمعمول من أجله فعلياً على الأرض (لا في الخطب الجوفاء)

كان في فرنسا عام ١٧٨٩ وفي الولايات المتحدة عام ١٨٦١ إنشاء عالم متفتح بالمعنى الذي يعطيه كارل بوبر لهذه الكلمة، أي عالم قائم على الحرية والديمقراطية الفعلية.

أما النموذج الثاني للحرب الأهلية فهو نموذج كومونة باريس (١٨٧١) أو الحرب الإسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩) حيث انعكس مسار الأمور السياسية. ففي هذا النموذج الثاني خسر أصحاب المشروع التجديدي المعركة وانهمكوا سياسياً لمصلحة انتصار القوى التقليدية والحفاظية. وبقيت اللعبة السياسية بعد هذا الحدث مشدودة إلى مقاطعة الخصم السياسي وما تبقي منه دون إرادة للإبداع معادلة جديدة تسمح بتخطي الذات.

أما النموذج الثالث للحروب الأهلية، وهو النموذج الأكثر بؤساً، فذلك الذي زُرعت به خريطة العالم الثالث، من كمبوديا إلى السلفادور إلى قبرص إلى لبنان إلى أنغولا والصومال، وصولاً إلى دول أميركا الوسطى كالفندوراس وغواتيمالا ونيكاراغوا، وأخيراً وليس آخراً دول البلقان وأفغانستان وسواها من الدول القائمة على مبادئ سياسية تقليدية شديدة المشاشة. ففي هذه الدول أدت الحرب الأهلية إلى مجتمعات متطوية على أشكال سياسية في التعاطي بين جماعاتها على أساس الدين والعرق والطائفة والعصية القبلية.

وكل واحد من هذه النماذج الثلاثة ارتبط بشكل اجتناعي محدد متطابق بهوية للتراث المسلح والسياسي محددة. فالنموذج الأول، الطامع إلى تحطيم الذات، أوصل الفرنسيين والأميركيين إلى دول مفتوحة، قائمة على الحرية. أما النموذج الثاني فأوصل إسبانيا ومجتمعاتها إلى حالة الانفلاق السياسي وقمع الحريات (والأمر لم يتغير إلا بعد موت فرانكو وبجيء الملك خوان كارلوس المتيور). وأما النموذج الثالث، وهو نموذج الحروب الأهلية في العالم الثالث فأتى بمجتمعات هذه البلدان لا إلى التوقف عن التقدم فحسب، كما في النموذج الثاني، بل إلى تعمير منهجي للطائفت الحبيوة الوطنية من دون الرغبة في توفير أي فرصة جديدة للمستقبل وكان لا وجود له. وينم عنه ويبروت ومقدشو أسطح أمثلة على هذه الصيغة وما تؤتي إليه. وأغنى أن تكون سرايفو الجميلة على هذه الطريق.

كذلك من أهم ميزات الحروب الأهلية، في الماضي كما في الحاضر، التجاذب الخارجي. فكل الحروب الداخلية عرفت التدخلات الخارجية ولكنها لم تتفاعل كلها بالطريقة نفسها مع هذا الحدث. ونلاحظ هنا أن الدول التي عرفت تجربة ديموقراطية متقدمة ومتطورة، كفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، ابتعدت بشكل متعمد عن اللجوء إلى التدخلات الأجنبية عند اندلاع الحرب الأهلية فيها. صحيح أن العائلات المالكة في انكلترا والنمسا والمانيا وإيطاليا كانت قد حاولت التدخل في مسار الحرب الأهلية الفرنسية التي نشبت في هذه البلدان انطلاقاً من علاقات القرابة التي كانت تربط جميع الأسر الحاكمة في أوروبا، لكن جيوش الثورة الفرنسية استطاعت أن تبقي القوات الأجنبية خارج حدود البلاد.

وبدوره تمكن إبراهيم ليكون وإدارته من منع التدخلات الخارجية التي حاولت أن تدس أنفها في الحرب الأهلية الأميركية عام ١٨٦١. فرنسا وبريطانيا أعلتا حينذاك استعدادهما لدعم الجنوبيين الانفصاليين، كما أن بروسيا وروسيا والبلدان الاسكندنافية كانت ترغب في دعم الشماليين. لكن الولايات المتحدة بقيت مغفلة أمام هذه الدعوات ورفضتها جميعاً بمهارة دبلوماسية.

في المقابل، سرحت ومرحت التدخلات الخارجية بكل حرية في النموذج الإسباني. فالأطراف المتخاصمة كانت تدعو علناً القوى الأجنبية إلى التدخل في الصراع الأهلي الذي سرعان ما تحول نزاعاً إقليمياً، بل حرباً عالمية قبل موعدها. فألمانيا كانت تدعم الجنرال فرانكو بطيرانها (ومن إنجازات هذا الطيران تدمير مدينة غرنيكا الباسكية) وإيطاليا كانت تدعم فرانكو بالمدفعات. أما الاتحاد السوفياتي فكان يدعم الجمهوريين الذين أسسوا، في مدريد، اللواء الأحمر الذي انضم إليه الكاتب الفرنسي أندريه مالرو.

وأما النموذج الثالث من الحروب الأهلية فتعامل مع التدخلات الخارجية بشكل ألقى المتخصصين المحليين ودورهم الداخلي لمصلحة خدمات استراتيجية تسدى إلى قوى إقليمية نافذة أو إلى قوى استعمارية، سابقة أو حالية. فالحروب الأهلية في بلدان العالم الثالث غالباً ما كانت بين الجبارين في الأساس بتركيبها وترتيبها في ذهن الذين يوهمون أنفسهم ويوهمون الناس أن الصراع يدور بينهم.

وأبرز الأمثلة عن هذا النموذج الحرب القبرصية والحرب اللبنانية.

فالحرب الأهلية القبرصية، كما يوضح لنا جورج قرقم في كتاب له، حرب مرتكبة اصطفاً على يد القوة الاستعمارية البريطانية بهدف إبقاء القواعد العسكرية البريطانية (مع مطاراتها الاستراتيجية) فوق جزيرة قبرص، في مرحلة حرجية للغرب بفعل تصاعد المد القومي الناصري في منطقة الشرق الأوسط. ففي ١٩٥٩ منحت بريطانيا جزيرة قبرص استقلالها، ولكن على أساس اتفاقتي زوريخ ولندن، فكان الاستقلال هدبةً مسمومة، حيث إن الدستور الجديد كان ينسف عملياً جهود الوفاق الطويلة القائمة بين الأتراك واليونانيين في جزيرة قبرص. وأنشأ الدستور الجديد الذي وضعه البريطانيون مجلسين نيابيين مستقلين، واحد لكل إثنية. ولهذين المجلسين سلطات كاملة في التشريع التربوي والديني وفي مجاله يتم تحديد صلاحيات مأموري النفوس. كما أن كلا من هذين المجلسين كان عليه واجب انتخاب رئيس أو نائب للرئيس، علماً أن الرئيس كان يونانياً ونائب الرئيس تركياً. كذلك كان لكل مجلس الحق في استخدام الفيتو على المجلس الآخر في أمور السياسة الخارجية.

لقد زرع البريطانيون بذور الفتنة عميقاً في الدستور وسرعان ما نبتت الحرب، عام ١٩٧٤، على جزيرة أفروديت. والمسار واضح هنا، فالحرب الأهلية جاءت كردةً محل على مطلب استراتيجي استعماري. وتم تخميرها بشكل اصطفاي وعصبتها وغبزاها في الوقت المناسب وكانت تركيا الرابع الإقليمي من جراء هذه العملية، وبريطانيا الرابع الاستراتيجي.

لم يعد أحد منذ ذلك الحين يطالب بإجلاء القواعد العسكرية البريطانية. لا من جهة اليونانيين - بداعي الخوف - ولا من جهة الأتراك - بداعي الطمأنينة الذاتية<sup>(١)</sup>.

وهذا علة، مع اختلاف في السيناريو بالطبع، نموذج الحرب الأهلية التي نشبت هنا وهناك في العالم الثالث. فالنزاع المحلي، الأهلي، مجبر لمصالح قوى

(١) Georges CORM, *Contribution à l'étude des sociétés multi-confessionnelles*, Paris, LGDJ, 1971, p.267-271.

إقليمية و/ أو عالمية. والتدخلات الخارجية ليست مجرد منفذ لأحد الأطراف (كما في نيكاراغوا مثلاً) أو للطرفين المتصارعين (كما في الحرب الإسبانية)، بل هي جوهر الصراع وجوهر المعادلة فيها الأطراف المحليون ليسوا سوى دمي يحرّكها هذا الطرف الخارجي أو ذاك (كما في لبنان وكمبوديا وقبرص وأنغولا، الخ).

فالتدخل الخارجي، في نموذج الحروب الأهلية التي انتشرت في العالم الثالث، هو جوهر الصراع السياسي المسلح وضوؤه. وكأني بالتدخلين الخارجيين يستأجرون لأنفسهم بقعة جغرافية استراتيجية في العالم فيقيمون فيها صراعمهم تحت أسياخ حركية وعلمية خفية.

لقد أدارت الحكومات الأميركية المتتالية الكثير من هذه الحروب في العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والثمانينات من هذا القرن، وكانت تطلق عليها تسمية «التزاعم». وميزة النزاع، في السياسة الأميركية، أنه لا ينتهي إلى سلام، بل إلى «اتفاق»، وكان الأميركيون يفهموننا أن حروبنا لم تكن حروباً لكي تنتهي بسلام، بل مجرد نزاعات مركّبة تنتهي باتفاقات ليس إلا.

ألم تنته الحرب اللبنانية باتفاق الطائف؟ والآن يفششون أيضاً عن اتفاق، عن طريق الأمم المتحدة، لـ «النزاع الكمبودي». بصفتهم العم سام ماثلة أمامنا هنا وهناك.

ثم، يا للصدفة، غالباً ما تندلع الحروب الأهلية في مواقع استراتيجية من العالم. مدينة بنوم بنه، عاصمة كمبوديا تؤثر على مجمل جنوب - شرق آسيا. وبيروت تؤثر على منطقة الشرق الأوسط بأسرها. ونيكاراغوا تؤثر على جميع بلدان أميركا الوسطى. وأنغولا تقع في قلب أفريقيا. وقبرص تؤثر على كل من تركيا واليونان. وسرايفو تؤثر على مجمل دول البلقان وأوروبا الشرقية. وأحداث الجزائر تؤثر على مجمل بلدان المغرب العربي.

فطالما أن الحروب الأهلية في بلدان العالم الثالث ليست في الواقع سوى نزاعات تمسك بزماء أمورهما قوى إقليمية وقوى عظمى، فمن البديهي أن يكون استشر هذه الحروب استراتيجياً. أي أن فائدتها ينبغي أن تكون مزدوجة. ينبغي أن تحصد الجهة الخارجية فائدتين معاً: فائدة عملية بترويض جهة معينة، وفائدة

إقليمية بترويض المنطقة بأجمعها. فالكسب الناتج عن النزاع الأهلي مكسبان، واحد داخل حدود البلد المضيف للحرب الأهلية وآخر خارج حدوده وفي إطاره الإقليمي. والبلدان المختارة لتأدية هذه المهمة صغيرة في حجمها ولكن محورية في دورها الإعلامي والثقافي. فقد علمتنا الحرب اللبنانية أن وضع سيارة مفخخة في قرية نائية لا يعطي النتيجة التي يعطيها وضع سيارة مفخخة على مقربة من صحيفة يومية.

فمضاعفة الصدى الإعلامي والتأثير الثقافي للنزاع الأهلي - الإقليمي يزداد اتساعاً مع اختيار عواصم لها تراث في نقل الخبر (مثل سرايفو وبيروت) أو في التأثير الثقافي على محيطها المباشر (مثل بنوم بنه سابقاً وماناغوا ونيقوسيا).

ماذا يعني كل ذلك؟ يعني أن تجارب البشر في الحقل الحربي لم تنته بعد. وأن السياسة والعنف ملازمان لبعضهما، في الماضي كما في الحاضر.

ولكن ذلك يعني أيضاً أنه حتى في أسوأ الخيارات، والحرب الأهلية من هذه الفصيلة من دون أي شك، فإن هامش الاختيار بين السيء والأقل سوءاً ممكن. ففرض حرب أهلية على شعب صغير يعيش في بلد صغير لا يعني بالضرورة النجاح للمخطط. وقد برهنت على ذلك نيكاراغوا التي لم تنفع ضربات الكوترا في تركيع تجربتها الفلئة.

فاللعب بالبلدان الصغيرة لا يصبح إلا عندما تكون هذه البلدان على استعداد لأن تبقى صغيرة. أما إذا الشعب يوماً أراد الحياة...

## الفصل الثاني

### زعزعة الاستقرار الأمني والأخلاقي العلم

اعتمدت الحروب الأهلية كلها التي نشبت خلال القرنين الماضي والحالي على زعزعة الاستقرار الأمني كمدخل إلى كسر سلطة الدولة والاستيلاء عليها بعد انحسار حضورها في الحياة اليومية للمواطنين.

أما زعزعة الاستقرار الأخلاقي العام، خلال الحروب الأهلية، فهدفتها كسر المجتمع المدني، التامي على أسس مبادئ احترام حقوق الآخر واجبات الفرد، حتى لو لم تتبلور بعد هذه المبادئ تبلوراً كافياً لدى المجتمع المعني.

فذلك أن استراتيجيا الحروب الأهلية تتمفصل على هدم الدولة، بنية مصادرة احتكارها للسلطة، وهدم المجتمع المدني، بنية تجيير ديناميكيته وقواه الفاعلة في اتجاه مشروع فتوي تمرد. ويسير هذان العنصران، ضمناً، جنباً إلى جنب، حتى لو لم تعلن حقيقة الأمر، ولو اضطر الفريق المتمرد أو الفريقان المتمردان والخصامان إلى تقديم هذا العنصر على ذلك، ريثما يتم تعويد المجتمع الأهلي على المناخ الجديد البسوط على البلاد.

فغالباً ما يتم إعطاء نواة الحرب الأهلية جرعة جرعة. فالجرعة الأولى هي زعزعة الاستقرار الأمني، تليها الجرعة الثانية المتمثلة في زعزعة الاستقرار الأخلاقي العام.

وسوف نلاحظ أن تطبيق أسس هذا العنف المنهجي، المكوب في قالب أهلي، حصل في كمبوديا والسلفادور ولبنان وموزامبيق والصومال، كما أنه يحصل اليوم، على مرأى من أعيننا، في كل من مصر والجزائر.

تستخدم التفتيات والمنهجيات لإيها دوماً، وفقدان مناعة العالمين الثالث والرابع يحجب عنها استدراك الأمر ومعالجته، فتضع البلدان بسهولة في الحروب الأهلية. وما كان بالأس حدثاً لا يتكرر سوى كل عشر سنوات تقريباً، أصبح اليوم حدثاً سنوياً وقاعدة عامة.

## ١ - زعزعة السياسي

فالدولة لا تستطيع أن تقف على رجلها والتحرك بجسمها وبديها إن كانت ركبها غير قادرتين على حملها. والركبتان تجسدان هنا المفاصل الأمنية الأساسية في جسم الدولة، حيث إنّه من غيرهما لا قدرة لها على المشي ولا على العمل.

لذلك تبدأ الحروب الأهلية كلها بتوجيه ضربات قاضية إلى ركب الدولة الأمنية بهدف طرحها، سياسياً، على الأرض.

ومن ميزات الدولة، في كل زمان، احتكارها العنف ومصادرتها حتى ممارسته من خلال تنظيمات وقوانين ذات منفعة عامة. فعندما يقبل المواطنون سلطان الدولة عليهم، يقبلون إلزامياً حق احتكار الدولة للعنف.

ومن هذا الباب تحديداً تدخل الفئات المسلحة والأهلية المتنازعة، فمباشرة الحرب الأهلية (لا التمهيد لها فقط كما قد يتراءى للبعض) تبدأ بالمجاهرة بحجب هذا الحق عن الدولة. ورفض احتكار الدولة العنف والسلاح، من خلال عمليات أمنية مضادة للشرعية، والمجاهرة العلنية بوجود حق بديل لحق الدولة، يتمثل في حق إنشاء الميليشيا أو الجماعة المسلحة، المستقلة عن إرادة الدولة، كل ذلك يؤدي إلى تأسيس منطق للعنف هو غير منطق الدولة.

لذلك يمكننا أن نعتبر أن ما يحصل حالياً في الجزائر وفي مصر حرب أهلية لا مجرد تمهيد لها. فالمنطق السياسي البديل موجود في الشارع، والممارسة العنيفة المستبدلة هي أيضاً موجودة في الشارع. وكون هذا المنطق لم يبلغ بعد السلطة لا يعني بأي شكل من الأشكال غيابه عن المعادلة النظرية العامة.

فالأسس الإستراتيجية (المعرفية) لعملية الكسر مع الدولة، موجودة في المجتمع وفي أحد إفرازاته الاجتماعية - السياسية التي تقوم بذلك ركب الدولة



الأمنية، تمهيداً للاستيلاء على السلطة في كل من مصر والجزائر. وبلغت السلطة أو عدم بلوغها ليس مقياساً لنشوب الحرب الأهلية. بل إن المقياس الحقيقي يجثم في بطن إشهار حق نقض احتكار الدولة العنف، والبدء بالعمل المسلح على أساس موافقة شعبية وأهلية لمشروع سياسي بديل عن مشروع الدولة.

وقد تركز هذا المنطق، في الحرب اللبنانية، وبعد ظفر الميليشيات بالشارع وسطها سلطتها الذاتية كبديل عن سلطة الدولة، من خلال نماذج جديدة.

وأول هذه النماذج كان استبدال المخفر بالكتب الحزبي. حيث تراجعت مرجعية ظفر الشرطة في فض الخلافات ومعالجة النزاعات الناشئة في الحي، وحلت مكانها مرجعية الكتب الحزبي المحاص بالميليشيا المهمة على المنطقة.

حتى إن رجال الشرطة أصبحوا ملزمين بقبول تعليقات مكاتب الأحزاب للتمكّن من البقاء في الحي. والأهالي الذين خضعوا لعملية استبدال المرجعيات الأمنية هذه، في بعض الأحيان طوعاً ویدافع الحماسة السياسية، وفي بعض الأحيان رغماً عنهم، «وقفوا مع الواقف»، بصفة عامة، من دون التنبه إلى ما ستؤول إليه الأمور عند تناولهم الجرعة الثانية من المنطق البديل.

وبشكل مواز لاستبدال مرجعية مخفر الشرطة بمرجعية الكتب الحزبي، استبدلت أدوات هذه الهيئات على الأرض.

فرجل الشرطة، الباقي في مركزه، تمحّب حمل السلاح بعد اندلاع الحرب الأهلية وفضل التنقل بثياب مدنية داخل الأحياء، تفادياً لإثارة حساسية الأصوات الجديدة للمرجعية الجديدة، أي عناصر الميليشيات.

فعناصر الميليشيات في كل الحروب الأهلية يجاهرون بشاراتهم ويطالبون من المدنيين احترامها. كما أنهم يجاهرون بسلاحهم الظاهر ويستخدّمونه للإشارة إلى وجود زمن جديد وسلطة بديلة.

وترافق تغيير المرجعيات الأمنية، خلال الحروب الأهلية، مع تغيير في المرجعية السياسية لهذا الأمن. فأمّن مخفر الشرطة، التابع للدولة، أمن سياسي، بمعنى أنه يخضع لقوانين وأنظمة تتمحور كلها حول دستور الدولة. أما أمن

الكتب الحزبي فهو أمن إيديولوجي، بمعنى أنه ينبثق من إيديولوجية الحزب. وسقف الأمن الرسمي يتمثل في تشريع وأنظمة ودستور. أما سقف الأمن الحزبي والميليشيائي فيتمثل في شعارات الحزب الإيديولوجي. فمع الدولة تكون في مجال الأمن العام، الوضعي. أما مع الميليشيا المسلحة فتصبح في مجال الأمن الذاتي، الإيديولوجي.

ولذلك كان وقع المرجعية الحزبية، خلال الحروب الأهلية في العالم الثالث، وقعاً كارثياً. ذلك أن سقفها الإيديولوجي جعلها ذاتية الأفق والمصلحة وضيفة الأبعاد، إذ لم يعد العنف، في زمن الأحزاب والميليشيات المتفصصة في الحرب الأهلية، إلا وسيلة لتحقيق الشق الذاتي من المسؤولية (أمن الحزب وأمن إيديولوجية الحزب)، في حين أنه مع الدولة يقوم الشق الأساسي من الأمن على التحقيق العام للمسؤولية.

يختلف أفق أمن الدولة عن أفق أمن الحزب المسلح. فالمسؤولية النظرية التي تتحدد أطر الأول تقوم على مسؤولية عامة تشمل فئات المجتمع كافة، أما المسؤولية التي تتحدد أطر الثاني فتقوم على مسؤولية خاصة لا تشمل فعلياً سوى حاسلي إيديولوجيا الحزب المعني.

وأمن الدولة، على قسوته، في كمبوديا - الأمير سيهانوك، أرجم بمليون شهيد مدني من أمن الحزب المسلح، الحزب الأحمر، الذي استولى على السلطة بالحرب الأهلية. وأمن الدولة اللبنانية الرسمي، أرجم بمائتي ألف قتيل ومعاق، من أمن أحزاب الحرب الأهلية وميليشياتها.

فلا يعم عنصر الميليشيا الأنغولية أو اللبنانية أو حتى المتطرف الجزائري أو المصري من سيفضي بالقصف العشوائي أو بالعبوة الناسفة المزروعة في الشارع، حيث إنه متعلق ومنطوق على مفهوم للأمن يضع أعضاء الجماعة أو الحزب في خيانة الأبرار إيديولوجياً، وبالتالي، ككل ومن دون تمييز، في خيانة الأعداء.

أما الدولة فتضهم الأمن على أنه مسؤولية عامة تطلل سياسياً واجتماعياً جميع أفراد الشعب، فهي تفهم الأمن أداة لحماية الأغنياء كما أنه أداة لحماية الفقراء. أما مرجعيات الحروب الأهلية الحزبية، والتي قامت كلها على أنقاض دول تمّ

تدميرها، فلم تفهم الأمن إلا أمناً ذاتياً في المقام الأول والأخير. ولم تفهمه إلا أمناً إيديولوجياً يقوم على تحقيق تصورات عامة لم يتم بعد التحقق من صحتها العملية والاجتماعية بشكل موضوعي. ولذلك برهنت الوقائع أنه حيث غابت الدولة (وأنقص الأمثلة في هذا الصدد الصومال)، يفتب الأمن العام ويحل مكانه الأمن الخاص. ويبدأ تسلط فرق الكابويوي المسلحة على المدنيين الأمنيين، بقبضات مختلفة ولكن بعقلية ذاتية واحدة.

## ٢ - إفساد نظام الأخلاقيات السائد

يلاحظ المراقبون أن الحروب الأهلية تترافق دوماً مع غلخلة الأخلاقيات السياسية المدنية. فالإطاحة بالدولة السابقة تترافق، في أعيال الفرقاء المتخاصمين، مع هدم النظام الأخلاقي الذي كان يرعى، قبلها، الشأن السياسي العام.

فلو أخذنا، على سبيل الذكر لا الحصر، مسألة القتل لاحقنا كم أن الفرق كبير بين ما تسوقه الأحزاب المسلحة وما تقترضه أنظمة الدولة في هذا السباق. فالقتل، عند عنصر الميليشيا أو عنصر الجماعة المسلحة، يحمي في سياق فكرة الانتقام الإيديولوجي أو في سياق إبادة العدو من دون محاكمة. فالمحاكمة غير ضرورية في قاموس الجماعات الحزبية المسلحة، ذلك أن لا متهم بريئاً. فلما أن يكون المرء متنبهاً إيديولوجياً، وبالتالي فهو مذنب وفي مصاف الأعداء، ولما أن يكون من أنصار إيديولوجيا الحزب، في هذه الحالة يحق للفرد أن يكون تابعاً فقط، حيث أن الاحترام والتقدير والاعتراف لا يمتلكها، في عالم الميليشيات الحزبية، إلا العنصر الحزبي المنظم.

من هنا تغدو فكرة القتل فكرة بدائية وسهلة جداً في عالم الميليشيات المتخاصمة في إطار حرب أهلية. لا قيمة للإنسان في هذا العالم، بل القيمة كل القيمة تنحصر في شعارات الإيديولوجيا الحزبية. وأفضل من يرددها يكون أفضل من يستحق الحياة. أما الذي لا يعرفها أو لا يرددها فلا حق له في الحياة.

ذهنية خاصة جداً، إطلاعية إلى أقصى الحدود وقبلية في عصبيتها هي هذه الذهنية. وكان حامل الإيديولوجيا، فيها، مصاب بالحمى الدائمة، لا يستطيع أن ينظر إلى العالم سوى نظرة عدا. لا يطمئن إلا إلى أهل الحزب الذين يحيطون به، وخارج هذا العالم لا تكون حياة حقيقية.

يبدن صاحب الإيديولوجيا الحزبية، المتحول إلى عنصر مسلح، كل أفكاره المدنية ويغلق الشبابيك والأبواب عن الآخر ويبقى على اتصال مع حزبه أو مع جماعته من خلال فتحة في السقف يتسلّم منها التعليقات، من دون التعاطي مع ما هو قائم على جوانبه ومن حوله. فالسهولة التي يلجأ بها إلى القتل عنصر الميليشيا اللبنانية أو الكمبودية أو عنصر الجماعة الإسلامية في مصر أو الجزائر، تنم عن هذه الذهنية وتنعكس موت القتيل نفسه قبل أن يقوم بعملية القتل.

وكون الضحايا أبرياء أو مدنيين لا يعني له شيئاً، حيث إنه قتل في نفسه هذه الفكرة قبل أن يخرج إلى تنفيذ عملية. قتل في نفسه أن هناك أبرياء وأن هناك مدنيين، واستبدل نظام أفكاره السابق بفكرة واحدة وشعار واحد يقوم على الولاء الإيديولوجي. فالعالم فيه مناصرون لفكره. هم رفاقه في التنظيم المسلح. وأعداءه بالقوة هم من تبقى من البشر، بدءاً بجيرانه وأهله والمدنيين والأبرياء وكل من شابه.

ينبذ الحزبي المسلح الضالعين في مشروع حرب أهلية كل ما له علاقة بالآخر وينقطع عن الجميع ليبقى على اتصال مع فتحته في السقف. والموت لا يعني له شيئاً حيث إن لا مجال للآخر في حياته وفكره. ومن هذا المنطلق ينفذ القتل عملاً من أهوال الحياة العادبة.

يقتل المتطرف الحزبي عقله وأحاسيسه الإنسانية قبل أن يتنقل إلى عمليات القتل. فلا يعود يمه إن كان الإنسان الذي سوف يقتله جزائرياً مثله أو مصرياً مثله. هذه الأمور الأرضية لا تعني له شيئاً. فقط الأمور الإيديولوجية هي الحقائق وخارج عالمها الموت والسذاجة.

كم من مرة سمعنا خلال الحرب اللبنانية أن الأمور الاجتماعية والتي كان يشكو منها المدنيون دائماً (كالحفاظ على النظافة العامة وتأمين السير والتنميين

الغذائي) هي «مجرد تفاصيل» في نظر الحزبين الذين لا يفهمون الأمور السياسية إلا من خلال ثقب الأيديولوجيا في سقف بنيانهم الفكري . والتفاصيل غير مهمة بل مزيج ذكرها عندما يكون مصير «القضية» مهتداً.

وإن سهلت استباحة حياة الآخر، في ذهن وحياة عنصر الميليشيا أو الجماعة الحزبية، فكيف لا تسهل استباحة أملاكه؟

فالقتل على أساس إيديولوجي يستتبع غزواً على أساس إيديولوجي . والتطهير الإثني الذي يجري في البوسنة على يد الكروات والصرب، والذي يميز القتل على أساس الاختلاف في العقيدة الدينية، يترافق مع نهب أملاك الآخر تحت شعار المصادرة الحزبية - عرقاً - الإثنية . فاللداصل إلى نهب الآخر كثيرة ومتعددة الأوجه، إلا أنها تنمّ كلها عن مفزى واحد يقوم على البربرية .

وفي إطار النزوات القبلية التي تطفو على وجه ممارسة العناصر الحزبية الميليشيائية الضالعة في الحروب الأهلية، لا بد أن نذكر، إلى جانب الغزو العشائري، القصف العشوائي الذي هو شكل من أشكال القصف العشائري، حيث أن منطقة بأسرها تقصف المنطقة المقابلة، بأسرها .

فالقصف العشوائي ثار عشائري . والأحزاب والتنظييات التي لجأت إلى هذا الأسلوب خلال الحرب اللبنانية والقرصية والكمبودية - على اختلاف تسمياتها الاجتماعية والوطنية والقومية - أثبتت أنها تنهل كلها من ممارسة عشائرية واحدة . ألم يكن من السهل، لو أن الصراع كان سياسياً صرفاً، أن تمنع الأحزاب والتنظييات المتخصصة القنص العشوائي والقصف العشوائي؟

لقد أثبت اعتماد هذا الأسلوب الحربي قصوراً سياسياً عند الطرفين ونزعة عشائرية حقيقية، فيما رافقت الحروب الأهلية صليبات استهزاء بقواعد الاحترام التقليدية . فالحروب هذه والتي تقع منذ حسين علماً وأكثر بشكل حصري في العالين الثالث والرابع، تحصل في إطار يثلث اجتماعية تقليدية . وميزة هذه البنى التقليدية، البطورية الطابع، أنها تقوم، مثلاً، على احترام الأكبر سناً .

وفي عالم عناصر الميليشيات والجماعات المسلحة لا احترام لهذا المعطى الاجتماعي العام . لا يحترم عنصر الميليشيا سوى دفيقه في التنظيم ولا يكثر

للآخرين، صغاراً كانوا أم كباراً، نساءً أم رجالاً.

فسرعان ما يلاحظ المدنيون وقاحة العناصر الحزبية المسلحة التي لا تأبه سوى لأوامر مسؤوليها. ولا كبير ولا صغير عندنا، كانت تُردد عناصر الميليشيات في لبنان وفي العالم أجمع. وهذا التصريح صادق، بمعنى أنه يعكس حقيقة فهم هذه العناصر للتركيب الاجتماعي. إنهم لا يعترفون به، وبالتالي لا يعترفون بقيمه ولا بأخلاقياته. والشفقة، في هذا المضيير، ضعف يفتش العنصر المسلح من الانزلاق إليه خوفاً من أن يتصدع إيمانه ومعتقد.

لا مجال لاحترام الجار في الممارسة العامة خلال الحروب الأهلية. فكم من امرئ قضى قتلاً على يد العناصر الحزبية المسلحة في لبنان واليوغوسلافيين مجرد أنه كان يحاول أن يدافع عن جاره من أبناء الدين الآخر أو من الإثنية الأخرى، عاش إلى جانبه طويلاً وعبر طيبته وحسن سلوكه؟

وانسداد بنية العلاقات الاجتماعية القائمة كان السبيل إلى إغلاق المناطق والأحياء على نفسها، تمهيداً لجعلها مشابهة للبيان الذهني الميليشياري، أي بلا أبواب ولا شبابيك، ومع ثقب قوتي في أعلى السقف لتناول التعليقات.

كما تترافق أيضاً الحروب الأهلية العالم ثالثة والعالم رابعة مع تغليب للقوة الرفيعة على التوازن المدني. فالقاتلون هم في معظمهم من الأرياف. البيروتيون وسكان جنوبي وطرابلس وصيدا وجبيل كانوا نادرين جداً في الفصائل والأحزاب المتحاربة خلال الحرب اللبنانية. بل إن معظم المقاتلين كانوا ينتمون إلى أرياف الجنوب وجنوبي الشمال وكسروان وجبيل وشرقي والضنية وعلكار في الشمال والحرمل في البقاع.

كذلك هي الحال في الصومال حيث يشكّل الرعيان ٨٠ في المئة من المقاتلين في الفصائل المسلحة المختلفة، فيدخلون المدن بذعينة الريف ويعملون، بعد فترة وجيزة، على تزيينها ونزع طابعها الحضاري عنها.

وأقصى النماذج لإلزاماً في هذا الصدد النموذج الكمبودي، حيث يشكّل تنظيم الخمير الحمر من عناصر محض ريفية، تأسست على نموذج جماعة ريفية تعيش بشكل بدائي قرب الحدود التايلاندية.

وانطلاقاً من عملية تريف العناصر المسلحة لتنظيماتها، ومن تصور العالم عند هذه التنظيمات، راحت التجربة الكمبودية في اتجاه أقصى التريف للمدينة وأقصى الانتظام من أهلها. فأفرغت العاصمة بنوم بنه من سكانها وبقيت مدينة أشباح لمدة سنوات طويلة بقرار من الفنتحة السهلوية في أعلى التنظيم الشيوعي الذي كان يقود ويوقد الحرب الأهلية بشراً في هذه البلاد الجميلة آنذاك.

ويتوافق مع عمليات تريف التنظيمات الحزبية المسلحة تغليب ذهنية الريف، القائمة على القوة (في كل بقاع الأرض)، على ذهنية المدن، القائمة على التوازن.

فمنطق القوة الذي يمارسه بعنف المسلح الحزبي يفرض الأمور فرضاً، ولا يقبل بمنطق التوازن والتسويات الذي يسود الذهنية المدنية. من هنا يجد المقاتلون الأهليون عادة أن أبناء المدن غثثون ولا يصلحون لشيء. أي أنهم يسحبون منظوماتهم المعرفية عليهم ويعمدون أنهم من ذهنيات مختلفة. فبما ذهنياتهم هم تقوم على القوة ومنطق القوة، أما ذهنية أبناء المدن فتقوم على منطق التوازن الذي هو، في نظر هؤلاء، منطق الضعفاء.

يتيم أيضاً التأكيد، في الحروب الأهلية، على استبدال الرموز. فعلم الحمير الحمر يحمل مكان علم كمبوديا، وعلم التنظيم أو الحزب الفلسطيني أو اللبناني يحمل مكان العلم اللبناني، وأعلام الإثنيات المختلفة تحمل مكان العلم اليوغسلافي.

فالفرض من ذلك هو الإشارة، بالرموز، إلى أن زمن الدولة الموحدة قد انتهى. والإصرار على التمايز في أهم رمز للوطن - وهو العلم - تأكيد على الضلوع في الحرب الأهلية.

فالقطيعة الرمزية تعني نكران الوطن بعد نكران الدولة. وعادة لا تلجأ الفصائل المتحاربة إلى إنكار الوطن علناً، مخافة صدم مشاعر المدنيين، لكن سيورة الحروب الأهلية للمعاصرة دلّت كلها على أن الأسلوب المتبع يقضي بحسب الوطنية عن الطرف الآخر (هؤلاء انتماليون أو هؤلاء غرباء أو هؤلاء غير مؤمنين، الخ)، ثم بعد مضي بضعة سنوات على استخدام الأسلوب غير المباشر

يقوم الأفرقاء المتخاصمون، وبعد تعب المدنيين، بإشهار مشروعاتهم الحقيقي (لماذا لا ننشئ دولة المستقلة على أراضينا المحررة وبدأ بالثأر؟)، فيبدأ نشر الفكرة إعلامياً وإقناع الناس بصحتها.

يشكل الانتقال من نكران الدولة، كمجموعة أجهزة فاعلة وضابطة للحياة الاجتماعية (ألم يقل عبد الله المروني إن الدولة عقلانية واجتماعية؟) إلى نكران الوطن، أخطر مراحل الحروب الأهلية. فحيث حدثت هذه العملية بتجاح تحولت الحرب الأهلية كارثة كبيرة وحصلت القطيعة التي ما بعدها التهام.

ويمكن تدارك كسر الدولة وإعادة بنائها، كما يحصل حالياً في كمبوديا تحت إشراف الأمم المتحدة حيث جرت انتخابات جديدة وحرّة بالفعل متزامنة مع إخراج للجيش الغريب من البلاد. أما كسر الوطن، كما حصل في قبرص وكما يحصل حالياً في البوسنة، فأمر تستحيل العودة عنه. ولذلك فاللعب بالرموز الوطنية، في الحروب الأهلية، أخطر بكثير مما قد تتصوره للوهلة الأولى.

### ٣ - نبذ مبدأ التسامح بين الجماعات

يتبع أفرقاء الحرب الأهلية أساليب عدة قبل التوصل إلى نبذ مبدأ التسامح من الحياة العامة. وأبرز هذه الأساليب إلغاء الحياة العامة واستبدالها بالحياة الذاتية، بالمعنى البيولوجي للكلمة.

فالهموم التي تسود خلال النزاعات الأهلية تدور حول الاختفاء من القصف العشوائي وحول محاذرة القنص والتخوف الدائم من العبوة الناسفة أو السيارة المفخخة. كما أن هاجس تأمين الطعام، كل يوم بيومه، يسيطر على وعي الأفراد. وبذلك يصبح العنوان العام لحياة الفرد خلال الحرب الأهلية تأمين بقائه.

فيحتمل أن يكون أفرقاء النزاع الأهلي قد فككوا اللحمة الاجتماعية وعثروا المجتمع إلى أفراد، تقوم الظروف الأمنية العامة المسيطرة خلال هذا النزاع بسلخ الذات الاجتماعية للفرد عن ذاته البيولوجية.



فلا يعود الفرد الموجود في هذه الوضعية قادراً على الاهتمام إلا بنفسه .  
والذين عبروا الحرب اللبنانية وعاشوا تجربة الاختباء في الملاهي . خلال القصف  
يعلمون كيف أن سقوط قذيفة على بناء مجاورة كان بسبب ارتباطاً نفسياً فنياً  
عند أهل الملجأ .

سكان البناية (أ) كانوا سرورين بأن البنائين (ب) و (ج) تحميها على  
سبيل المثال من القصف الآتي من الجبل أو من القصف الآتي من الشرق . وكان  
سرور سكان البناية (أ) لا يأخذ في الحسبان أن في البنائين المجاورين سكاناً  
مثلهم يخافون القصف ويخشون على ممتلكاتهم . فالخوف الذاتي والذي يتحول إلى  
خوف بيولوجي لا يعود يسأل لا عن الجار ولا عن القريب عندما يشتد الخطر  
ويعظم هوله .

وتؤدي أجواء الحروب الأهلية إلى تغليب الحسّ الذاتي على الحسّ الفردي ،  
كما تؤدي إلى تنويع الحسّ العام في شريحة المشاعر والاهتمامات .

ويطغى حسّ البقاء على سواء من الأحاسيس ويصبح الذاتي البيولوجي  
العنوان الأقوى للتصرفات (اهرب ، اختبئ ، احم نفسك ، اتب من القناص ،  
الخ) . وترويض المجتمع على هذا النحو ، أي بعد إصاله إلى البيولوجي ، يسمح  
للافرقاء العسكريين بفرض سياساتهم على أمور الحياة اليومية كافة .

أما عمليات تعميم العداء ، خلال الحروب الأهلية ، فمؤلة وموجعة . ذلك  
أن المبدأ العام الذي تقوم عليه هو فصل أهل البلد الواحد عن بعضهم البعض ،  
حيث إن الصراع الأهلي يتأسس على الحرب العسكرية بين أبناء الدولة الواحدة .  
لذلك فبلوغ القطيعة يفترض إجراء عملية قيصرية .

يسوّق الأفرقاء المتنازعون عسكرياً فكرة العداء الكلي للآخر من خلال  
القصص المشوّية والقصف المشوّي . فالمنطقة المقابلة مقصودة بأكملها في هذا  
الأسلوب وقد اعتمدته التنظيمات المتخصصة خلال الحرب اللبنانية ، من دون  
استثناء .

فالطرف الفلسطيني الذي عَمَّ هذا الأسلوب انطلاقاً من غرب العاصمة  
كان يعتقد أنه سيؤدي إلى فك اللحمة السياسية القائمة بين والجهاير المسيحية

وبين الأحزاب المسيطرة عليها. وطبعاً، عكس ذلك هو الذي حصل. أما الميليشيات المسلحة بالمسيحية والتي كانت تقوم بقصف المنطقة الغربية من العاصمة فكانت تتبع الأسلوب ذاته الذي يتبعه اليوم العرب في قصفهم مدينة ساراييفو، عاصمة البوسنة، أي أن هدفها كان إبادة الخصم وتخويله إلى أقصى الحدود بغية تركيعه سياسياً. وبالطبع، هذا الأمر لم يحصل أيضاً.

إلا أن الذي حصل هو انتشار فكرة العداء الكلي للآخر، ذلك أن المدنيين في غرب العاصمة بيروت شعروا بأنفسهم مستهدفين ككل، وكذلك شعر المدنيون في شرق العاصمة. وهكذا تشرفت اللحمة الاجتماعية، قبل أن تتابع الأجهزة الإعلامية والأمنية التابعة للتنظيمات المسلحة تفكيكها لها بنداً بنداً.

ومن جملة أساليب تعميم العداء برزت، خلال الحرب اللبنانية، عمليات الإعدام العامة. فحينما حصلت هذه الإعدامات العامة والتي كان يرافقها تمثيل بالجثث (في البترون وعاليه وبيروت الغربية والشرقية داخل الأحياء، وطرابلس وزغرتا، الخ) كانت ردات الفعل المدنية تنم عن خوف عميق، لا عن قرف ظاهر كما قد يتراءى لنا من بعيد. فالحاضرون كلهم كانوا يشتمون هذا «الصومالي» أو هذا «الفلسطيني» أو هذا «الكتائبي» أو هذا «الأحراري» ويصفون على الجثة التي كانت تجرّها لانفروفر التنظيم المسلح.

كانت تمثل هذه الجثة الهامدة العدو المطلق. وكانت بالتالي تثير خوفاً دفيناً في النفوس. وكان هذا الخوف اللاواعي يظهر في ممارسات النساء، حيث أنهن كن يفترن من الجثة عادة ويركلنها بأرجلهن. أما الرجال فكانوا يفتنون ويشتمون عن بعد.

كان الملح والخوف العميق، كالذي يحدثه القصف العشوائي، يسيطر على مشاعر النساء في هذه اللحظات. وقد لوحظ الأمر في الأوساط المسيحية كما في الأوساط الإسلامية، مما يدلّ على وحدة في السلوك الثقافي. أما عناصر الميليشيات فكانوا يضحكون ويصيحون بالجمهور لمزيد من الشتم والبصق والاستنكار... والالتحام السياسي مع «الشباب» الذين يحمون الدبار من هذا الخطر المطلق الذي يتهدّد المنطقة بأسرها.

وهناك أسلوب آخر يعتمد عادة الأفرقاء الأهليون المتنازعون هو التشهير بمقدسات الآخر. فاستباحة الجوامع والكنائس في قبرص ولبنان والبوسنة أمر شبه يومي في ظل الحرب الأهلية.

وسمح هذا الأسلوب بتعميم العداء على جميع أفراد الطرف الآخر. فعندما أسمع بتدمير جامع أو يهدم كنيسة سوف أشعر بنفسى معنياً في معنويات واتجاهاتي الديني، أينما كنت في البلاد. وهذا هو بالضبط ما يتوخاه الدافع إلى نفث المقدسات الدينية، حيث أنه يعلم أنه سيمس، عن هذا الطريق، العداء ويجعله كلياً، كما يستثمر هذا الانتصار العسكري كانتصار عقائدي على صعيد جبهته الداخلية.

وينش القابر أو تصفها كما حصل في أكثر من منطقة في لبنان وكما يحصل حالياً في البوسنة، يتدرج في هذا الإطار أيضاً، حيث إنه يهدف إلى ترسيخ فكرة العداء الكلي للآخر الذي يصبح، في هذه المعادلة، غير مقبول لا في حياته ولا في مماته. تخضع بقورها المرجعيات الدينية، في الحروب الأهلية، للتشهير، حيث إنه غالباً ما تأخذ طرف الوسط والاعتدال، فيعيب عليها الأفرقاء المتحاربون هذا الاعتدال وهذه الحيادية السياسية، ويعتبرونها خيانة إيديولوجية. فالكلام كان دائماً، في التجربة الحربية اللبنانية، عن وضعف البطريرك أو وضعف المفتي والذين كانا يأخذان طرف الاعتدال ويمتنعان عادة عن سكب الزيت على النار.

حتى إن شخصية البابا في روما كانت مدار استهزاء في شرق العاصمة بيروت، لمجرد أن هذا المرجع الكاثوليكي الأول في العالم كان يعتبر أن مصر لبنان هو في الواقع وفي التعايش السلمي البناء بين الطوائف الدينية المختلفة.

فالعداء الكلي لا يقبل بالأصوات الناشزة والدعوات الوفاقية. بل إن القانون العام للعداء الحزبي الأهلي يقوم على نشدان القطيعة المطلقة مع الآخر. ورجال الدين دفعوا ثمن مواقفهم المعتدلة هذه معنوياً، وجسدياً أحياناً، في قبرص ولبنان وكوسوفيا وكرواتيا وصربيا والبوسنة.

ونظام الجهاديات المتطرفة والذي يسعى إلى أن يبلغ ما يبلغه النظام الليبرالي خلال الحروب الأهلية، نظام مفلت من إحكام على نفسه، يمشى على

رغبة الشعارات الإيديولوجية الطنانة الرنانة وعلى ترهيب السكان المدنيين. مجتمع مصغر من المهووبين يقوم بترهيب المجتمع الأكبر من حوله. لا خروج ولا دخول إلى هذا العالم المفلق المصغر إلا بإذن حزب. فالانضباط فيه بديل للديموقراطية. لذلك، يكتشف عالم المدنيين هذا العالم ويخافه خوفاً كبيراً حيث إن أساليبه تقوم على القطع مع كل عدو مفترض والنصفية والحطاف والفرض بقوة السلاح.

وفي هذا العالم الذي يتفهرق فيه النظام الأخلاقي العام، التقليدي والمسلم، بقوة السلاح والحصار والإعلام المؤدلج أدلجة حزبية وحرية، تظهر الأمراض الاجتماعية بسرعة. فسرعان ما يكتشف المدنيون أن عناصر الميليشيات والجماعات المسلحة تتعاطى بصفة عامة وبشكل واسع المخدرات، حفاظاً على روح الاستفار وعلى الجهوزية القتالية ليل نهار.

ومن بعدها تنتقل الأمراض الاجتماعية إلى باقي فئات المجتمع. ففي غياب اللحمة الاجتماعية ويظهر الانشقاق الأهلي تطلق على وجه المهرسات الأمراض التي كانت خفية من قبل. فالرشوة تصبح أسلوب التعاطي العام، تعبيراً عن التفكك الأخلاقي والنفس الذي أصاب المجتمع.

وهذه ظاهرة لوحظت أخيراً في العراق على سبيل المثال، حيث أن تفكك البلاد سياسياً ومعنوياً انعكس سلسلة من الأمراض الاجتماعية وعلى رأسها رشوة الموظفين الرسميين والتي لم تكن معروفة من قبل.

كيف تواجه مجتمعات الحروب الأهلية الواقع الجديد الذي نهد نفسها محصورة في قمقه؟

هناك ثلاثة تعبيرات أساسية يمكن رصدتها في هذا الصدد:

- أبرز هذه التعبيرات تمسك المدنيين بالأشكال القديمة للمؤسسات الشرعية. فيصرّ المدني على وجود شرطي للسير وعلى ممارسة المدارس لنشاطها المعتاد وعلى عدم قطع الاتصال مع الآخر (الاستمرار في العبور، كما حصل في الحرب اللبنانية، والاتصال بالآخر).

فالإيمان بالدولة المهزومة يبقى قوياً في قلوب المدنيين. واللحش في النموذج

الكمبودي مثلاً في هذا الإطار أن المدنيين توجّهوا بحياة، وبالرغم من قصف مراكز الانتخاب، إلى اختيار ممثلهم في البرلمان الجديد. أي أن المليون قتيل الذين سقطوا في كمبوديا والسنوات الـ ٢٣ التي قضاها المدنيون تحت بطش الحمر (والقنتمين بدرجة أقل) لم تكن كافية لجعلهم ينسون الدولة.

- تتمثل أيضاً مقاومة المدنيين لمشاريع الإرهابيين (من ميليشيات وجماعات متطرفة) بازدياد التقوى الحقة. فالصلاة تنتشر، خلال أزمات الاحتلال الأمني والأعلاقي هذه، بشكل واسع جداً. وفي ازديادها ردة صامتة على بربرية ودعوى العناصر المسلحة. فيعود الإنسان إلى إيمانه لطلب الرحمة الرمزية من ربه وللتصالح مع إنسانيته.

- تتمثل أخيراً مقاومة المدنيين لمشاريع الحروب الأهلية باعتناء الإعلام الشفهي المضاد. حيث تنشأ وتنتشر سلسلة أخبار شفوية تشهّر بالفرقاء النزاع الأهلي وتبين تواطؤهم العملي وتوافقه الضمني على قمع المدنيين، كما حصل خلال الحرب اللبنانية حيث راجت شائعات سياسية كثيرة واكتبتا مصداقية شعبية واسعة في كل من المنطقتين المتنازعتين، طعنات مباشرة بالطروحات الإيديولوجية المعتمدة في الإعلام الحزبي والميليشيائي.

فالمقاومة المدنية لمشروع الحرب الأهلية أقوى عدوّاً لأطراف النزاع الأهلي. ذلك أنه يشكّل جسر العبور إلى الدولة، من جديد.

## الفصل الثالث

### قتل الذاكرة الشعبية

تلعب الذاكرة الشعبية دوراً فاعلاً في الحروب الأهلية المعاصرة. فالمفولات الحربية والإيديولوجية الخاصة بالتزايدات الأهلية تؤسّس عناصرها الخطابية والصورية على مشاهد وأديت الماضي، المنقولة شفهاً من جيل إلى جيل.

الذاكرة الفردية هي المجهود الإنساني المادف إلى استحضار صور وأحداث من الماضي بغية عيشها من جديد - ولو خيالاً - في الحاضر. لذلك فالذاكرة الفردية تنطوي على محور واحد هو الإنسان المتذكر وخصوصياته ومصالحه وقضاياه الحميمة.

أما الذاكرة الشعبية فهي ذاكرة تخاطبية. أي أنها تعمل على استحضار أحداث وتجارب من الماضي بغية مخاطبة الآخر، في الحاضر. لذلك فتوجهها، منهجياً، لا يعني الذات، بل يتخاطب الآخر ويدخله في سياق أحداث حاضرة - ماضية يتمّ عيشها معنوياً من جديد. فيعيش الفرد رمزياً من خلالها تجربة جماعية، لها ارتباطها الشديد بالواقع، على رغم صياغتها التاريخية.

من هنا، فإن الذاكرة الشعبية، هي، في جوهرها، ذاكرة الجماعة والتي تتجلّ في ذهن الفرد تحت شكل ذاكرة اجتماعية، معاشتها ذاتية ولكن عناصرها جماعية؛ سياقها حاضر، ولكن سردها ماض.

فالذاكرة الشعبية شديدة الفعالية في المجتمعات البدائية، حيث لها رجالها وموظفوها (الحكواتي الإفريقي)، والمحافظة عليها، في هذا الإطار، أمر حيوي كونه يعني المحافظة على خزان تجارب الماضي الذي يشكل أساساً لا يشكّ به لحاضر هذه المجتمعات. وبالتالي فإن مصير القبيلة مدفون بكامله في الذاكرة

الشعبية، وفقدان هذه الذاكرة يعني زوال القبيلة. من هنا حيوية الذاكرة الشعبية عند الشعوب التي لم تعرف الكتابة.

أما في ما يخص المجتمعات التقليدية، والمجتمع العربي منها، فإن الذاكرة الشعبية تلعب دوراً محورياً أيضاً حيث إنها تحتزن تجارب الماضي وتؤسس لمسالك الحاضر. لكن الفرق بينها وبين الذاكرة الشعبية الخاصة بالبنى الاجتماعية البدائية يكمن في أنها مدونة ومحفوظة في مخطوطات وكتب مطبوعة تشكل في مجملها ما نطلق عليه تسمية التراث.

فالجماعة وتجاربها الماضية شديدة الحضور وشديدة الفعالية في الذاكرة الشعبية لكل من المجتمعات البدائية والتقليدية. وكلمة الحكواتي الإسريري، في هذا المجال، لها الواقع نفسه الذي تتميز به كلمة الديوان التراثي في مجتمعاتنا.

الجميع يصفون بانتباه إلى كلمات الماضي وكلمات الذاكرة الشعبية، الشفهية منها والمعدّنة، في مجتمعات العالم الثالث التقليدية. والجميع يعتبرونها مصدراً موثوقاً للحياة اليومية والعملية في الحاضر.

فمتى تبرز الأزمة أو تقع الحادثة الأمنية على صعيد واسع من الطبيعي جداً في مجتمعاتنا أن يتكفى الأفراد باتجاه قراءة رسائل الماضي المدونة في الذاكرة الشعبية والتراثية، حيث إن منهج تكويننا الفكري، على صعيد عام، يقوم على الدوران في فلك تجارب الماضي والتراث.

لذلك يتوجه واحدنا، عزيزاً ومنهجياً، نحو الذاكرة الشعبية والجماعية لتفسير معضلات الحاضر الطارئة.

والمتفكرون للحروب الأهلية يعلمون أكثر من غيرهم أهمية التخاطب مع صور ومشاهد الذاكرة الشعبية في حينها فيعملون على استغلالها في تفخيخ مشاعر الجماعات الأهلية. يبركون ما يرونه مناسباً من صور الماضي في إطار الكتلة (أ) لاستغزاز مشاعر وعواطف الكتلة (ب) الموضوعية في غائنة إطلاقة تحت إسم العدو التاريخي.

كيف ذلك؟

ما إن نشب النزاع الأهلي القبرصي، عام ١٩٧٤، حتى انتشرت شائعات في

الأوساط اليونانية نشبه الأوضاع السائدة بذلك التي كانت سائدة إبان الحكم العثماني للجزيرة، كما سرت شائعات أخرى في أوساط الأقلية التركية تذكر القبارصة الأتراك بما فعله اليونانيون بالمسلمين في جزيرة كريت إبان الحرب العالمية الأولى.

وصور الأعمال العنيفة الماضية عاشها هذا الفريق وذلك على أنها تكرار للتاريخ. فمصادقتها كانت حاصلة وغير قابلة للدحض، ذلك أن القطيعة الاستعمارية (المعرفية) بين أحداث الماضي وأحداث الحاضر كانت غائبة تماماً. وذلك ما انعكس بالطبع زتاً على نار الخلاف الأهلي فألجأ المشاعر ودفع بالمعصيات إلى الواجهة وأعاد الجميع إلى منطق العين بالعين والسن بالسن (والذي يجعل الجميع عمياناً بحسب تعبير غاندي).

عندما نشب النزاع الأهلي اللبناني، عام ١٩٧٥، سرت شائعات قوية في الأوساط المسيحية تشبه الأحداث الحاصلة بأحداث ١٨٦٠. سرت شائعات تنيد أن مجازر ١٨٦٠ عادت لتكرر مع فارق بسيط هو انتقال الدور من الأتراك العثمانيين إلى الفلسطينيين. صُوِّرت المواجهة على أنها تقوم بين جيش المسلمين (الفصائل الفلسطينية وأنصارها المحليين) وجيش المسيحيين (الميليشيات اليمينية). ولم يشكك المواطن العادي في المناطق الشرقية من البلاد بصحة هذا المشهد الباتورامي على وجه العموم، بل قبل به واعتاد عليه واقتنع به بعد فترة.

في المقابل صُوِّر المسيحيون، انطلاقاً من المناطق الغربية من البلاد، على أنهم «انتمزيون» ومتعصبون صليبيون. فقبل عامة الناس بهذا الطرح في تلك المناطق وبدأت القطيعة في النفوس، في الحاضر المعيش، على أساس صور تنتمي إلى الماضي السحيق. مع العلم أن التاريخ يخبرنا أن الموارنة المسيحيين لم ينصروا الصليبيين ككل، بل إن قسماً منهم وقف مع الصليبيين وقسماً آخر وقف ضدهم (وكذلك فعل عدد من قبائل بلاد الشام بالنسبة). وقصة تنصيب البطريرك الماروني الموالي للصليبيين مقابل البطريرك الماروني المناهض لهم، قصة معروفة في السياق التاريخي للبنان خلال تلك الحقبة الزمنية.

لكن عامة الناس لا تشغل بالها بالتحليل التاريخي، بل تقبل بالعموميات،



حتى لو كانت هذه العموميات غير دقيقة وغير صحيحة.

وها نحن اليوم نشاهد تكراراً للعملية نفسها في يوغوسلافيا السابقة.

ففي كتاب عنوانه من سراييفو إلى سراييفو<sup>(١)</sup> يعلّق الباحث جاك روبنيك بما يلي حول الصراع الأهلي القائم بين الصرب والكروات: «كنا قد اعتقدنا، بعد مضي جيلين، أن ذكرى الصدمات (وبخاصة مجزرة الصرب على يد عصابات الأوستاشي الكرواتية) ثلاثت من أذهان الشبان الحاليين. لكن شيئاً من هذا القليل لم يحصل. ففي حرب الذكريات بين الصرب والكروات، وعن طريق وسائل الإعلام الحديثة وخلال بضعة أسابيع فقط، جرى تعميم تصوّر للكون وللآخرين بمفردات بالية. فأصبح الصراع الحالي لوحة أهدت تنقيحها للحرب العالمية الثانية. فبالنسبة إلى الصرب الحاليين، نحن اليوم في العالم ١٩٤١، والاعتقاد السائد يعتبر أن الكروات يتّوّنون لمجزرة جديدة ضد الأقليات الصربية».

أما بالنسبة إلى الكروات، فيميلوسيفيتش هو هتلر جديد، يستخدم الأقلية الصربية في كرواتيا، مع ميليشياتها المعروفة بالتشيتيك، تماماً كما فعل هتلر بالأقلية الألمانية في تشيكوسلوفاكيا لتفكيك هذه البلاد في حينها.

فالتلفزيون الكرواتي في زغرب يصوّر الصرب دائماً في زي ميليشيا التشيتيك (حلية وقلنسوة سوداء يملؤها نسر أبيض)، في حين أن تلفزيون الصرب في بلغراد يعرض باستمرار أفلاماً وثائقية حول مذابح النساء والأطفال التي حصلت بين ١٩٤١ و ١٩٤٥. والحرب بين الصرب والكروات هي حرب بين ذاكرتين شعبيتين تمّ استغلالها إلى أقصى الحدود، واستثمر طابعها العنفي في إذكاء نار الحرب الأهلية بين الطرفين. فالشعوب التقليدية تعيش ماضيها حل أنه حاضر لأنها لا تفصل موضوعاً بين أساطيرها التاريخية (والتي فصلها فيها بخصّ النموذج اللبثاني المؤرخ أحمد بيضون بدقة كبيرة) وبين وقائع تاريخها الموضوعية<sup>(٢)</sup>.

فالانتقال من ماضي الصدمات إلى حاضر الصراعات يتم تحت غطاء الممارك

(١) Jacques RUPNIK, *De Sarajevo à Sarajevo*, Bruxelles, éd. Complexe, 1992.

(٢) أحمد بيضون، الصراع على ترسيم لبنان، بيروت، منشورات الجمعية اللبنانية، ١٩٨٩.

وفي إطار قصف المدافع والمهاجرين، مما يجعل العملية أكثر إقناعاً. ذلك أن المواطن يشعر تلقائياً بأن المدفع الذي يقصفه هو مدفع عدو، في حين أن المدفع الذي يقصف من عنده هو مدفع صديق. فيختلط الحابل بالنابل، إذ يمتزج الشعور بالخوف بصور الماضي المخيفة، فتطفو الهواجس التاريخية عندها على وجه الوعي.

واللعب على التشابه التاريخي وعلى هواجس الذاكرة الشعبية يستمر اليوم في الصراع القائم بين الصرب ومسلمي البوسنة حيث يطلق الصرب على هؤلاء تسمية والأثر الكه لإلتهام المواطن والمذابح مشاعر المسيحيين الذين اضطهد أجدادهم خلال الحكم العثماني لبلاد البلقان.

## ١ - تقنية القتل

يلجأ عادة طرف من الأطراف إلى الذاكرة الشعبية السياسية للجماعة فيختار منها صورة عنيفة ومبسطة (كذبح المسيحيين على عتبة سرايا دير القمر إبان أحداث ١٨٦٠ في لبنان مثلاً). تشير هذه الصورة المصبرة جداً بالنسبة إلى الكتلة (أ)، مشاعر الكتلة (ب) الضالعة في الصراع الأهلي، مخاطبة ذاكرتها الشعبية هي أيضاً، فتقوم هذه الأخيرة باستحضار صورة أخرى في المقابل، تكون مثلها عنيفة ومبسطة (كصورة الصليبيين مثلاً)، فيبدأ الصراع بين الذاكرات الشعبية، ويعمق بعدها كل طرف في التنقيش في تاريخ البلاد عن تفاصيل تؤكد وحشية الطرف الآخر. فتصبح هذه الصورة بعد فترة ملخصاً للتاريخ بالنسبة إلى كل من الكتلة (أ) والكتلة (ب).

كلنا يتذكر، في هذا الصدد، والأبحاث التاريخية العديدة التي صدرت خلال الحرب اللبنانية والتي رُوِّج لها كثيراً بين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ وكانت مشبوهة ومؤدجلة (مذكرات فنصل بريطاني من القرن الماضي، مذكرات كولونيل إسرائيلي، الخ) التي حاولت أن تعمق الخلاف بين المسيحيين والمسلمين والدروز في لبنان، في مرحلة كانت الحرب قد بدأت تبرد في نفوس المواطنين. فالعملية هذه تمت تحت غطاء المقاربة التاريخية، لكنها لم تكن بريئة أبداً حيث أنها صبت الزيت على النار. وهنا أيضاً نلاحظ اتباع الفرقاء مبدأ الاكتمال التخاطبي. فكل كتاب كان

يصدر من هذا الطرف يسود صفحة المسيحيين كان يلبه كتاب يسود صورة المسلمين. وهكذا دواليك. فالمشروع التضيقي، على المستوى السياسي، فهم تمام الفهم الطابع التخاطبي للذاكرات الشعبية ولعب على هذه الميزة الوظيفية ليستمر صراع المواجهات التاريخية لصالحه. وهكذا تعمقت، مع مرور السنوات، الهوة بين أناس كانت تجمع بينهم صلات العمل والمصلحة والجيرة والاجتماع في نماذج عدة عبر العالم، وأقربا إلى ذاكرتنا تقع في النهاج القرصي واللبتاني واليوغوسلافي.

أما النهاج الأخرى المعروفة عبر العالم حيث تتصادم الذاكرات الشعبية فكثيرة نذكر منها الصيني / الياباني، والألماني / الفرنسي، والتركي / الأرمني، على سبيل المثال لا الحصر، حيث تخاطبت الذاكرات الجهادية في إطار صراعات عسكرية إقليمية ودولية.

وميزة الصور والكلشيهات التي يتمّ ترويحها خلال النزاعات الأهلية أنها كاريكاتورية الطابع، تعتمد تضخيم التفاصيل ولا تلتزم الدقة التاريخية. ولا تعطينا الصورة المسلوخة عن إطارها فكرة وافية عن الموضوع المطروح. فأحداث ١٨٦٠ في لبنان، إضافة إلى كونها أحد تجليات الصراع الإقليمي الحاصل حينذاك بين القوى الأوروبية العظمى وبين السلطنة العثمانية، هي جزء بسيط من كلّ. فسنّة أو ستان من الاختلاف في إطار عدة قرون من التضام والتجاور السلمي واحترام الآخر والمشاركة العملية (كالأحياء المشتركة والمصالح المختلطة بين المسيحيين والمسلمين اللبنانيين التي تشهد عليها سجلات المحاكم الشرعية في طرابلس وصيدا وبيروت)، لا تشكّل عيّنة كافية ومعيّرة بالنسبة إلى الوضع ككل. واستخلاص نتائج عامّة من أحداث محصورة تقع في خانة الأسلوب الكاريكاتوري لا في المقاربة التاريخية الرصينة. تعبر أيضاً الزيجات المشتركة الكثيرة التي حصلت بين الكروات والصرب، وبين الكروات أو الصرب والمسلمين في البوسنة عن تواصل اجتماعي وليس العكس. لكن عخطي الحروب الأهلية يبدرون ظهورهم للوقائع السوسولوجية ويقرؤون التاريخ قراءة مبتورة، نازعين عنه طبائسه العلم والشملل لوضعه في خانة الأحداث الدامية والأزمات التي

شكّلت في الماضي صدمات سياسية نافرة بالنسبة إلى الجماعة المتوي أدلجتها اليوم .  
فالصور تطفئ على التحليل . والتاريخ مجرد عبارة ، في نظر أولئك  
المخططين ، لبلوغ مشاريعهم السياسية التفسيرية .

تستخف الصورة التاريخية هنا كعلم سياسي تلتفت حوله جماهير الطائفة أو  
الإثنية أو القبلية . والعلم عنوان عام يتمتع بمصداقية كبيرة حيث لا مجال  
لنقاشته . فلما الانضواء تحت لواء الجماعة والالتزام بالشعارات المطروحة وأما  
الرحيل : هكذا هو منطق الكتل المتحاربة خلال النزاعات الأهلية .

تفرض الصورة - العلم نفسها فرضاً على الناس ، ونفها يعني نفي الجماعة .  
لذلك ينبغي أن يؤمن الفرد بشكل قاطع بالصورة التاريخية المشتقة من الذاكرة  
الشعبية والجماعية لكي يستقيم عصب الحرب الأهلية ويتج مواقف متشعبة .  
وكلما كانت هذه الصورة فظية ، أزهت النفوس أكثر وأسكت الاعتراضات  
والاحتجاجات . فالتاريخ يقبل النقاش ، أما الصورة التاريخية المبثورة والعنيفة فلا  
تقبل النقاش إطلاقاً . وتترافق العملية مع إبقاء الهدف غامضاً . فالأطراف  
المتنازعة والتي تتخاطب ذكرايتها الشعبية بالصور والمشاهد التاريخية العنيفة  
المختارة تقدم الخلاف على أنه خلاف تاريخي بين كتلتين إثنتين أو لغويتين أو  
دينتين ، ولا تبرح بالهدف السياسي للنزاع الذي يتمحور دائماً حول الخلاف على  
السلطة .

يسمح اللجوء إلى صور ومشاهد الذاكرة الشعبية والجماعية بتمويه الحقيقة  
السياسية للمشروع ، من خلال إضفاء طلاء من إيديولوجيا سميك عليه . هلت  
جميع النزاعات الأهلية التي حصلت في العالم الثالث خلال القرن العشرين إلى  
ضرب الدولة كمقدمة للسيطرة على جزئيات المجتمع المدني . ولكن هذا الهدف  
السياسي الموضوعي لا تشير إليه أطروحات وأدبيات الأطراف المتصارعة . لا  
تنفخ الرؤية لئلا إلا بعد عدة سنوات حيث يشعر جميع المواطنين بأنهم عسروا  
دولتهم ومعها وطنهم ، إذ إن لا أوطان حقيقة في الأزمنة المعاصرة من دون دول  
متينة ترتكز عليها . وقد وصل النموذج الصومالي في هذا الصدد إلى أقصى  
درجات التجربة التدميرية حيث غابت الدولة تماماً وحلّت محلها قبائل وعشائر

الأسر. أما في النموذج اللبناني فقد بقيت أشلاء الدولة نابضة وفاعلة في حدود دنيا، من دون أن تضمحل تماماً. ففي أحلك الظروف وفي أوج الغلтан الأمني بقي جواز سفر الدولة معتمداً وكذلك عملتها، وبقي قبضاي الميليشيا الملتحي بحاجة إلى توقيع المختار المسالم والمعتّر على رسمين شمسين لكي يتمكن من الحصول على إخراج قيد إفراتي في لبنان. وبقيت الدولة حيّة في نفوس المواطنين اللبنانيين، طيلة الأحداث، وذلك ما جعل تدميرها بالكامل مشروعا مستحيلاً. بل فشلت الميليشيات في إرساء أسس دولها المستقلة، مع العلم أن حملتها الكبير كان هذا الهدف محدداً.

ولكن كيف للأطراف المتحاربة خلال النزاعات الأهلية أن تبرح بهذا السر وهي تعلم تماماً أنها ستصل حتماً إلى فرط عقد الدولة بشكل من الأشكال، وهي التي تعلم أيضاً أن المواطنين، مهما بلغ غباؤهم السياسي، لن يجاروها في هذه الخطوة؟

من خلال عملية إلهاء، بكل بساطة. وقوام هذه العملية توجيه الأنظار إلى أصوات مرجبة في الماضي وإلهاء الأفكار بها لكي تتمكّن قوى الحرب الأهلية الفاعلة من بلوغ هدفها المزودج في تحجيم الدولة والمجتمع المدني معاً. فصور الذاكرة الشعبية هنا هي كمين الإلهاء الإيديولوجي لعملية أساسية تحدث في مكان آخر. يمكننا أن نضيف أخيراً أن صور الذاكرة الشعبية المستمرة خلال الحروب الأهلية المعاصرة هي صور موزجة إلى أقصى الحدود.

فالطرفان فيها يُوزَّعان على فريقين، فريق الدّ «نحن» وفريق الأعداء. فلما أن تكون في هذه الصور والمشاهد في خانة الضحية أو المعتدي. لا مجال لموقع وسط بين الطرفين أو لموقع محايد. ذلك أن هذه الصور والمشاهد تتخاطب العواطف والعصبيات ولا تتخاطب العقل.

في الذاكرات الشعبية ما يدعو إلى الانقسام وما يدعو إلى الانتماء على حدّ سواء. والأطراف المتخاصمة أهلياً توجّه خياراتها، وبشكل متعمّد، نحو صور الانقسام، معتمدة على مشاهد الوحشة والانتماء. فالشرط الأول للنزاعات الأهلية هو أن تكون نفوس أبناء الدولة الواحدة منقسمة. لذلك فالخيارات في

جمال الذاكرة الشعبية سلبية حتماً. والتاريخ الشعبي يتحول عند ذلك إلى قنيل سريع للاقتال الأهلي. فيحسب المرء نفسه أنه يدافع عن أجداده وعن أبنائه على حدّ سواء، إذ تمتدّ العصبية الإيديولوجية لتغطّي أمور الماضي والحاضر والمستقبل. ويعتقد المرء أنه بطل تاريخي. لكن ومع هذه الإيديولوجيا المترحلة بين الأسس واليوم والقذ يزول ما إن تنكشف الأهداف السياسية الحقيقية لمشروع أطراف الحرب الأهلية المتخاصمين والمتقاتلين حتى آخر مؤسسة من مؤسسات الدولة، وحتى آخر مواطن من مواطني المجتمع المدني.

## ٢ - دور وسائل الإعلام

لعب الإعلام في الماضي دوراً مساعداً في الحروب الأهلية ولا يزال يلعب اليوم هذا الدور في النزاعات الأهلية المعاصرة. فإن اختلف السجل الإعلامي المستخدم، يبقى أن منيج تسخير وسائل الإعلام لم يتغير. ففي الماضي كما في الحاضر تستخدم وسيلة الإعلام في عملية تعميم ونشر وتثمين مصداقية الصور والمشاهد التاريخية التقييمية المختارة على صعيد شعبي واسع. فطالما أن الحرب الأهلية تقوم على الخلاف الإيديولوجي أساساً، من الطبيعي أن تكون وسيلة الإعلام ابنة عم المدفع في التخاصم النضالي الذي هو، في شقّ منه كما مرّ معنا، مخاطب بين رؤى للكون وللآخرين متناقضة.

ويطلّعنا في هذا الصدد المؤرخون الفرنسيون على أن وسيلة الإعلام المسرحية استخدمت بشكل مكثف في فرنسا خلال الحروب الأهلية الدينية التي حصلت في تلك البلاد بين ١٥٥٩ و ١٥٩٨. كنا نشاهد في حينها معارك عسكرية، على الأرض، بين جيش البروتستانت وجيش الكاثوليك، وكنا نشاهد معارك أخرى، لإيديولوجية الطابع، على غشبات المسارح، بين مسرح الكاثوليك ومسرح البروتستانت<sup>(١)</sup>.

فالمرح الكاثوليكي كان يؤكّد على شخصيات تنفيها العقيدة البروتستانتية.

Georges LIVET, *La guerre de Trente Ans, Que sais-je*, Paris, P.U.F., 4<sup>e</sup> (1)  
édition, 1983, P.115.

كما أن إخلاص وشهادة الكاهن الكاثوليكي، في هذه التمثيلات، كان يقابلها خبث ومكر رجل الدين البروتستانتي، الدجّال وغير المؤمن.

كانت تعرض أعمال هذا المسرح الديني السياسي في شقّي أنحاء البلاد، في قاعات مدارس اليسوعيين حيث كان يدعى إليها عامة الناس، وفي ساحات الكتائس حيث كان يتابعها المؤمنون الذين كانوا قد قدموا لحضور قدّاس يوم الأحد. أمّا المسرح البروتستانتي فقد جاء كردّ فعل تحاطي للمسرح الكاثوليكي. ولكن عدم إيمان العقيدة البروتستانتية الكاثي بالتمثيل وتجلياته كافة جعل من هذا المسرح مسرحاً ضعيفاً. إلّا أنه حاول أن يردّ على طروحات الفريق الكاثوليكي، فتحوّرت أعماله حول شخص يسوع المسيح دون سواء.

كانت تعرض هذه المسرحيات على خشبة مسارح المدارس البروتستانتية (في غالبيتها خارج العاصمة باريس)، وأمام الكتائس على منصات خاصة بها في الهواء الطلق، تماماً كما هو الحال اليوم بالنسبة إلى مشاهد عاشوراء التي تعرض في النبطية في جنوب لبنان. وكانت تفرد هذه التمثيلات حيناً واسعاً من فصولها لوصف سخافة ومادية طريقة الإيمان الكاثوليكية كما كانت تسخر من شخصية البابا، جاني أموال العامة والمحافة.

فالمسرح، الذي ما زالت منظمة اليونسكو تعتبره وسيلة من وسائل الإعلام التي يهتمها الإنسان، كان يمثي المعارك العسكرية الجارية على الأرض بمعارك مماثلة على خشبة المسارح وكان يعمل على تعميق إيمان كل جمهور بقضية الحرب الأهلية. وشحن النفوس خلال هذه العروض الدينية - السياسية كان يؤدي إلى توجيه العديد من الشبان نحو الانخراط في صفوف المقاتلين في حينها.

لم تستمر الأمور كثيراً بعد أربعة قرون حيث تشهد اليوم توجّهاً مماثلاً نحو وسائل الإعلام في معالجة قضايا النزاعات الأهلية.

فمن وسيلة وحيدة خلال القرن السادس عشر أصبحت الحروب الأهلية المعاصرة تلجأ إلى وسائل إعلام عدّة. فإلى جانب المسرح الملتزم الذي خفّ بريقه كثيراً نلاحظ حضور الكتب والمجلة الأسبوعية والصحيفة اليومية. كما أننا نلاحظ حضور الإذاعة على موجات هواء الحروب الأهلية. ونلمس أيضاً سلطان

وسيلة الإعلام التلفزيونية، بشكل خاص، اعتباراً من الثمانينات فيما يخصّ العالم الثالث.

لم يؤدّ تنوّع وسائل الإعلام المتخرّطة في النزاعات الأهلية خلال القرن العشرين إلى تمثيل للوعي الموضوعي بالضرورة، بل جدّر تأثير الطروحات الإيديولوجية وأعطاه انتشاراً واسعاً جداً بحيث أنه لفت المجتمع بأسره. فرامي الماهر أو الغنم الذي كان يسمع، عبر الترانزستور من فوق أحد الجبال القبرصية أو اللبنانية أخبار أحداث كريت أو أحداث ١٨٦٠، المنقولة على إذاعة الكتلة التي يتّسم إليها، كان ميّالاً لأن يقتنع حتى آخر أيامه بالنظرية التي كانت تلقى وراء سرّد الحدث. حيث إنّ الأمنيين، وما أكثرهم هم وأنصاف الأمنيين في العالم الثالث، يعتبرون أن كل ما يصدر عن وسيلة إعلام هو صحيح وصادق. وكلّما كانت وسيلة الإعلام أقرب إلى الحواس (الراديو، وبشكل أقوى التلفزيون) كان اقتناعه بأخبارها أشد وأطول.

لم تنبذ إذاعات ميليشيات الطوائف في لبنان عن الصور والمشاهد التاريخية العنيفة التي أتيّا على ذكرها، بل عمدت إلى تأكيدها خلال النزاع اللبناني. بل إنها طلبت من البروفسور الفلاني ومن الدكتور العلاني أن يشرحوا ويفصّلوا للجمهور صحة المقولة التاريخية المختارة هذه، بغية ربطها، في عملية ذهنية لاصقة، في لوعي المنمع، بمحتوى الطرح السياسي المفروس في نشرة الأخبار.

وبذلك عمّقت إذاعات الطوائف في لبنان الشرح السياسي والنفسى بين المواطنين خلال النزاع الأهلي ولم تعكس الحرب كما قيل، بل إنها شاركت في صنع الحدث وفي أدلجة الجماهير وفي انخراط الشباب في الميليشيات. تماماً كما حصل إبّان حرب الماسراح البروتستانتية والكاثوليكية في فرنسا أيام زمان. فحرب الإذاعات كانت فصلاً دائماً من فصول الحرب اللبنانية وكذلك من الحروب الأهلية القبرصية والأنغولية والتيكاراغوية.

ما حصل على صعيد الإذاعات حصل بشكل مضاعف على صعيد محطات البثّ التلفزيوني، حيث إنّ التلفزيون ابتلع الذاكرة الشعبية ابتلاعاً. وأفرز بدلاً



منها ذاكرة يومية، مشرقة وآنية، ساهمت في طمس الوعي عند عامة الناس وأضعفت الحس النقدي عندهم فسوا كل شيء وما عادوا يذكرون في كل يوم، سوى ما شاهدوه مساء البارحة على الشاشة الصغيرة. دون أن يكون ما شاهدته الفرد البارحة مرتبطاً بما شاهدته قبل البارحة أو بما سيأشاهده في الغد.

لم يعد البرنامج التلفزيوني بحاجة إلى تأسيس نفسه على الصور والمشاهد التاريخية الموثقة التي تقوم عليها إيديولوجيات الكتل المتصارعة عسكرياً خلال النزاعات الأهلية، حيث إن التلفزيون، في وعي المشاهد، هو بديل للتاريخ.

فالتاريخ، في المفهوم العملي التلفزيوني، هو الخيار الراهن على الحدث الراهن، سياسياً واقتصادياً وثقافياً. يلجأ الصرب إلى التلفزيون، ومثلهم يفعل الكروات، في مهمة أدلجة جماهير الإثنية، ويستخدم كل منهم الأفلام الوثائقية لتسويد صفحة الآخر. ولكنهم سوف يتوصلون، بعد فترة، كما توصلت أطراف الحرب اللبنانية، إلى فكرة مفادها أن لا لزوم للأفلام الوثائقية لتأجيح العواطف السياسية. فمجرد قيام تلفزيون خاص بالكروات أو بالصرب أو بمسلمي البوسنة يكفي لتسليم المشاهدين، بعد فترة زمنية من المتابعة المتواصلة، بصحة الطروحات السياسية للمحطة التي يتابعون نشرة الأخبار عليها.

فالتلفزيون، سلطان وسائل الإعلام الحديثة. يخاطب الحواس الأساسية، من بصر وسمع، ويقول بجماعه كافة في ساعات المساء حيث المقاومة الجسدية ضعيفة جداً. فيتلو مدير المحطة ما يشاء، والمشاهدون يستمعون بوقتهم ويضمون، دون أن يدركوا العملية التي يقومون بها، مضامين الإيديولوجيا التي تنبأها المحطة التلفزيونية (أ) أو (ب) أو (ج).

فالتلفزيون يخاطب الحواس والخيال. ومن خلال مخاطبتها الخيال، اليومية والمتواصلة، تؤثر أساطير التلفزيون في نفوس المشاهدين أكثر بكثير من الصور والمشاهد التاريخية التي كانت تنتقلها في السابق الذكريات الشعبية.

حلّ التلفزيون مكان الذاكرة الشعبية وأصبح منتجاً للصور والمشاهد والأساطير الإيديولوجية الملزمة لجميع ممارسات الحياة اليومية. ألم يتصر التلفزيون على جميع الأقران في لبنان خلال الحرب؟

لم تكن الكتل المتصارعة تتوقع ذلك. اعتقدت أنها تستخدم التلفزيون، لكنها ذهبت وبقي هو. فقد أحضرت إحدى الصحف البيروتية، مطلع الحرب اللبنانية، ٤٧ ميليشيا وفصيلاً مسلحاً ضالماً في الحرب الأهلية. وها هي اليوم وزارة الإعلام تطلعتنا، وقد رحلت الميليشيات والفصائل المسلحة، بأن محطة تلفزيونية تعمل حالياً في لبنان.

من منا كان يتوقع الانقراض من هذا الواقع إلى ذاك؟

### ٣ - ذاكرة الغزو

لقد عادت جميع شعوب العالم الثالث التي خاضت تجربة الحرب الأهلية في القرن الحالي (ما عدا نيكاراغوا) إلى أشكالها الاجتماعية القديمة. وأبرزها القبيلة والعشيرة. فالكتل التي تألفت خلال هذه النزاعات الأهلية أعادت مجتمعاتها إلى صيغ المناطق الأمنية والمناطق الكبيرة والمصنعات العائلية. فالتحالفات في الكتلة (أ) أو في الكتلة (ب) كانت تضمحل دائماً على أساس اتفاق أو عدم اتفاق هذه المصنعات.

وفي ذلك عودة إلى المستويات الجيولوجية القديمة للنظام السياسي في الجماعة البشرية. فالدولة، كشكل سياسي حديث، لم تعمل في النماذج اللبنانية والقرصية والصومالية والكمبودية واليوغوسلافية على تأسيس مجتمعات مدنية مبنية بما فيه الكفاية كي تدافع عنها هذه المجتمعات عند هبوب رياح الأزمات. فحصدت من جرائ ذلك دكاً عميقاً لأسوار مؤسساتها على يد الميليشيات والفصائل المسلحة المختلفة التي انتشرت مع بدء النزاع الأهلي العسكري.

الحرب الأهلية هي نزاع مسلح بين مواطنين ينتمون إلى دولة واحدة في الأساس. أي أنها حكماً موجهة ضد الدولة. فإذا تراءى يحصل عندما تصارع كتلتان اجتماعيتان تنتميان إلى دولة واحدة؟ تذهب الدولة ومعها مفهوم المجتمع المدني وتحل محلها عصابات جماعات ما قبل الدولة.

وعندما يعود صراع الكتل الأهلية القائمة على الانتباهات العشائرية والمناطقية تعود معه سلسلة من المفاهيم الأساسية الموروثة عن الأنظمة السياسية السابقة للدولة، والمخزونة في الذاكرة الشعبية، أبرزها الغزو.

فهذا المفهوم القديم قدم البشرية والمعروف في العالم الحيواني والطبيعة منذ أقدم العصور، تستعيد بسرعة فائقة الكتل الأهلية المتحاربة. فيقوم كل طرف بنهب محتويات البيوت والمنشآت التي يستولي عليها في المنطقة الجغرافية المحسوة ليدولوجياً على الخصم.

فالمقاتل الكرواتي يستنجد بممتلكات وبيوت وحريمه الطرف الصربي كلها دخل قرية من القرى ذات الغالبية الصربية، حتى لو كانت واقعة في منطقة جغرافية وسياسية كرواتية. وكذلك يفعل مقاتلو العرب بالقرى الكرواتية والسلمة الواقعة في البوسنة وصربيا.

وميزة مفهوم الغزو الآن من أفعال تاريخ القبائل والمشار البشرية والمحموظ في الذاكرة الشعبية والجماعية أنه يسمح بما لا تسمح به الدولة. فهو يميز الاعتداء على الآخر وعلى ممتلكاته ورضقه وإنسانه. لذلك تترافق الحروب الأهلية بسهولة مع الأعمال الوحشية المنجمة بدورها مع البنية المعرفية الخاصة بالمجتمع العنصري المتمسك إلى عهد ما قبل الدولة. فالتنهب، في نظر مقاتلي الحرب اللبنانية على سبيل المثال (والذين لم يكونوا كلهم من اللبنانيين بالنسبة) لم يكن عاراً، بل إنه اعتبر من الأعمال الاعتيادية التي تترافق العمليات الحربية. لم يعتد أي طرف، حتى الآن، في لبنان ولا حتى انتقد نفسه علناً لارتكاب عناصره عمليات نهب، حتى بعدما تصالح مع الطرف الذي كان على نزاع معه خلال الحرب.

أي أن لا مشكلة أخلاقية - سياسية في هذا المضمار. علماً أن قدراً من أثاث بيوت هذه البلدة المنهوبة أو تلك بيع في بلدات أخرى مجاورة، على يد المقاتلين، بأسعار زهيدة، خلال الحرب اللبنانية. بل إن نهب أسواق مدينة بيروت على يد مقاتلي الكتلتين المتصارعتين لم يُعتبر عملاً شائناً في حينه. نُظر إليه في غرب العاصمة على أنه عمل نصالي، مقاوم للبيروقراطية وللرأسمالية المساندة للمسيحيين الانعزاليين. أما في شرق العاصمة فقد نُظر إليه (خاصة في ما يتعلق بمستودعات مرفأ بيروت) على أنه عمل نصالي يطل الدول العربية، مالكة هذه البضائع والداعمة سياسياً لكتلة الأخصام الفلسطينيين.

فالحروب الأهلية تفجّر الغرائز القديمة الكامنة في الذاكرة الشعبية والجماعية وتنقلها من حالة القمع (في زمن الدولة) إلى وضعية السكون (مع نشوب الأحداث الأمنية وغياب السلم المرجعي الديمقراطي) فخلل وضعية الغليان من جديد (مع انفلات ضوابط الأمن والأخلاق السياسية). ويصبح إذ ذاك الغزو العملة السائدة على امتداد أراضي البلد الخاضع للحرب الأهلية وعند جميع الأطراف.

فالاستثارة المتبادلة القائمة بين الكتل المتحاربة تُدخل الغزو في دائرة التخاصم التخاطبي، حيث إن نهب بلغة معينة يجبر خلفه نهب بلغة أخرى بالمقابل، ومصادرة ممتلكات في هذه المنطقة عمل يدفع الطرف الآخر إلى مصادرة مماثلة في المنطقة المقابلة. وهكذا دواليك.

وتعود الذكريات الشعبية بجهاتها إلى المصور الضاربة، بينائها المعرفي والمفاهيمي، وتعود شريعة الغاب إلى شوارع عواصم جميلة وحديثة. فنبت الحراب ويفزو هولاءكو من جديد، في القرن العشرين، قلوب المتقائلين، وينهب بيروت وينوم به ومقدشو وساراييفو.

## الفصل الرابع

### القبرصة: أو الطلاق على الطريقة الكولونيالية

دخل النزاع الأهل القبرصي عامه العشرين في تموز (يوليو) ١٩٩٣، وبلغت بذلك عملية تقسيم الجزيرة إلى شطرين (شطر يوناني وشطر تركي) سنّ الرشد.

فقد تجذّرت الأمور كثيراً خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة وتحول المواقف إلى دائم. لا غرابة في الأمر، فهذا ما يحصل في معظم بلدان العالم الثالث الصغيرة، المبنيّة على أساس وفاق، والتي لا تحلّ أزماتها بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب، فسرعان ما تتحوّل هذه الأزمات إلى كتلة مشبّكة من العقد تتحوّل بدورها إلى مازق مستعصية.

الصراع الأهل القبرصي، والذي انفصلت عليه القبرصة كمفهوم سياسي، هو في الأساس صراع مركّب، مصطنع، سبق واستخدمت بريطانيا العظمى مرّات عدّة عبر العالم، أبرزها في فلسطين، قبل تقسيمها، وفي الهند، قبل تقسيمها أيضاً.

وبذلك تغدو القبرصة أحد التطبيقات المتوسطة لصيغة الفتنة الأهلية الكولونيالية التي تمّرس في أداؤها الدبلوماسيون البريطانيون. ففي الهند منحت السلطات البريطانية البلاد استقلالها، عام ١٩٤٧، في وقت كانت مهتمة خلالّه، بالعمق، لفتنة أهلية بين الهندوس والمسلمين. فنّم تقسيم البلاد إلى هند وباكستان. وفي فلسطين انسحبت السلطات البريطانية من البلاد عام ١٩٤٨، في الوقت الذي كانت قد هيّأت فيه الأوضاع لتنفجر فتنة ثم تقسماً بين اليهود والعرب.

وفي قبرص منحت السلطات البريطانية الجزيرة استقلالها عام ١٩٦٠، بعدما زرعت فيها دستوراً مفتحاً انفجر عام ١٩٧٤ فأدى إلى تقسيم الجزيرة إلى منطقة شمالية (تبلغ مساحتها ٣٩٪ من مجمل مساحة الجزيرة) وإلى منطقة جنوبية (٦١٪ من مجمل مساحة الجزيرة). يعود الحكم الفعلي في شمال الجزيرة للجيش التركي. أما جنوب الجزيرة فيخضع لدستور عام ١٩٦٠ ولرئيس قبرصي يوناني تعترف به منظمة الأمم المتحدة.

فكّلياً كان يرتفع صوت المطلب الاستقلالي في المستعمرات البريطانية كانت سياسة الناتج البريطاني مبالغة إلى مجانبته بفتنة أهلية، حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية. وتستخدم لهذا الغرض الأدوات السياسية، ميدانياً، في الحقل الاجنماعي المتوزي تفجيره. فكانت تلجأ هنا إلى الصراع الديني وهناك إلى الصراع الإثني وهناك إلى الصراع الإثني والديني معاً.

فكيف وصلت الأمور، في قبرص، إلى حدّ القطيعة التي نشهدها اليوم؟

## ١ - التأسيس الكولونيالي للحرب الأهلية

سكن اليونانيون جزيرة قبرص منذ القرن الثالث عشر قبل الميلاد، في عهد الأخمين، وأطلقوا عليها تسمية «كيبروس» التي تعني، باللغة اليونانية، النحاس، إذ إن الجزيرة كانت تزخر بهذه المادة الثمينة التي طالما استخدمها اليونانيون القدماء في صناعاتهم المتعددة. والجزيرة مذكورة في الملاحم اليونانية القديمة على أنها جزيرة أفروديت، إلهة الحب.

أما الأتراك فقد حلّوا في الجزيرة إبان الحملة العثمانية عليها، عام ١٥٧٠، حيث احتل جيش السلطان العثماني مدينة نيقوسيا. وفي عام ١٥٧١ سقطت بدورها مدينة فياغوستا (وتسميتها إيطالية لأنها كانت تخضع في حينها لدوق البندقية).

حصل في قبرص ما حصل تقريباً في البوسنة: إستوطنت عائلات جنود وموظفي الإدارة العثمانية الجديدة، الآتية من تركيا، واستزجت رويداً رويداً أجيالها اللاحقة بالمجتمع القبرصي. أما الجالية اللاتينية، وكانت من غُلّقات

المهود الصليبية، فقد غادر معظم أعضائها عائلتين إلى أوروبا. أما الذين رغبوا في البقاء، حفاظاً على ممتلكاتهم ومنعاً لمصادرتها، فقد أسلموا، تماماً كما حصل مع البرغوسيل الكروات في البوسنة الذين أسلموا خلال القرن نفسه في منطقة البلقان.

من هنا فإن الحصوية القبرصية تكمن في كون العنصر التركي فيها عنصراً إثنياً مستحدثاً بالنسبة إلى العنصر اليوناني الذي يشكل العنصر الأصلي فيها والذي كان يقيم على الجزيرة قبله بـ ٢٨٧٠ سنة. وهذا واقع لم يختلف عليه المؤرخون حتى يومنا هذا.

إلا أن جزيرة قبرص عرفت زواجاً إجتماعياً سلمياً وهادئاً بين المجموعتين الإثنتين والدينتين المختلفتين، إذ تعايش الجميع لقرون عدّة بعدها - زهاء أربعمائة عام - مع نسب ديموغرافية بقيت هي نفسها طوال هذه الفترة تقريباً، حيث كانت تبلغ نسبة القبارصة اليونانيين ٨٠٪ من مجموع سكان الجزيرة وتبلغ نسبة القبارصة الأتراك العامة ٢٠٪ من مجموع السكان.

بقيت جزيرة قبرص خاضعة للحكم العثماني حتى سنة ١٨٧٨، حيث اضطرّ السلطان إلى التوقيع على معاهدة سان ستيفانو القاضية بالسحاب الجيش الروسي الذي كان قد بلغ مشارف القسطنطينية. وقد ساهم البريطانيون بفضل أسطولهم في وضع حدّ للزحف الروسي باتجاه المضائق، فثالوا من جرّاء هذه المساعدة الاستراتيجية الحكم على جزيرة قبرص، فأسسوا فيها مستوطنة مذكّلة، على غرار مستوطنات جبل طارق ومالطا.

بعدما تسلّم إدرايو التاج البريطاني جزيرة قبرص أجروا فيها مسحاً سكانياً شاملاً تبيّن على أثره وبعد فرز نتائجه عام ١٨٩١، أن زهاء نصف قرى الجزيرة كانت قرى مختلطة، إذ إن ٣٤٦ قرية من أصل مجموع القرى آنذاك (والبالغ ٧٠٢ قرية) كان يسكنها يونانيون وأتراك جنباً إلى جنب وفي شقّي أنحاء الجزيرة.

وهذه الظاهرة الاجتماعية الملفتة، إن دلّت على شيء، فعل أنّ الوفاق الاجتماعي بين الإثنتين كان واسعاً ومن صميم الحياة العملية واليومية على هذه الجزيرة. فالتجاور السكاني في ٤٩,٢٪ من القرى القبرصية كان ينم عن إنصهار

اجتماعي كبير جداً، حيث إن الاختلاف لم يكن يعني الخلاف بنشأ.

بل، على عكس ذلك، فقد بيّنت نتائج إحصاء الإدارة البريطانية في حينه، واستمرارها للجزيرة بعد في مطلقه، أن نظام الملل العثماني كان قد ساهم، كأسلوب في الإدارة السياسية للعلاقات المتعددة، في إرساء أسس الوفاق عميقاً في الجسم الاجتماعي القبرصي.

نضيف إلى ذلك أن عمرة الاختلاط الإثني، الذي استمر حتى ذلك التاريخ - أي ما يقارب الثلاثة قرون - تتمثل في أن الانصهار الاجتماعي يستوعب الاختلاف الديني. ذلك أن التباين بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك كان مزجياً، يقوم من جهة على اختلاف إثني (يوناني / تركي) وعلى اختلاف ديني (مسيحي / إسلامي). وبالرغم من ذلك فقد طغى الانصهار على الاختلاف وغدت جزيرة قبرص نموذجاً للوفاق بين الجبايل المختلفة.

تقبل القبارصة إلحاق جزيرتهم بالنتاج البريطاني، عام ١٨٧٨، بارتياح مشترك. فالقبارصة اليونانيين فيها تحلّصوا من الخضوع للحكم العثماني؛ أما الأتراك فبقوا نظرياً أتباعاً للسلطان، والتحقوا بالمقابل بالإدارة البريطانية الأكفأ والأنزّه من الإدارة العثمانية التي كان الكلّ يشكو منها.

إضافة إلى ذلك لا بدّ من ذكر أنه لم تقم علاقات تاريخية بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. فناريخيهما المشترك كان حديث العهد وسدون شواذب. بل إن الحكم العثماني قد أشرك في حينه الإكليروس الأرثوذكسي القبرصي في حكم الجزيرة من خلال المحاكم الشرعية ونظام جباية الضرائب.

بعدما تسلّم البريطانيون الجزيرة أمسكوا بشكل مباشر بنظام الأوقاف الإسلامية فيها؛ وساهم هذا الأمر في تطويع رجال الدين الأتراك الذين تحوّلوا إلى موظفين في الإدارة البريطانية. كما قامت السلطات البريطانية بتوظيف عدد لا بأس به من القبارصة الأتراك في الشرطة وفي الدوائر الرسمية المختلفة.

أما القبارصة اليونانيون فكانوا يسيطرون على القطاع الخاص وكانوا يديرون عملياً اقتصاد الجزيرة انطلاقاً من مدنه الرئيسية (نيقوسيا - فيماغوستا - پافوس - ليماسول - لارناكا).



حاول البريطانيون أن يسحبوا البساط من تحت أرجل السلطات الدينية في الجزيرة - وبخاصة سلطة الإكليروس الأرثوذكسي - من خلال إنشاء التعليم الرسمي الإلزامي، ولكنهم لم يتمكنوا من تغطية المرحلة الابتدائية، فبقيت المرحلتان التكميلية والثانوية في يد التعليم الديني الخاص.

وهكذا بقي على قيد الحياة الجهاز الإيديولوجي الأساسي لإعداد إنتاج شروط الإنتاج الإيديولوجية، على حدّ تعبير الفرنسي لويس ألتوسير. فاليونانيون القبارصة ظلّوا يعتبرون ارتباطهم بوطنهم الأم اليونان كجزء أساسي من تكوينهم المعرفي، واستمروا في المطالبة بالعودة السياسية إلى موطنهم اليونان من خلال شعار الـ *Enosis* الداعي إلى الوحدة بين البلدين. وبما أنّهم كانوا يشكلون الأكثرية الساحقة في الجزيرة، فقد كان صوت مطلبهم هذا قوياً ومدوياً. كما أنه كان يلاقي، في الأوساط الشعبية والرسمية اليونانية، أذاناً صاغية.

بدأ تأزم العلاقة بين القبارصة اليونانيين والسلطات البريطانية في قبرص عام ١٩٥٠، على إثر استفتاء أجريته الكنيسة الأرثوذكسية في الجزيرة، تبين من خلاله أن ٩٦٪ من القبارصة اليونانيين يطالبون بالإينوسيس، أي بالالتحاق بوطنهم اليونان. حصل ذلك في ظرف دولي دقيق جداً كانت فيه بريطانيا العظمى عرضة للمحاربة السياسية في مصر وفلسطين والهند. فلم ترتفع السلطات الاستعمارية لهذا المطلب الإيديولوجي الذي كان سيؤدي - لو تحقق - إلى خسارة جزيرة استراتيجية في البحر المتوسط تضم أكبر قاعدة عسكرية جوية بريطانية خارج الأراضي البريطانية، وهي قاعدة أكروتيري.

وقد زاد في الطين بلةً رفع الأسقف مكاريوس الثالث (المنتخب كمرجع ديني أعلى عند الأرثوذكس في الجزيرة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠) مطلب الاتحاد هذا إلى المراجع الدولية.

بدأت دوائر الاستعمار البريطاني بالردّ على المطلب الاستقلالي عن طريق وضع مشروع دستور جديد للبلاد، عام ١٩٥٤، عُرف بمشروع هوكينسون. كما صرّح الوزير صاحب المشروع في حينه أنه لا يمكن لجزيرة قبرص وأن تطمح أبداً لأن تكون مستقلة بشكل كلي. ممّا صبّ الزيت على النار فثارت ثائرة القبارصة

اليونانيين الذين كانوا يرغبون في نيل الاستقلال كما فعلت كل بلدان العالم الثالث من حولهم الواحد تلو الآخر.

بدأت حلقة الصراع الإيديولوجي والسياسي تُسَع بين القبارصة اليونانيين وبين الإدارة البريطانية في الجزيرة. فأسس القبارصة اليونانيون عام ١٩٥٥ حركة مقاومة مسلحة ضد البريطانيين حملت اسم EOKA، التنظيم الوطني للمقاتلين القبارصة. وقد تمكنت البحرية البريطانية من اعتراض سفينة عمّلة بالسلاح، قلعة من اليونان، لحمل اسم القديس جاورجيوس، كان ينوي المقاومون القبارصة اليونانيون الاستفادة منها.

كما حل القائد العسكري لهذا التنظيم المقاوم - وهو الضابط السابق في الجيش اليوناني جورج غريغاس، من أصل قبرصي - اسم يطل بيزنطي حارب العثمانيين في المهود الأخيرة وهو ديفينيس Dighenis، بنية مخاطبة الذاكرة الشعبية القبرصية اليونانية. فبدأت عاربة البريطانيين عسكرياً بذكرىات الصراع مع العثمانيين. فلم تكن اللعبة موفقة بتاتاً، ذلك أنها انزلت في دوامة الصراع التخاطمي للذاكرات الشعبية من حيث لا تدري.

## ٢ - المصادرة الدولية للقرار الداخلي

استدعى طرح المطلب الاستقلالي على المنابر الدولية، على يد الأسقف مكاريوس، لعبة دبلوماسية بريطانية التفت على المشكلة بخلق مشكلة أخرى وأهم. حيث قامت بريطانيا العظمى بتنظيم مؤتمر دولي حول وأمور السياسة والدفاع في شرق البحر المتوسط بما فيه قبرص.

ففي ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٥ عُقِدَ في لندن هذا المؤتمر الدولي، البريطاني النسيج، والذي استبعد بشكل متعمّد دعوة ممثلين عن قبرص واكتفى بدعوة ممثلين عن كل من اليونان وتركيا.

وهكذا انقلب التحويل - الذي ينادي إليه القبارصة علناً منهم بأنه سينعكس عليهم فائدة - على القبارصة اليونانيين، المطالبين باستقلال الجزيرة، مرة عندما استبعد ممثلوهم عن مناقشة مستقبل جزيرتهم، ومرة ثانية عندما عاد الدب التركي إلى الكرم القبرصي، بعدما كانت تركيا قد تنازلت نهائياً عن جزيرة قبرص

وفقاً لمعاهدتي سيفر ولوزان، المعقودتين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

فالتفويض القبرصي تحول، في يد الدبلوماسية البريطانية، إلى ترك لـلقضية القبرصية.

ومنذ ذلك التحدت الأمور السياسية في الجزيرة منحىً مختلفاً عما كان عليه في السابق. بدأ اللبب المهادف على التمرة الإثنية - الدينية وبدأ حق الأساقفة في جسم الوفاق القبرصي الذي عاشت عليه الجزيرة زهاء أربعة قرون متتالية (من ١٥٧٠ إلى ١٩٥٥). وحولت بذلك اللعبة السياسية البريطانية الصراع القبرصي اليوناني - البريطاني، إلى صراع يوناني - تركي في قبرص.

وبدأت تركيا تلعب بدورها لعبة الضغط على المستعمر البريطاني - بعدما فتح لها الباب - بغية الحصول على ما كانت قد حصلت عليه بالطريقة نفسها، عام ١٩٣٩، مع المستعمر الفرنسي في لواء الإسكندرون. كان هدف تركيا الاستراتيجي من خلال هذه العملية كسب جزيرة قبرص وجعلها إما جزيرة تركية خالصة وإما جزيرة تحت النفوذ التركي بغية فك الطوق الذي كان يلقها في بحر إيجه من جهة وفي شرق البحر المتوسط من جهة ثانية.

في عام ١٩٥٨، وتعميقاً للمهنة بين الجهاتين الإثنتين في الجزيرة، عمدت السلطات البريطانية إلى توظيف كمية إضافية من عناصر الشرطة. فغرفت من المجموعة التركية كل عناصرها الجديدة، بحيث أصبح عدد أفراد الشرطة القبارصة الأتراك ثلاثة آلاف، في حين أنه كان يتعامل قبل ذلك التاريخ مع الألف شرطي قبرصي يوناني.

وهذا التلوين الإثني المقصود لجهاز الشرطة ساهم بدوره بتأجيج العصبية في الجزيرة، ذلك أنه أعطى انطباعاً عاماً بأن القبارصة الأتراك هم أكثر استعداداً للتعاون مع المستعمر البريطاني وأكثر خوفاً من مصالحه. تنسب بذلك الأمن الشرعي وأضحت إحدى مجموعتي الجزيرة الرئيسيتين محسوة على المستعمر وعلى أجهزة القمع التابعة له.

نذكر بالمناسبة أن جاعتين أخريين تمشان في قبرص وهما الأقلية المارونية والأقلية الأرمنية. لا تتعلّق نسبتهما العامة من مجمل السكان، معاً، بـ٥٪. وترتبط

مواقف هاتين الأقليتين السياسية، تقليدياً، بمواقف الكتلة اليونانية.

أثار نهوض العصية اليونانية في قبرص انتشاراً للأعلام اليونانية التي امتلأت بها المدارس الأرثوذكسية. كانت ردة فعل السلطات البريطانية في الجزيرة عنيفة إذ أُلغيت ٨٠٪ من المدارس الخاصة القبرصية اليونانية. وبما أن دور التعليم الديني الخاص في قبرص كبير في الوسط اليوناني شعر الطلاب القبارصة اليونانيون إذ ذاك بأنهم معنيون شخصياً، فعمدوا إلى الانخراط المكثف في صفوف الـ EOKA.

استقبلت المجموعة التركية من جهتها نهضة العصية اليونانية بالعودة إلى عصبيتها التركية هي أيضاً، المطمئة بنزعة كإلّة وسطابع أناسولي مميّز. بدأ انتشار كلام، في أوساط قبرص التركية، مفاده أن جزيرة قبرص هي امتداد طبيعي، جغرافي واجتماعي، لمنطقة الأناضول التركية. وقد نظر في النصف الثاني من الخمسينات الدكتور فاضل كوتشوك لهذا التوجه السياسي الجديد الذي سرعان ما أصبح، بمساعدة ودعم السفارة التركية في قبرص، من أبرز الشعارات المطروحة في جزيرة أفروديت.

كما سرت تعليقات سياسية، في الأحياء والقرى التركية، بضرورة مقاطعة السلع القادمة من اليونان (٨٠٪ من مجموع السلع المستوردة في قبرص حينذاك). أما القبارصة اليونانيون فكانوا يطالبون أبناء جماعتهم بمقاطعة السلع البريطانية.

سمى رؤوف دنكطاش (الرئيس الحالي لجمهورية شمال قبرص التركية) في تلك الفترة أيضاً إلى تأسيس جماعة مسلحة مهمتها «الدفاع عن الأتراك القبارصة»، فقام تنظيم مسلح تركي يحمل اسم TMT (بالتurكية: تشكيلة مدافعة تركية).

تلقّى هذا التنظيم الجديد بانتفاخ قبيلة مجهولة المصدر في الحى التركي من العاصمة نفوسيا (بلون وقوع ضحايا)، في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٥٨، للهجوم ليلاً على الحى اليوناني وتحطيم محلاته وقتل ثمانية قبارصة يونانيين.

تدخل البريطانيون ببطء، بعدما غادرت ليلائلة أسرة من الحى اليوناني

متازها هرباً من المعارك.

بعد أقل من أسبوع، في ١٢ حزيران (يونيو)، قامت تظاهرة ضخمة في أنقرة، تعلن دعمها الكامل للأتراك القبارصة وتطالب بتقسيم الجزيرة.

والحق التصعيد العنفي العسكري، تصعيداً لغوياً لا يقل خطورة لإنعكاسه على بنية المفاهيم السياسية الرائجة في الجزيرة، والمكونة للبيان المعرفي العام عند أفراد كل مجموعة. بدأ استخدام مكثف، في وسائل الإعلام التركية (المسموعة والمقرومة جداً في الجزيرة) لمصطلح «الأتراك القبارصة» حيث كلمة التركي تسبق كلمة القبرصي.

ويدورها عملت الصحافة والإذاعة اليونانية (المقرومة والمسموعة جداً في الجزيرة أيضاً) على تميم مصطلح «اليونانيون القبارصة»، فخلق بذلك الطوق على الهوية الوطنية في الوعي السياسي العام وانقسمت النفوس بموازاة تقسيم النصوص الذي أرست أسسه السلطات البريطانية.

في هذه الأثناء منع حاكم الشاح البريطاني في قبرص كل من تنظيمي الـ EOKA والـ TMT، وبدأ العسكر البريطاني، تسانده عناصر الشرطة القبرصية، بحملات لإلقاء القبض على أعضاء التنظيمين المسلّحين. لكن، بفضل جهاز الشرطة الذي كان قد أعيد تأهيله على النحو الذي ذكرنا، كانت كل عملية توقيف عنصر من التنظيم المسلّح التركي تحصل مقابل إلقاء القبض على ٢٥٠ عنصراً من التنظيم المسلّح اليوناني. مما ساهم في رفع وتيرة التخاصم بين المجموعتين القبرصيتين الرئيسيتين.

في تموز ١٩٥٨ بدأت المواجهة المسلّحة المباشرة بين التنظيمين المسلّحين وبدأ معه عهد سياسي جديد بالنسبة إلى البريطانيين الذين خرجوا من قفص الإيهام الكولونيالي ومن موقع الرافض منع الاستقلال لجزيرة متوسطة وادعة ليستقلوا إلى دور حضاري، دور الحكم والوسيط بين مجموعتين أهليتين محليتين ومتعصبتين تتقاتلان فيما بينهما.

أما حصيلة المعارك الأهلية التي نشبت في شهر تموز (يوليو) ١٩٥٨ فقد بلغت ١٠٩ قتل، بينهم ٥٦ قبرصياً يونانياً و ٥٣ قبرصياً تركيا.

على صعيد داخلي آخر إندلع صراع سياسي قوي بين التنظيم المسلّح القبرصي اليوناني EOKA، المبني على أسس قومية، وبين القوى اليسارية التي كانت تقليدياً تمسك بإزماء الشؤون السياسية داخل التنظيمات القومية. وهذا الصراع الداخلي، ضمن المجموعة اليونانية الواحدة، سوف يتطوّر فيما بعد ويبلغ حدّ التصنيفات الجسدية، على نحو ما حصل خلال الحرب اللبنانية.

عُقدت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ الجلسة الأولى من المؤتمر الدولي المخصّص لقبرص، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بين وزراء الخارجية البريطاني واليوناني والتركي. ثم عُقدت جلسة ثانية في باريس، في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩، على هامش اجتماع للحلف الأطلسي. وقد حضر الجلسة الثانية وزراء خارجية الدول الثلاث لها.

تقرّر خلال الاجتماع الباريسي عقد مؤتمر دولي جديد، في زيورخ بسويسرا، في شباط (فبراير) ١٩٥٩، بحضور رؤساء الحكومات البريطانية واليونانية والتركية للبتّ بالمسألة القبرصية نهائياً.

في ١١ شباط (فبراير) عُقد المؤتمر المذكور، بغياب كلّ للتمثيل القبرصي. تقرّر في خاتمة منح الجزيرة استقلالها، كما تقرّر سنّ دستورها المستقبلي، المؤلف من ٢٧ مادة، في مئة الدقّة من حيث توزيع السلطات وإنشاء الهيئات التمثيلية.

وافق القبارصة الأتراك على مشروع الدستور المطروح في زيورخ، بالتنسيق مع أنقرة، والذي نشرت مواده في الصحف؛ فرح القبارصة اليونانيون لفكرة الاستقلال، وخطوة أولى نحو الانتماء بالوطن الأم، على حدّ تعبير الأسقف مكاريوس، لكن قيادة التنظيم المسلّح EOKA أبدت استياءها وولفت ضده.

عُقد آخر اجتماعات المؤتمر الخاص باستقلال قبرص، والمخصّص لإبرام دستور الجزيرة الجديد، في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٥٩، في لندن، حيث شارك لأول مرة، القبارصة. مثل الأسقف مكاريوس الجانب اليوناني ومثل الدكتور كوتشوك الجانب التركي.

لم تسمح السلطات البريطانية، بالتنسيق مع الحكومة اليونانية والحكومة

التركية، بتغيير أي بند من بنود مشروع الدستور المتفق عليه في زيوريخ قبل أسبوع. وأمهل الأسقف مكاريوس، بعد عدة جولات من المناقشة، ليلة واحدة لتعديل موقفه الرفض بالتوقيع على الاتفاق. وبعدما فهم الأسقف مكاريوس أن اليونان لن تقف إلى جانبه في رفض لمشروع الدستور المقترح وقّع عليه في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٥٩، إلى جانب الدكتور كوتشوك وإلى جانب رؤساء الحكومات البريطانية واليونانية والتركية.

نصّ الدستور الجديد (والمعروف بدستور ١٩٦٠ لأن الحكومة القبرصية الأولى بدأت بممارسة السلطة على أساسه بعد الانتخابات العامة التي جرت في الجزيرة في آخر شهر من سنة ١٩٥٩) على إنشاء بلديّات مستقلة، واحدة لليونانيين وواحدة للأتراك، في كل مدينة من المدن القبرصية. كما نصّ الدستور الجديد على أن يكون رئيس الدولة قبرصياً يونانياً ونائبه قبرصياً تركياً، مع حفظ حق الاعتراض (الفيتو) للثاني على جميع قرارات الأول.

أما المحكمة الدستورية فقد نصّ الدستور الجديد على أنها تتألف من قاضٍ قبرصي يوناني وآخر قبرصي تركي<sup>١</sup> إلا أن رئاستها تعود للقاضٍ غير قبرصي، تعينه الأمم المتحدة.

أما فيما يخصّ القواعد الجوية البريطانية في الجزيرة فقد نصّ دستور ١٩٦٠ على منح بريطانيا حقّ إنشاء قاعدتين على الجزيرة، ومع حقّ السيادة الكاملة في إطارهما، تبلغ مساحتهما ٢٥٦ كلم<sup>٢</sup>، في أكروتييري وديجيليا، جنوب الجزيرة. كما نصّ دستور ١٩٦٠ على حق بريطانيا في متابعة تشغيلها لرادارها الضخم المنصوب في جبال ترودوس، شمال الجزيرة.

كما نصّ الدستور أيضاً على تواجد قوّة عسكرية تركية وأخرى يونانية وبشكل مؤقتة في الجزيرة. وحدّدت النصوص اللاحقة عدد أفراد هاتين القوتين بـ ٥٠٠٠ جندي لكل منهما، إضافة إلى القوة العسكرية البريطانية الموجودة في إطار القواعد.

وبهذه الخطوة الأخيرة أُطيح الفخ الاستقلالي على القبارصة الذين وجدوا أنفسهم مسجونين، بسبب خذلانهم، في قفص إستلاب القرار الداخلي والسيادة

الوطنية. حيث توزعت السيادة على الجزيرة بين البريطاني واليوناني والتركي... والقبرصي.

كما خرجت قبرص من سنوات الإحتلال الأهلي الثلاث السابقة لإبرام دستور ١٩٦٠ بفاتورة مرتفعة بلغت ٦٦٣ قتيلاً وأكثر من ٢٠٠٠ جريح.

إنقلب سحر الاستقلال على الساحر القبرصي المبتدىء، الذي سرعان ما فاقه مهارة الساحر الدولي البريطاني والساحران الإقليميان التركي واليوناني. فكان ثمن الاستقلال القبرصي المضحك مرتفعاً جداً، ذلك أنه أنقذ أربعة قرون من العيش المشترك السلمي. أما السيادة الوطنية فقد ذهبت معه ومع الريح.

### ٣ - الجليد ثم الطلاق

ساهم دستور ١٩٦٠ في إبعاد المجموعتين القبرصيتين الرئيسيتين عن بعضها، مانحاً حق الاعتراض للأقلية التركية على التصعد كافة وفي الشؤون الداخلية والخارجية على حد سواء، على قدم المساواة مع المجموعة اليونانية (التي كانت تبلغ نسبتها العامة ٨١,٧٪ من مجموع السكان)، علماً أن المجموعة التركية لم تكن تبلغ سوى ١٨,٣٪ من مجموع السكان في قبرص.

شعر القبارصة اليونانيون، في عهد هذا الدستور الجديد، بالغين السياسي، كما شعر معه القبارصة الأتراك بالانتفاخ السياسي. فابتعدت النفوس عن بعضها بالرغم من تجربة العيش المشترك الطويلة.

أن دستور ١٩٦٠ بجو مشحون. حلّ مشكلة البريطانيين فيما يخص القواعد العسكرية، ولكنه لم يحلّ مشكلة القبارصة الإستقلالية. بل ازدادت استعدادات الحرب بين الطرفين التركي واليوناني. وكانت البحرية البريطانية قد اعترضت سفينة تركية محملة بالسلح، ربيع ١٩٥٩، لصالح تنظيم TMT التركي في الجزيرة. وكان إسم السفينة دينيز.

في عام ١٩٦٣ وضعت قيادة المتطرفين القبارصة اليونانيين خطة عُرفت فيما بعد بخطة أكريتاس. وكانت تنفي هذه الخطة بالقضاء سياسياً على القبارصة الأتراك مع نبذ المعارضين إلى خارج الجزيرة، من خلال الضغط العسكري في الداخل، والضغط الدولي في الخارج. ثم إعلان إلحاق الجزيرة بالأمة اليونانية.



تبنياً أيضاً، عام ١٩٦٣ وعلى إثر الأحداث الدامية التي اندلعت مجدداً في نفوسيا، أن نائب الرئيس القبرصي التركي، الدكتور كوتشوك، كان يحفظ في خزنته الحديدية، في مكتبه، بمشروع تركي موازٍ لمشروع أكرتاس، يقضي بالاستيلاء على السلطة بقوة السلاح ويربط الجزيرة بالجمهورية التركية.

كانت الإثنيان تحفران الحفر لبعضهما، مع تعميق مستمر ومطرد للخلافات على الأرض. حيث إن نوايا التقسيم كانت قد أصبحت علنية ومكتشفة عند جميع الأطراف.

في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ قتلت دورية من الشرطة مؤلفة من قبالسة يونانيين، قبرصيين تركيين، دفاعاً عن نفسها كما ذكر في حينه، كما جرح أحد أفراد الدورية بجروح بالغة. اشتمل على أثرها الحفي التركي في نفوسيا واستمر بعدها النزاع المسلح بين الحيين التركي واليوناني في العاصمة حتى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣. وخلال تلك الأحداث خرجت القوة العسكرية التركية المرباطة في الجزيرة من ثكناتها وساهمت في القتال. فحل بعدها الطلاق مكان الجليلد الذي كان سائداً حتى ذلك التاريخ.

طردت كل جماعة مؤلفي المجموعة الأخرى، وبدأت موجات التهجير في الجزيرة على صعيد واسع.

في آذار (مارس) ١٩٦٤، ومنعاً لتصاعد الأعمال الحربية وثناء على طلب كل من بريطانيا واليونان وتركيا (ترويكاً العرايين)، قرّرت الأمم المتحدة تشكيل قوة سلام، مؤلفة من جنود نمساويين وفنلنديين وسويديين وإسبرلنديين، تحت إمرة جنرال هندي، للمرباطة في الجزيرة.

ومن هذه البرابة بالذات دخلت الولايات المتحدة إلى الصراع القبرصي، ذلك أنه كان يحثها المحافظة على الاستقرار الأمني في منطقة شرق البحر المتوسط، تقوية للحلف الأطلسي وإضعافاً للقوة السوفياتية المتعاطفة في المنطقة. لذلك قام دين أتشيون، المستشار الديبلوماسي للرئيس جونسون، بطرح مشروع اتفاق جديد على الجميع في تموز (يوليو) ١٩٦٤.

ميزة مشروع أتشيون أنه لم يكن ينطلق من «حاسيات قديمة» بينه وبين

القبارصة اليونانيين، كما كان الحال مع البريطانيين. بل إن المشروع الأميركي كان ينطلق من تفهم كبير للخصوصية القبرصية والمطلب الـ Enosis الداعي إلى اتحاد بين قبرص واليونان. وكانت قوة اللوبي في واشنطن قد ساهمت في إنتاج هذه الفكرة لدى الكونغرس الأميركي والحكومة الأميركية.

في ٦ آب (أغسطس) ١٩٦٤ نشب القتال من جديد بين التنظيمات المسلحة القبرصية، مع تدخل مباشر للطيران التركي هذه المرة. وبلغت حصيلة المعارك ٥٥ قتيلًا يونانيًا و ١٠ قتلًا أترك، إضافة إلى أكثر من ٢٠٠ جريح من الطرفين. إلا أن حجم التهجير القسري كان أكثر ارتفاعاً عند القبارصة الأتراك (حيث أنه شمل ٢٠٠٠٠ شخص مع إغفار ٢٤ قرية تركية من سكانها كلياً) منه عند القبارصة اليونانيين (حيث أنه لم يتعد ١٠٠٠ شخص).

فُطوي مشروع الأميركي أثنيسون نهائيًا على إثر هذه الصدامات.

وإزاء جنوح الأسقف مكاريوس باتجاه اليسار مع التمثّل العلني بالاستقلال على الطريقة المصرية، الناصرية تحديدًا، يذلّ الحكم العسكري اليوناني موقفه من القضية القبرصية، فغلّدت القوة العسكرية اليونانية الجزيرة، بضغط أميركي وعن طريق مساعي سايروس لانس وجهاز السي.إي.إي. فخلت بذلك الساحة للجيش التركي المرباط في الجزيرة.

في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٤ قام بعض القبارصة اليونانيين النابيعين للـ EOKA بمحاولة انقلاب عسكري ضد الأسقف الأحمر مكاريوس. قُصف القصر الرئاسي وأعلنت وفاة مكاريوس عبر الإذاعة النيقوسية. لكن الأسقف كان قد تمكّن من الهرب فُلجأ إلى ديرهِ الأصلي، غربي الجزيرة.

استغلت الحكومة التركية البلبلة السياسية العامة السائدة في البلاد واحتدام الصراع اليوناني-اليوناني، فأمّرت قواتها المسلحة بإجراء الإنزال الذي طالما كانت قد حُضرت نفسها له. وقد حصل هذا الإنزال للجيش التركي شتالي الجزيرة، في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٤.

شهدت المرحلة الأولى منه إنزال ٧٠٠٠ جندي تركي بكامل أسلحتهم إضافة إلى ٤٠ دبابة، غربي مدينة كبرينيا. حاول الحرس الوطني القبرصي أن

بتصدى للإنزال لكنه لم ينجح في ذلك، نظراً لغياب التغطية الجوية لقواته.  
في ٢٢ تموز (يولي) أعلنت الأمم المتحدة وفقاً شاملاً للنار واعتبرت الحكومة  
التركية أن «عملية السلام» التي قامت بها قد انتهت.

بعد شهر تقريباً قامت قوات الجيش التركي - وكان عددها وعددها قد  
تضاعف ثلاث مرّات - باستئناف المعارك بغية تقسيم الجزيرة إلى منطقتين.  
فانشأت «خط أثيلاء»، الفاصل بين شمال الجزيرة التركي، وجنوبها اليوناني، على  
خط العرض ٣٥.

خلّفت معارك صيف ١٩٧٤ خسارة بشرية ومادية بالغة في قبرص، حيث  
بلغ عدد القتلى ٣٥٠٠ قتل (بينهم ٣٠٠٠ قبرصي يوناني)، كما اختفى ١٦١٩  
شخصاً من الصفوف اليونانية. استخدم الجيش التركي تقنية القصف بكثافة، مما  
تسبب بدمار كبير في الممتلكات ومحو آثار عدّة قُضت على غابات بكاملها غربي  
الجزيرة.

وهنا أيضاً عاد التهجير إلى واجهة الأحداث، فأحصت الأمم المتحدة  
٢٠١,٠٠٠ مهجّر يوناني و ٤٥,٠٠٠ مهجّر تركي. ولم يعودوا جميعاً حتى الآن  
إلى منازلهم وإلى أرواقهم وممتلكاتهم.

وفي ظل هذه القطيعة السياسية والعسكرية المفروضة من قِبَل الجيش التركي  
الذي احتلّ ٣٩٪ من مجمل أراضي الجزيرة، ونتوجّه سياسي من انقرة، أُعلن  
عن إنشاء جمهورية مستقلة في شمال الجزيرة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣.  
وقد ترأس هذه الجمهورية المؤسّسة رؤوف دنكطاش عام ١٩٨٥. تجلّد الإشارة إلى  
أنه لم تعترف بهذه الجمهورية حتى الآن سوى تركيا وجمهورية تركيا التي  
انفصلت مؤخراً عن الاتحاد السوفياتي.

أما حكومة الجمهورية التي لا تزال قائمة في جنوب الجزيرة - والتي تمّون مجاناً  
بالكهرباء سكان المنطقة المحتلة في شمال الجزيرة، لعدم تكريس القطيعة -  
لياً زالت متشبّكة بدمتور ١٩٦٠، أمّون الشرّين.

ملفا حصل منذ ذلك الحين في جزيرة الفروديت؟

«جمهورية» شمال الجزيرة لا تزال تخضع للقرار السياسي والعسكري التركي.

فكلمًا حَبَّت رياح الاعتراض بسبب حالة الفقر الطاغية يَلُوح رؤوف دنكاش، زعيم شمال الجزيرة، بمخاطر عودة الأتراك بوليتاريا عند اليونانيين في حال توحيد الجزيرة من جديد، ذلك أن الفجوة الإقتصادية التي تفصل بين شمال الجزيرة وجنوبها أصبحت اليوم واسعة.

ففي الشمال التركي بقيت الحرف على حالها والزراعة ضعيفة وبدون أسواق فعلية سوى السوق التركي، الضعيف أساساً. من ناحية أخرى سعت السلطة الحاكمة إلى محو كل ما من شأنه أن يذكر باليونانيين في المعالم الأثرية والدينية، ومنها ما بيع عند نهار آثار في لندن ونيويورك.

أما في الجنوب فقد طُوِّرت الصناعة وازدهر قطاع الخدمات التجارية والبحرية والسياحية، فأصبح معدّل الدخل القومي للفرد الواحد في الشطر اليوناني من الجزيرة ٨٦٤٠ دولاراً أميركياً، عام ١٩٩٢<sup>(١)</sup>. أما شمال الجزيرة التركي فقد بلغ متوسط الدخل القومي للفرد فيه خلال السنة نفسها، ٢٠٣٢ دولاراً أميركياً سنوياً<sup>(٢)</sup>.

فالهوة هائلة بين الدولة - المزحة (Joke state) القائم في شمال الجزيرة وبين الدولة القبرصية الشرعية في الجنوب.

والوضع العام هذا يشبه وضع الألمانيتين قبل سقوط جدار برلين. فشمال الجزيرة، التركي، يشبه ألمانيا الشرقية، أما جنوب الجزيرة، اليوناني، فيشبه ألمانيا الغربية.

وأذعان أهالي شمال الجزيرة تساهل في كل مساء، في ساعة المشاهدة التلفزيونية، باتجاه الجنوب، فملماً كما كان يحصل في ألمانيا قبل سنوات.

تصطدم محاولات إعادة اللحمة إلى أهالي الجزيرة الواحدة بموقف الحكومة التركية الرافض. ولم يتوصل الطرفان خلال المفاوضات التي عُقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٢ وفي ١١ تشرين الثاني

---

*L'Etat du Monde 1994*, éd. La Découverte, Paris, 1993, p.472.

(١)

(نوفمبر) ١٩٩٢ ، إلى أي نتيجة إيجابية بسبب تصلّب مواقف الطرف التركي خلالها .

ولكن إلّاّ ستبقى الأمور على هذا النحو. الذي يشكّل فيه العنصر الخارجي مفتاح المصالحة الداخلية؟

أوليس هذا هو مغزى القبرصة الحقيقي؟

## الفصل الخامس

### البينة I: المجرة والتهجير

استُخدِمت تقنية التهجير بكثافة خلال الحرب اللبنانية، حيث شكّلت عمليات طرد المدنيين من مساكنهم الأصلية أو من مناطقهم الأصلية إحدى ثوابت الصراع العسكري في لبنان بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠. لذلك، يخطئ كل من يعتبر أن عمليات التهجير جاءت نتيجة للأعمال الحربية، إذ إن التهجير جاء كاستلوب أساسي من أساليب سياسة الحرب الأهلية في لبنان.

فالتهجير الذي عرفته الحرب اللبنانية لم يكن مجرد انتقال سكان من مكان إلى آخر في البلاد، بل أن في سياق عمليات طرد بالقوة، بالقصف أو بالقنص، أو بقوة الأسلحة الأوتوماتيكية.

كلّ ميليشيا من ميليشيات الطوائف اللبنانية طردت من منطقتها غير المرغوب فيها. والمطردون هؤلاء كانوا دوماً من المدنيين.

تشير خلاصة التقارير التي رفعتها جامعة القديس يوسف اليسوعية في بيروت بالتعاون مع جامعة لافال في كندا، حول موضوع التهجير، إلى أرقام شديدة الدلالة فيما يخص السكان المهجرين في لبنان بين أعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٧. تقول الدراسة المذكورة:

وبلغ عدد الأسر التي اضطرتّها إلى تغيير مكان سكنه لأسباب أمنية، بعد ١٩٧٤، والتي لم تعدّ بعدتها إلى مساكنها الأصلية، ١٢٥٠٠٠ أسرة، أي نحو مجموع الأسر ذات المسكن الثابت.

أما عدد الأشخاص الذين تتألف منهم هذه الأسر فيبلغ ٦٨١٠٠٠ نسمة

ويعتلون ٢٢,٢٪ من مجموع سكان البلاد<sup>(١)</sup>.

#### ١ - إنشاء خط التماس

بدأت العملية بإنشاء خط للتماس، في صيف ١٩٧٥، يفصل بين حَيّ عين الرمانة (ذي الغالبية السكانية المسيحية) والشّابّاح (ذي الغالبية السّكّانية المسلمة).

بما أنّ الصراع الكاثولي - الفلسطيني كان قد بدأ في ١٣ نيسان ١٩٧٥ في هذه البقعة بالذات فقد تمترست القوات الفلسطينية غرب شارع أسعد الأسعد وتمترست قوات ميليشيا الكتائب اللبنانية شرقي هذا الشارع. هكذا أنشأ هذان الطرفان الترسيم الأولي لخط التماس الذي سوف يزحف نزولاً حتى البحر ومرفأ بيروت، مروراً بأسواق العاصمة.

سرت تعليقات في شرق العاصمة بأن المسيحي غير مرغوب فيه في الجهة المقابلة. وأشعر المسيحيون في غرب العاصمة بأنهم ضيوف، على أساس فردي، دون أن يتمتعوا بأيّ قرار سياسي مستقلّ.

سرت تعليقات مشابهة في غرب العاصمة، مصدرها المنظمات الفلسطينية، مفادها أن شرق العاصمة إنعزالي وعظّم على مسلمي لبنان على وجه العموم.

وعط التماس هذا الذي أفرغ من سكانه بسبب القنص المستمر والقصف المتوالي، تمّ نيه على يد عناصر الميليشيات، تبعاً، حتى أصبح، نهاية ١٩٧٦، محروقاً ومدمّراً بشكل كليّ، إذ إن كل عملية نهب كان يليها نفس للمخزون المتوَّجّب لتمويه معالم النهب.

هجر المدنيون الذين كانوا يسكنون على جانبي خط التماس بيروتهم وانكفأوا إمّا إلى داخل المناطق الأكثر أماناً وإمّا هاجروا إلى خارج البلاد.

لم يكن وقع إنشاء خط التماس وقعاً عسكرياً فحسب، بل إقتصاديّاً وسياسياً أيضاً. ذلك أن إقفال وتدمير أسواق بيروت أدّى إلى إيقاف عملية الاختلاط

(١) Robert KASPARIAN et André BEAUDOIN, *La population déplacée au Liban: 1975-1987*, Canada, 1991, p.29.

السكان الطائفي التي كان يؤمنها هذا المرفق الهام. فالكّل يذكر، قبل اندلاع الحرب، كيف أن مليون شخص كانوا يلتقون يومياً في أسواق بيروت للعمل سوياً في مجالي التجارة والخدمات.

فالاختلاط البشري الذي كانت توفره أسواق بيروت توقّف مع إنشاء خط التماس وتوقفت معه علاقات العمل والزمانة والانصهار الثقافي في بلد نسيء الطوائف الأكثر تنوعاً في منطقة الشرق الأوسط.

أُقيمت بعدها الأحياء الواحد تلو الآخر، وجعلت عناصر الميليشيات رسم الانتقال من هذا الشطر من العاصمة إلى الآخر غالباً جداً.

توقّف، على الصعيد الاجتماعي، لقاء المسيحيين بالمسلمين والذي كان يحصل يومياً في منطقة الأسواق. واستبدل هذا اللقاء المتوسطي الحار بين أبناء البلد الواحد بعلاقة مع الآخر غير مباشرة، عبر وسائل إعلام الميليشيات والأحزاب المتخاصمة. وأصبح عنصر الميليشيا يحكم خط التماس.

نذكر أيضاً من المقاميل السلبية لإفعال الأسواق البيروتية وإنشاء خط التماس العسكري، شطر العاصمة السياسية والإدارية للبلاد إلى شطرين، يخضع كل منها لنفوذ كتلة إجتماعية - دينية مهمة.

أمّا على الصعيد الاقتصادي فقد سمح إنشاء خط التماس بمراقبة عمليات انتقال الأشخاص، عبر نقاط العبور القليلة، وفرض رسوم على السلع الداخلة إلى المنطقة أو الخارجة منها. وهذا ما أضرّ الميليشيات وسمح بإطالة أمد الحرب، حيث أن موارد الدولة جُمِرت كلها تقريباً للميليشيات والتنظيقات المسلحة.

يلاحظ الاقتصادي سليم نصر في هذا الصدد ما يلي: «في العام ١٩٨٠ كانت لا تزال الدولة اللبنانية تستوفي ٩٠٪ من رسوم الجمارك؛ هبطت في العام ١٩٨٣ هذه النسبة إلى ٦٠٪ من مجموع الرسوم المجدية؛ أمّا في ١٩٨٦ فقد انخفضت هذه النسبة إلى ١٠٪ أي أنه، عملياً، اختفت كلياً، خلال خمس سنوات، الرسوم الجمركية الماثلة للدولة واستحوذت عليها الميليشيات»<sup>(١)</sup>.

---

Salim NASR, «Anatomie d'un système de guerre interne: le cas du Liban», Paris, Cultures et Conflits, n°1, hiver 1990-1991, p.93.



أما الهدف الرابع من إنشاء وإبقاء خط التهاس في العاصمة بيروت فكان يقع في الاستراتيجية السياسية العامة للحرب اللبنانية. فكلّ ميليشيا كانت تحسك بجزء من خط التهاس هذا، كانت تتمتع بنفوذ سياسي بالغ الأهمية. ذلك أن مقرّ مجلس النواب اللبناني كان يقع على خط التهاس. فكان يكفي أن «تسخر» إحدى الفصائل المسلحة المنتشرة على ضفافه جزءاً من خط التهاس، لكي يتخلل الاضطراب، بالتواتر، حتى يبلغ مجلس النواب لتعطّل الجلسة غير المرغوب فيها (خاصة تلك التي كانت تهدف إلى طرح مشاريع مصالحة وطنية). وكمن من جلسة من جلسات مجلس النواب اللبناني قد تعطلت إلى أجل غير مسمى بهذا الأسلوب المتكرر.

بعدئذٍ كان من السهل جداً على الفصيل المسلّح البلدي، بالتحرّش بالتهرب من مسؤولية المبادرة إلى وقف الجلسة بسبب فوضى النصف والفراسخ المدفعي الذي كان يتبع كل عملية من هذه العمليات.

## ٢ - إنشاء مناطق طائفية منسجمة

بموازاة عملية إنشاء خط للتهاس بين شطري العاصمة بيروت، جرت على الأرض، خلال العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦، عمليات وتطهير طائفية شبيهة بعمليات التطهير الإثنية التي تقوم بها في البوسنة القوات الصربية والكرواتية.

لم يكن بمقدور المواطن المدني، المدني، أن يختار في لبنان خلال تلك الفترة إلا خيار الهروب أثناء تلك العمليات. حيث كانت تقوم الميليشيات بعمليات عسكرية في منطقة ما وكان المدنيون ملزمين بالصمت وتنفيذ التعليمات المعطاة، وألا فصير المعترض كان غير مضمون.

بدأت، في أيلول ١٩٧٥، أولى عمليات التطهير في الحرب اللبنانية. وكانت قد التحقت بملحقاتها الميليشيات المتعززة بالسلاح. ويقول ملحم شاورول في هذا الصدد:

«غيابها العسكري في تلك الفترة كان «تنظيف» مناطقها من المخيمات الفلسطينية بنية جعلها مناطق منسجمة. ولذلك باشرت هذه الميليشيات، في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥، عملية تطويق ثلاثة مخيمات فلسطينية تقع في شرق

بيروت، وهي الضيعة، تل الزعتر وجسر الباشاء.

استسلم عَيم الضيعة في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦. ومحت الميليشيات المسيحية عَيم الكرتينا، ذي الشالية الكردية، في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦. وبلغت حصيلة هاتين العمليتين ٣٠٠ قتيل و١٠٠٠٠ مهجر.

أما عَيم تل الزعتر فقد سقط في آب (أغسطس) ١٩٧٦، وبلغت حصيلة العملية فيه أكثر من ١٠٠٠ قتيل و٣٠٠٠٠ مهجر.

وبهذه العملية استكملت الميليشيات اليمنية تشييد منطقتها المنسجمة سياسياً ووطنياً، حيث تم طرد الفلسطينيين والأكراد وشيعة النبعة منها.

تشابهت استراتيجية القوى الفلسطينية والوطنية بعدها - وبألف لافصدف - مع استراتيجية الميليشيات المنسجمة بالانتمائية. حيث بدأت، اعتباراً من منتصف شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ وحتى ١٤ شباط (فبراير) من السنة نفسها عمليات حرية هدفها ربط غرب بيروت بجنوب لبنان، انتقاماً لما حصل في الضيعة والكرتينا وتل الزعتر. فطوّقت ميليشيات «اليسار» ثلاث بلدات مسيحية جنوب بيروت هي السعديات والناعمة والدامور ودمرتها بعد نهبها. وكانت حصيلة العمليات العسكرية فيها أكثر من ١٠٠٠ قتيل وأكثر من ٤٠٠٠٠ مهجر.

منطق واحد كان يسود اليمين واليسار في تلك الفترة وطوال الحرب اللبنانية.

أطلقت على هذه العمليات تسميتان: تنظيف وتطهير.

والمؤيرون الذين كانت تقع عليهم لعة الميليشيات من هذه الجهة وتلك كانوا باستمرار من المدنيين.

حصلت في منطقتي البقاع والشمال عمليات تهجير جماعية، راح ضحيتها مدنيون خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦. وتشير الإحصاءات التي ذكرناها في مطلع

---

(١) ملحم شاورول، الحق في الذاكرة، بيروت، منشورات جمعية السلم الأهلي الدائم في لبنان، ١٩٨٨، ص ٤٥.

هذا الفصل أن ٤٠٪ من مجموع المهجرين في لبنان ١٩٨٧ كانوا قد هجروا من يوتهم خلال حرب الستين (٧٥ - ٧٦).

سياسات التطهير والتنظيف كانت تستيع سياسات للتنجير. وقد حاولت كل الأطراف أن تتصل من مسؤوليتها السياسية في هذا المضمار - وبخاصة الوطنية منها - لكن الوقائع وقحة وتشير إلى مشاركة الجميع في هذه السياسة اللاحضارية واللاديمقراطية.

● أبرز موجات تهجير المدنيين، خلال الحرب اللبنانية، كانت الآتية:

- التهجير الذي حصل إبان حرب الستين، ١٩٧٥ - ١٩٧٦.

- التهجير الذي سببه الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨.

- التهجير الذي سببه الاجتياح الإسرائيلي الثاني، والذي بلغ العاصمة بيروت عام ١٩٨٢.

- التهجير الذي حصل في الجبل إثر المعارك بين الميليشيات فيه، عام ١٩٨٣.

- التهجير الذي أعقب قصف الضاحية الجنوبية في بيروت عام ١٩٨٤.

- التهجير الذي رافق صراع الميليشيات في منطقة شرق صيدا عام ١٩٨٥.

تبيّن دراسة جامعي القدس يوسف ولائال في هذا الصدد أن ٤٤,٥٪ من أرباب الأسر المهجرة أعدوا سبب تهجيرهم إلى القوة المسلحة المباشرة، ٣٤,٢٪ منهم قالوا إن الضغط عليهم كان غير مباشر، حيث إنهم كانوا يسكنون في أحياء معرضة للقصف والقنص المستمرين، أما ١٠,١٪ من أرباب الأسر المهجرة فقد أعدوا سبب تهجيرهم لوجودهم في بيئة سياسية معادية، و ١١,٢٪ اعتبروا أنهم كانوا يعيشون، قبل تهجيرهم، في بيئة عسكرية معادية<sup>(١)</sup>.

الواضح في النتيجة أن سياسة التهريب التي لجأت إليها الفصائل المسلحة المختلفة في لبنان وقوات الجيش الإسرائيلي تسببت بتهجير ٢٢,٢٪ من سكّان لبنان، أي ما بين خمس وربع سكان البلاد.

أما نتائج هذه السياسة السلبية بالنسبة إلى المدنيين، فقد كانت جدّ مفيدة

KASPARIAN et BEAUDOIN, *op.cit.*, p.37.

(١)

بالنسبة إلى الميليشيات والأحزاب المتصارعة.

١ - سمحت سياسة التهجير لكل ميليشيا من ميليشيات الطوائف اللبنانية بتطبيق مجتمعا المدني عسكرياً. فالكتلة الطائفية التي كانت مضطرة للمعيش في منطقة معينة كانت مضطرة للخضوع لنظامها الأمني الذي كانت تشرف عليه الميليشيا المهيمنة على الحيّ أو على المنطقة. وكان النظام الأمني المسيد داخل كل منطقة مبنياً على الترهيب هو أيضاً تحت شعار «بلي مش عاجبو، يترك المنطقة».

وعى الأفراد في هذه المناطق المخلقة كان مشرفاً، كما وأن الميليشيات ألّبت حلة من المسؤولية الأمنية الحزبية، إذ إنه كان على سكّان كل حيّ من الأحياء أن يتبوهوا عناصر الميليشيات عند قدوم أيّ عنصر غريب إلى الحيّ.

٢ - كما سمحت سياسة التهجير لكل ميليشيا بأن تطوّر نظامها الإعلامي، بغية تطبيق الحيّ أمنياً وإيديولوجياً على حدّ سواء. فالأحياء المخلقة والمناطق المخلقة والمخافة على نفسها من الطرف الآخر، سمحت ببناء شخصية وهمة خاصة تأتس عليها الخطاب الحزبي.

وتشيد المناطق النسجة سياسياً كان مستحيلاً في لبنان لولا عمليات التطبيق الإعلامية التي جرت والتي كملت خطوات إنشاء خطّ التماس وتطهير المنطقة من «الغريب والأعداء».

إذ كان على المسيحي الفاطن في المنطقة الشرقية من العاصمة بيروت أن يلبس زيّ «المسيحي» كما كانت تحدد مواصفاته ميليشيات المنطقة وإذاعاتها ووسائلها الإعلامية المختلفة. كذلك حرصت التنظيمات الفلسطينية، حتى عام ١٩٨٢، على اللعب على الوتر نفسه بإعطاء مواصفات المواطن اللبناني «الوطني والعربي».

كان إغراق المناطق بضغط إعلامها وإيديولوجيتها بشكل محكم. وهذا ما حصل طوال الحرب اللبنانية.

لعب المهجر دوراً مميزاً في هذه العملية، داخل الأحياء والمناطق، حيث إنه كان خيرة حرب الستين المتضجة للحرب والشاهد المباشر والحيّ على وحشية الطرف الآخر. فالأغيار التي كان ينقلها كانت مؤلة ومؤثرة في أبناء الكتلة /

المنطقة، لصالح مزيد من التضامن مع ميليشيات الطوائف الحاكمة. فالمهجرون كانوا الإثبات القاطع بأن الحرب كانت أهلية في نظر الذين بقوا في أحياتهم أو مدتهم الأصلية.

ولذلك كانت كل ميليشيا تهدي أخصامها في المنطقة المقابلة هدبة من المهجرين تقويها على الصيد الداخلي. ألم يكن من السهل على الأطراف المسلحة، لو أرادت فعلاً ذلك، أن تمتنع عن تهجير المدنيين، بتعليمات صارمة إلى عناصرها؟ لكن هذا الأمر لم يكن في مصلحتها ولم تلتزم به على الإطلاق.

كان منطق الميليشيات المتحاربة في لبنان واحداً موحداً على صعيد الممارسة، ذلك أن إنشاء الكتل / المناطق المنسجمة كان السبيل الوحيد الذي سوف يسمح لها جميعاً بكسر ظهر الدولة، مستعينة عنها بتشيد دويلات محسوخة تسيطر عليها كلياً.

### ٣ - من لبنان إلى السلفادور إلى البوينة

يبدو أن تهجير السكّان المدنيين قد وافق كل الحروب الأهلية. فخلال الحروب الأهلية الدينية التي اجتاحت أوروبا نجبرنا أحد المؤرخين أنه، في زمن حرب الثلاثين سنة (١٦١٨ - ١٦٤٨)، في منطقة براندنبورغ في ألمانيا وفرنحت ٤٠ قرية تماماً من سكانها، من أصل ٦٣٧ قرية، ولم تعد تضم ٦٨ قرية أخرى سوى أسرة واحدة أو أسرتين<sup>(١)</sup>، من جرّاء الصراعات العسكرية التي كانت قائمة بين البروتستانت والكاثوليك.

نجبرنا أيضاً مؤرّخو الحرب الأهلية الإسبانية أن ٣٠٠,٠٠٠ مهجر تركوا منازلهم إثر هزيمة الجمهوريين في عام ١٩٣٩ وبلّغوا إلى فرنسا حيث انضمّوا إلى قافلة العمّال المهاجرين.

تسببت حرب السلفادور الأهلية، في أميركا الوسطى، عام ١٩٧٩، هجرة نصف مليون سلفادوري وتهجير نصف مليون آخر داخل البلاد<sup>(٢)</sup>.

Georges LIVET, *La Guerre de Trente ans*, op.cit., p.54.

(١)

Alain ROUQUIÉ, *Guerres et Paix en Amérique Centrale*, Paris, éd. du

(٢)

Seuil, 1992, p.190.

كما تنقل الصحافية فيكتوريا بريتين أن الحرب الأهلية الأنشولية تسببت  
بتهجير مليون شخص حتى الآن<sup>(١)</sup>.

يبدو أن اللاحقة طويلة، فلا داعي لذكر التهجير الذي حصل في كمبوديا أو  
في قبرص أو في البوسنة أو بقية الدول الأخرى التي حصلت فيها حرب أهلية.

فالحروب الأهلية تقوم، أيتها وقعت، على عدم التسامح وعلى عدم احترام  
حقوق الإنسان، والتهجير أحد تجليات الاستهتار بحقوق الإنسان.

إن خيار الحروب الأهلية الأول هو التخلص جسدياً من الخصم (عبر  
عمليات التطهير الإثني أو التنظيف العائلي).

يقوم خيار الحروب الأهلية الثاني على ترهيب الخصم ودفعه إلى مفارقة  
المناطق المتوي الاستيلاء عليها.

أما الخيار الثالث فيقوم على إجبار الخصم على اعتناق دين الطرف المهيمن،  
كما حصل بين الكروات والصرب في ١٩٩١ و ١٩٩٢، حيث فرض الكروات  
على الصرب الذين يرغبون بالبقاء في مناطق النفوذ العسكري الكرواتي، التحول  
عن عقيدتهم الأرثوذكسية واعتناق المذهب الكاثوليكي إكراهاً.

بالطبع، الخياران الأول والثاني هما اللذان يهيمنان على مسار الحروب  
الأهلية عامة. فخلال الحرب اللبنانية - التي ليست حرباً دينية بناتاً على عكس ما  
صوّرها صحافيون غربيون - لم يحاول أي طرف التأثير على معتقد الآخر ولم يحاول  
أي طرف تبديل معتقد الطرف الآخر. بل إن الأسلوبيين الرئيسيين المتخطفين  
كانا التنصبة الجسدية والتهجير، لمحو الآخر من الوجود ملدياً ومعنوياً.

تيزت بعض الحروب الأهلية، ومنها الحرب اللبنانية والحرب الكمبودية،  
بالاستفادة من موجات التهجير للحصول على يد عاملة رخيصة.

يذكر أحد المهتمين بالحرب الكمبودية على سبيل المثال أنه «في أيلول  
(سبتمبر) ١٩٩٠ كان الحمر الحمر يضمون ١٥٠,٠٠٠ مقاتل يساندتهم ١٠٠,٠٠٠

---

(١) Victoria BRITTAIN, in *Le Monde Diplomatique*, décembre 1992, p.21.

معاون و ٢٠,٠٠٠ حَال يأتون من صفوف المهجرين الذين يسيطرون عليهم<sup>(١)</sup>.

يؤس المهجرين الكمبوديين كان يفرح قلب المقاتلين الحمر الحمر. إذ إنهم كانوا يحملون على أكتافهم ثقل الحرب الكمبودية بكل معانيها المادية والمعنوية. استطلعت الميليشيات في لبنان من عمليات التهجير أيضاً، حيث كانت تمتد، خاصة بعد ١٩٨٣، إلى استقطاب الشباب المهجر.

عملت الميليشيات المقاتلة، في كل من كمبوديا ولبنان، على استخدام القوى العاملة الفنية المهجرة. كما أنها عمدت إلى إدارة عواطف المهجرين السياسية (خاصة في النموذج اللبناني) في إطار صراعها الحربي مع الأفرقاء الآخرين.

#### ٤ - الهجرة

قبل اندلاع الحرب اللبنانية كان يفادر البلاد سنوياً، بفرض الهجرة، ما يقارب ١٠,٠٠٠ شخص، أما بعد ١٩٧٥، فارتفع هذا المعدل السنوي العام إلى ٦٢,٠٠٠ شخص. ولم يتقطع هذا المعدل العام الجديد حتى سنة ١٩٩٠. تجدر الإشارة هنا إلى أن الأمر بلغ، بعد مرور سنوات، حجم الظاهرة حيث إنه شغل، في نهاية المطاف، ثلث مجموع سكان لبنان.

يقول الخبير السكاني جورج النصيفي في هذا الخصوص:

ويُقدَّر صافي تدفق اللبنانيين إلى الخارج خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ بما يقُل قليلاً عن المليون مهاجر (٩٣٣ ألفاً) ومعدل سنوي بلغ ٦٢ ألفاً، أي حوالي ٢٪ من مجموع السكان المقيمين في لبنان عام ١٩٨٧<sup>(٢)</sup>.

فبالمعدل العام، غادر لبنان ٣٠٪ من مجموع سكان البلاد، خلال سنوات الحرب، قاصدين بلدان الاغتراب. والتنزيف السكاني في حينه لم يكن مجرد

François GUILBERT, in *Cultures et Conflits*, op.cit., p.41.

(١)

(٢) جورج النصيفي، «مدخل إلى دراسة الهجرة القسرية والخارجية في لبنان خلال ١٩٧٥ - ١٩٩٠: الواقع والسياسات»، بيروت، مجلة المستقبل العربي، شباط (فبراير) ١٩٩٣، ص ٥٧.

صورة، بل شكّل حقيقة موضوعية.

صحيح أن كثيرين من المهاجرين قد ساعدوا أهلهم الذين بقوا في لبنان، من خلال حوالاهم، لكن خسارة الاقتصاد اللبناني، بالأرقام الصافية، فاقت المبالغ التي حوّلوها.

يعزو هؤلاء المهاجرون سبب تركهم لبلدهم إلى عنصرين: العنصر الأول هو رداءة الوضع الأمني خلال الفترة المذكورة، والعنصر الثاني هو ترقي الحالة الاقتصادية في البلاد، خاصة بعد ١٩٨٤.

والعنصر الأول (رداءة الوضع الأمني) هو الذي يربط معنوياً بين أفراد هذه الفئة الاجتماعية الواسعة وبين فئة المهاجرين الواسعة هي أيضاً التي هاجرت تسراً داخل حدود الوطن بفعل ترقي الأوضاع الأمنية.

فلو جمعنا الرقمين، عدد المهاجرين الذي بلغ ٦٨١,٠٠٠ نسمة وعدد المهاجرين الذي بلغ ٩٣٣,٠٠٠ نسمة، نصل إلى رقم إجمالي يساوي ١,٦١٤,٠٠٠ نسمة، أي ٥٢٪ من مجموع سكان لبنان.

لذلك يمكننا أن نعتبر، دون مبالغة، أن الحرب اللبنانية قد أحدثت زلزالاً بشرياً واجتماعياً حقيقياً في البلاد، حيث أن أكثر من نصف سكان البلاد خضعوا، رغماً عنهم، للهجرة أو التهجير.

من ناحية أخرى، فإن بقاء لبنان واقفاً على رجليه بالرغم من هذين الحدثين، يثبت القدرة على المعاناة القائقة عند اللبنانيين.

لاحظ أيضاً جورج القيصي أن قسماً من المهاجرين، وبخاصة أولئك الذين قصدوا كندا والولايات المتحدة وأستراليا، قد استقرّ في هذه البلدان. في حين أن الذين قصدوا البلدان العربية الخليجية لم يستقروا نهائياً فيها.

بيد أن فئة الشباب هي الغالبة (٩٠٪) من الذين هاجروا إلى البلدان العربية كانوا دون الـ ٣٥ عاماً، و ٤٢٪ من الذين هاجروا إلى القارة الأميركية كانوا أيضاً دون الـ ٣٥ عاماً. أي أنه، بالمعدل العام، كان ٦٦٪ من المهاجرين اللبنانيين دون الـ ٣٥ عاماً. وهذا المعدل يساوي ٥٦٠,٠٠٠ نسمة).



وغيب هذه الفئة العمرية تحديداً عن لبنان، هو الذي انمكس ترقلاً  
سكّانياً، حيث هاجرت القوى العاملة الفعلية والطاقة الشابة، ولم يبقَ سوى  
أهلهم في البلاد.

والترقّل السكّاني بدوره، يُفسّر الترقّل السياسي الذي أصاب البلاد بصفة  
عامة، في زمن الحرب، والمجتمع المنفك بشكل خاص.

كما نهدر الإشارة إلى أن مقاعيل هذه الظاهرة ما زالت قائمة في حياة  
اللبنانيين حتى يومنا هذا.

## الفصل السادس

### البينة II: السيارات المفخخة

لفت انتباه الباحثين في المعطدات والأساطير القديمة المعروفة عند المجتمعات البشرية أن اختيار الضحية، في جميع الثقافات، كان يقع دوماً على أنفع الحيوانات وأودعها وأكثرها براءة. وكان اختيار الضحايا لا يستقيم إلا بين أكثر الحيوانات إنساناً.

استعادت تقنية السيارة المفخخة، خلال الحرب اللبنانية، هذا المنهج. فكانت تبحث دوماً عن الضحايا الأكثر براءة في شوارع العاصمة والمدن وحتى البلدات الريفية الهادئة.

فعمداً كان يتم تفخيخ سيارة ما، كان ذلك يعني تفخيخ الشارع الذي سوف تنفجر فيه. وعندما كان يتم تفخيخ سيارة ما، كان ذلك يعني أيضاً تفخيخ الحي الذي سوف تنفجر فيه. حيث أن هول الانفجار ونسبة ضحاياه المرتفعة سرعان ما كانتا يطلانان الحي برمته ويلقآن المنطقة بأسرها، ساليين منها حرمتها وسيدعها وأمنها.

فالسيرة المفخخة التي تنفجر في حيّ مدني كانت تمزّق أحشاء هذا الحي وتنتشر الذعر في كل منزل من منازلها.

ولذلك فقد انسجمت تماماً تقنية السيارة المفخخة، في نظر مدبري الحرب اللبنانية، مع استراتيجية الحرب الأهلية التي أرادوا أن يفهموا بها الصراع في لبنان.

ففي كل مرة كانت تنفجر فيها سيارة مفخخة، في حيّ من أحياء المدينة،

كانت المنطقة بكاملها تبقى مشحونة على أعصابها ومتوترة، ذلك أنّ نجب السيارة المفخخة، في المطلق، كان أمراً مستحيلاً.  
وانطلاقاً من هذا الواقع، فلا حاجة لطابور خامس داخل المنطقة المعادية، خلال الحرب اللبنانية، إذ إن السيارة المفخخة كانت تحمل مكان هذا الطابور وتشكل حصان طروادة الدائم في منطقة الخصم.

## ١ - تطوّر المفهوم

قبل العام ١٩٧٥، استخدمت عناصر الاستخبارات الإسرائيلية مراراً تقنية السيارة المفخخة للتخلص من بعض المسؤولين الفلسطينيين. وهكذا هلك العديد منهم، بين ١٩٦٩ و ١٩٧٥، وأبرزهم الإعلامي والروائي غسان كنفاني.

بين نيسان ١٩٧٥ وأواخر ١٩٧٦ لا يمكننا رصد سوى عمليتي اغتيال بالسيارة المفخخة: طالت الأولى مسؤولاً فلسطينياً في غرب العاصمة بيروت، في ١٥ أيار ١٩٧٥، أما الثانية فقد استهدفت مسؤولاً في حزب الكتائب اللبنانية، شرقي العاصمة، في ١٤ كانون الأول ١٩٧٦.

حتى أواخر العام ١٩٧٦ لم تكن تقنية السيارة المفخخة تستهدف سوى صاحب السيارة نفسه، في إطار المنهج المخبراني الإسرائيلي الممهود. وهذا ما كان يضي على العملية طابعاً عسكرياً صرفاً، حيث كان الهدف الكامن وراء كل عملية من هذه العمليات قطع رأس قيادة الطرف السياسي المعادي.

ولكن، اعتباراً من العام ١٩٧٧، نلاحظ تطوراً ملموساً في مفهوم استخدام تقنية السيارة المفخخة في الحرب اللبنانية. فالمستهدف في عملية التضجير لم يعد مسؤولاً سياسياً بمفرده، بل سكان حيّ بأكمله.

وبذلك انتقل الهدف من المجال العسكري إلى المجال المدني.  
في هذه الطريقة تمّ زجّ المجتمع المدني، وغماً عنه، في الحرب كي يزداد طابعها الأهلي بروزاً وسطوحاً.

انفجرت أول سيارة مفخخة من هذه السلسلة الجديدة في ٣ كانون الثاني ١٩٧٧، في حيّ الأشرفية، شرقي العاصمة. وكانت السيارة القاتلة هذه قد

وُضِعَتْ في شارع رئيسي من هذا الحَيِّ، في فترة أعياد رأس السنة. ولذلك كانت المحصلة قاسية جداً، حيث إن الانفجار حصد يومئذ ٤٠ قتيلًا و ٥٣ جريحاً، كلهم من المدنيين.

بعد ١٩٨٠ بدأ الاستخدام المكثف لتقنية السيارة المفخخة الموضوعة داخل الأحياء، بغية نشر الذعر بين ساكنيها والتأثير على معنوياتهم، في إطار الحرب النفسية التي احتلت حيزاً كبيراً من الحرب اللبنانية.

فقط ثلاث سيارات مفخخة حاولت النيل من زعماء مسيحيين في المنطقة الشرقية من العاصمة، بعد ١٩٨٠ (وهم بشير الجميل، كميل شمعون وأمين الجميل). لذا جميع السيارات الأخرى فقد استهدفت مباشرة وبشكل متعمد مدنيين لبنانيين، إن في شرقي العاصمة أو غربيها.

جدول ١ - بيان بالسيارات المفخخة المتفجرة بين ١٩٧٧ و ١٩٨٧ والتي قُتِلَ وجُرح من جرّائها ضحايا مدنيون.

السنة	مكان الانفجار	المناطق الغربية	المناطق الشرقية	المجموع
١٩٧٧	-	-	١	١
١٩٧٨ - ٧٩	-	-	-	-
١٩٨٠	١	-	٨	٩
١٩٨١	١٠	-	٢	١٢
١٩٨٢	٢٤	-	٧	٣١
١٩٨٣	١٣	-	٢	١٥
١٩٨٤	٧	-	٤	١١
١٩٨٥	١٥	-	٦	٢١
١٩٨٦	٤	-	٨	١٢
١٩٨٧	٩	-	٢	١١
المجموع	٨٣	-	٤٠	١٢٣

لم تُدخل في حسابنا الشاحنات والسيارات المفخخة التي طالت بين عامي ١٩٨٢ (عام الاجتياح الإسرائيلي) و ١٩٨٥ القوات العسكرية الإسرائيلية في جنوب لبنان، والأميركية والفرنسية (في إطار القوات المتحدة الجنسية) في بيروت، بل اقتصرنا على رصد السيارات التي أُنشئت انفجارها إلى سقوط ضحايا مدنيين، لبنانيين، بعد ١٩٨٠.

فما هي وقائع السيارات المفخخة، خلال الحرب اللبنانية، وما هي دلالاتها؟

## ٢ - تفاصيل

استخدم الخبراء (يا لهم من خبراء!) أكثر من ثمانية أطنان ونصف من المواد المتفجرة لتفخيخ ١٢٣ سيارة انفجرت في لبنان بين ١٩٧٧ و ١٩٨٧. تراوح وزن الشحنة بين عشرين كيلوغراماً، في البداية، ومائة وعشرين كيلوغراماً، بعدما بدأ يمتلئ لها المدنيون متجنين الساحات العامة والشوارع الرئيسية. لم يأت أنه، بالمعدل العام، حملت كل سيارة مفخخة ستين كيلوغراماً من المواد المتفجرة. أما معدل ضحايا السيارات المفخخة، فكان ٥٢ شخصاً للسيارة الواحدة. أي أن نصيب كل كيلوغرام من المتفجرات كان شخصاً واحداً على وجه الإجمال.

أما توزيع الضحايا فكان على الشكل الآتي: ٥٠ مدنياً مقابل عسكريين اثنين.

أي أن السيارة المفخخة كانت تستهدف السكان المدنيين بشكل رئيسي. صحيح أن وسائل الإعلام كانت قد اعتادت على وصف الحادث بأنه «سيارة مفخخة متفجرة قرب مقرّ الحزب القلائي أو التنظيم الفلطي»، لكن الجميع كان يعلم أن كلمة «قرب» كانت تعني على بعد أربعين أو خمسين متراً على الأقل، حيث أن حراس المراكز الحزبية كانوا يمنعون إيقاف السيارات المجهولة ضمن دائرة مراكزهم.

بما يعني أن واضح أو واعي السيارة المفخخة كانوا يعلمون تماماً أنَّ ضحايا الانفجار سوف يكونون حتياً، في غالبيتهم العظمى، من المدنيين العابرين صدفة أمام هذا المركز أو ذاك بسبب انتشارها داخل الأحياء. وهذا الأمر لم يكن يزجج على ما يبدو أبداً والمتاضلين الذين أولكت إليهم مهيت وضع السيارات المفخخة، لا أولئك الذين كانوا يتمون إلى المناطق «الوطنية» ولا أولئك الذين كانوا يتمون إلى المناطق «المحررة»، على حد ما كانوا ينتهون لإيدولوجيا مناطفهم.

• أما الهوية السياسية الخاصة بنقل ومفجّر السيارات المفخخة فبقيت طريّ الكتبان طوال الحرب اللبنانية. لم يتم أي طرف، في أي مرحلة من المراحل، بشي تفجير أي سيارة مفخخة على الأراضي اللبنانية والتي ذهب ضحيتها مدنيون لبنانيون. كل ذلك كان يتم في عتمة أجهزة الاستخبارات والأمن التابعة للجهات المتصارعة على الأرض اللبنانية.

تمكّنت القوى الأمنية اللبنانية من إلقاء القبض على بعض واضعي السيارات المفخخة. اعترف أحدهم أنه كان يعمل لصالح الاستخبارات الإسرائيلية التي طلبت منه إلقاء سيارات مفخخة في كل من صيدا وبيروت الغربية. اثنان آخران اعترفا بالعمل لصالح ميليشيا يمينية في شرق العاصمة بيروت. وقد نصبنا سيارات مفخخة في كل من طرابلس وبيروت الغربية. واعترف رابع بالعمل لصالح تنظيم فلسطيني، انطلاقاً من غرب العاصمة، من حيث كانت تُرسل سيارات مفخخة إلى شرق العاصمة.

طبعاً، هذا لا يعني أن كل خيوط العمليات تنحصر في هذه الأطراف. بل إن أطرافاً أخرى، أكثر دقة وسريّة، ساهمت هي الأخرى، بكل تأكيد، في تفجير سيارات مفخخة هنا وهناك في البلاد.

أما الهوية الاجتماعية لواضي السيارات المفخخة فيبدو أنها كانت متنوّعة. فالجموعة التي وضعت سيارات مفخخة في طرابلس، عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٧ (ومنها تلك التي انفجرت أمام «مقهى وروضة البلحة» على شاطئ الميناء) كانت مؤلفة من مسلمين اثنين ومن مسيحي، لتسهيل العبور على الحواجز. كلهم كانوا

دون سن الـ ٢٥ . أحدهم كان طرابلسياً والآخر من منطقة بشري . أما الثالث فكان من جنسية غير لبنانية .

أما المجموعة التي نصبت السيارة التي انفجرت داخل أحياء سن القيل، شرقي العاصمة، عام ١٩٨٥، فكانت مؤلفة، بحسب تقارير الشرطة، من مسيحين اثنين ومن مسلم، وكلهم يحملون الجنسية اللبنانية .

فإن بقيت الهوية السياسية لواصحي السيارات المفخخة غير محددة، خلال تلك الفترة، إلا أن الهوية الاجتماعية لهذه الفئة تبدو أكثر وضوحاً: كلهم من أهل شابة، وكلهم كانوا يعيشون حياة هامشية (يتعاطون المخدرات والسرقة وأحياناً الاغتصاب) .

● يبدو، من ناحية أخرى، أن التوزيع الجغرافي للسيارات المفخخة التي انفجرت بالمدينة كان مدروساً، عاكساً طبيعة الصراع الذي أريد له أن يكون شاملاً .

فالعاصمة بيروت، محطّ الثقل السياسي للميليشيات والأحزاب المتصارعة، حازت على ثلثي مجموع السيارات المفخخة . أما الثلث الباقي فكان من نصيب المدن الكبرى الأخرى (طرابلس، زحلة، صيدا، جونيه) وحتى البلدات (بعلقين، ريفون، بحمدون، زغرنا، الخ) .

تتوزع نسب السيارات المفخخة التي انفجرت في لبنان بين ١٩٧٧ و ١٩٨٧ على النحو الآتي:

بيروت الغربية	٤٣٪
بيروت الشرقية	٢٠٪
بقي المناطق اللبنانية	٣٧٪

كانت الحصة الأساسية من نصيب غرب العاصمة . وباعتراف الجميع يبدو أنّ سكان بيروت الغربية هم الذين دفعوا الثمن الأغل طوال النزاع في لبنان (كما فيه ثمن الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢) .

دفع المجتمع المدني، في شرق العاصمة، ضريبة الدم هو أيضاً من جرّاء السيارات المفخخة التي انفجرت في شقّ الأحياء والشوارع .

واللافت هنا، أن توتير البلاد مرَّ عبر توتير مناطقها كافة. فنصيب المدن الثانوية والبلدات اللبنانية على وجه العموم لا يُستهان به (ثلث المجموع العام). وذلك إن دلَّ على شيء، فعلى أن توتير المجتمع اللبناني بأسره شكَّل العمود الفقري لسياسة هذا النمط من العمليات الحربية - النفسية التي زرعَت الرعب في جميع أنحاء البلاد وفي جميع الأوساط.

فحتى القرى والبلدات المغاتة، مثل ريفون وعاليه ويحمدون، لم تسلم من رعب السيارات المفخخة.

حتى إن قاعات السينما أصبحت، استطراداً، غطرة هي أيضاً، حيث انفجرت عربات ناسفة داخل سينما سلوى، في محلة البرير (أيلول ١٩٨١)، غربي العاصمة؛ كما انفجرت عبوة ناسفة أخرى داخل قاعة سينما في برج حود (أذار ١٩٨٢) شرقي العاصمة. ومن وحي هذه الدروس الأليسة اضطر أصحاب قاعات السينما لابتكار أسلوب جديد - والحاجة أم الاختراع - بغضى بمنح الخروج من قاعة العرض قبل انتهاء الفيلم.

عندما بدأ المدنيون اللبنانيون يأخذون جانب الحذر في تنقّلاتهم، لجأ مخطوط السيارات المفخخة إلى اعتماد أسلوب جديد. بدأوا باعتماد تفجيرين متاليين. فعندما كانت تفجر سيارة مفخخة عند الساعة ١١ ظهرأ على سبيل المثال، ويعلمنا كان يصرع أفراد الشرطة والدفاع المدني ويتجمّع الأهالي، كانت تفجر سيارة ثانية، على مقربة من مكان الانفجار الأول، بعد عشر دقائق أو ربع ساعة.

تسبَّب هذا الأسلوب الجديد بمجازر بشرية حقيقية في كل مرة نجح تطبيقه. ومن أبرز التطبيقات الميدانية لهذا الأسلوب الجديد ما حلَّ بحيّ الأشرقية (شرقي العاصمة) في ١٠/١١/١٩٨٠، وساحة اليونسكو (غربي العاصمة) في ١٩/٢/١٩٨١، وحيّ الشّحّاح (جنوب - غربي العاصمة) في ٢٥/٢/١٩٨٥.

كذلك لاحظ المدنيون ظاهرة أخرى خلال الحرب اللبنانية ألا وهي تفجيرات السيارات المفخخة. فعندما كان يرتفع دوي انفجار سيارة مفخخة غربي العاصمة كان الملعق يذبّ في أحشائها. كما كان الحوف يلفّت النفوس شرقي



العاصمة أيضاً. وعند السؤال عن سبب هذا التخوف شرقي العاصمة، في حين أن الانفجار أصاب غربي العاصمة، كان المدنيون يجيبون: «في المرة القادمة، سيكون دورنا نحن».

وبالفعل، كانت السيارات المفخخة تتبع مبدأ التخاصم التخاطمي. فكان عصف مدبرها يتخاطب، شرقاً وغرباً، فيتجاوزون عبر وسيلة القتل الطروادية هذه المقصلة على مفاصل الأزمة الحديثة.

فكل انفجار أو انفجارين في شرق بيروت كان يتبعها انفجار أو انفجاران لسيارات مفخخة في غرب بيروت. حصل ذلك عام ١٩٨٥، على سبيل المثال، على النحو الآتي:

١٩٨٥/٦/١٤	في	- انفجار في غرب العاصمة
١٩٨٥/٦/١٩	في	- انفجار في غرب العاصمة
١٩٨٥/٨/١٤	في	- انفجار في شرق العاصمة
١٩٨٥/٨/١٨	في	- انفجار في شرق العاصمة
١٩٨٥/٨/١٩	في	- انفجار في غرب العاصمة

نلاحظ، خلال العام ١٩٨٦، تكراراً للظاهرة نفسها، حيث رصدت الصحف الآتي:

١٩٨٦/٥/٢٣	في	- انفجار في شرق العاصمة
١٩٨٦/٥/٢٨	في	- انفجار في شرق العاصمة
١٩٨٦/٧/٢٩	في	- انفجار في غرب العاصمة
١٩٨٦/٨/٨	في	- انفجار في غرب العاصمة
١٩٨٦/٨/١٤	في	- انفجار في شرق العاصمة

لذلك لم يعد المدنيون يرتاحون لأخبار السيارات المفخخة، في المنطقتين معاً، حيث أنهم كانوا يعلمون أن الانفجار في المنطقة المقابلة سوف يرتدّ على منطقتهم بعد فترة.

● تجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من السيارات المفخخة المنفجرة

(١٩٥٠) قد حصل أمام مطعم أو مقهى أو مستشفى أو في ساحة عامة أو أمام سورماركت أو أمام جامع أو حتى أمام مدرسة.

لم ينجرّ المدنيون إلى أسلوب السيارات المفخخة، ذلك أنهم سرعان ما لاحظوا أنهم كانوا هم الضحايا الفعلين لهذه التقنية الحربية، دون عناصر الميليشيات والأحزاب الذين كانوا يتمرسون خلف تحصينات ومكاتب وتكنات متينة. بل إن هذا الأسلوب الدموي الأعمى، مثله مثل القصف العشوائي، ساهم بعد فترة من رواجه، ومن حيث لا يدري، ببلورة وعي مدني مشترك عند أبناء المنطقتين الشرقية والغربية من العاصمة. وكلنا ضحايا، كنت نسمعهم يقولون هنا وهناك.

ثم بدأت المطالبة العلنية، عل صعيد شعبي واسع، في المناطق ذات الغالبية السكانية الإسلامية كما في المناطق ذات الغالبية السكانية المسيحية، بـ «عودة الشرعية»، أي بعودة الدولة اللبنانية.

وفي هذه المطالبة شجب صامت وغير مباشر للأحزاب والميليشيات كافة التي كانت، في المنظور المدني العام، خارجة على الشرعية.

وعند انفجار كل سيارة مفخخة كان يتناقص التأيد الشعبي للميليشيات والأحزاب ويزداد الكفر بأساليبها في المناطق كافة.

فالكلّ كان يثور ضمناً على المنحى الدموي الذي اتخذه الحرب اللبنانية فيما كان يلاحظ ازدهار الميليشيات وبحبوحة عناصرها في مقابل تراجع حال المدنيين. وهكذا انكسر، تدريجياً، الطوق النفسي الذي كانت كلّ ميليشيا تزترّ به ومنطقته، وبدأ الاتصال المتبادل واجتياز المعابر بشكل مكثّف في العام ١٩٨٥، دون التخوّف من ترهيب الميليشيات وأحزابها.

إنقلب السحر على الساحر، وتقنية السيارة المفخخة ساهمت في إبعاد المدنيين - المسالين وغير الدمويين - عن ميليشيات وأحزاب مناطقهم. حتى إن تسمية «المنطقة»، بمعناها السياسي المميز، لم تعد رائجة ولا مقبولة.

بل إن موجات السيارات المفخخة، إلى جانب ممارسات الميليشيات، جعلت المدنيين، في شرق العاصمة وفي غربها، يجامرون علناً بـ «أنهم كلّهم مثل

بعضهم»، كاشفين إفلاس الميليشيات والأحزاب على الصعيد السياسي.

● واستطرداً مرة أخرى، لعب القصف العشوائي دوراً مماثلاً في بلورة الوعي المدني عند أبناء المجتمع اللبناني.

فالتجاذب الذي ميّز عمليات القصف، طوال الحرب اللبنانية، جعل المدنيين في شرق العاصمة بيروت وفي غربها، وفي طرابلس وصيدا وجونية وجبل، يشعرون بالمشاعر نفسها. وسرعان ما تحولت هذه المشاعر المتشابهة إلى مشاعر مشتركة.

فالتخذ، منذ ذلك الحين، الاستنكار المدني طابعاً سياسياً، وتوحد المدنيون دون أن يحتفظوا.

فالسارات المنخفضة، مثلها مثل القصف العشوائي، لم تأت ولو مرة واحدة بغائلة سياسية للمجتمع المدني، لا في هذه المنطقة ولا في تلك. بل إن الردود العسكري للسارات المنخفضة وللقصف العشوائي كان لصالح الأحزاب والميليشيات دون سواها.

لم يطلّ كثيراً استنفاء المدنيين السياسي هذا، إذ إن براعم المجتمع المدني عادت لتفتق وتطالب كلها، اعتباراً من العام ١٩٨٥، بعودة الشرعية والدولة. ورعى المجتمع المدني اللبناني، في أجزائه كافة، إنسلاخه السياسي وأدرك كذبة «الحرب الأهلية» الكبيرة، فعاد يطالب بدولته.

والسارات المنخفضة، بالرغم من نجاحها على صعيد الحرب النفسية، كانت تحمل في أحشائها بلور فتائلها السياسي. ذلك أنها كشفت حقيقة الحرب الدائرة في لبنان، مساهمة، رغماً عنها، في بلورة وعي مدني جديد.

## الفصل السابع

### البينة III: الثقافة والمجتمع في زمن الحرب

لو قمنا بتنظيم مسرد للمفردات الجديدة التي ظهرت خلال سنوات الحرب وواكبت المجتمع الأهلي في لبنان سوف نجد بكل تأكيد مفردات مثل: إدارة مدنيّة، معبر، توتر أمني، ذبح على الهوية، خطف، خوات، مراسيم جوّالة، إنتيه قنّاص، فلتان أمني، سيارات مفخخة، من ضمن قائمة طويلة من المفاهيم السياسية المستحدثة التي كوّننا بناؤها وجرّحنا حتى التزيّف.

كما نجد أيضاً سلسلة أخرى من المفردات المستحدثة وافقت هي أيضاً حياة المجتمع الأهلي خلال الحرب، علماً أن تأثيرها البنيوي لا يقل أهمية عن تأثير المفاهيم السياسية التي ذكرناها. ومن هذه المفاهيم نذكر: إذاعات خاصة، أثرهء حرب، أصوليّة، تعدّدية ثقافية، تلفزيونات خاصة، كاتنونات، كوفسدوالية، معارض الكتاب، الخ.

نشفتّ بما سبق أن ثمة علاقة ثابتة ومتواصلة قد ربطت بين السياسي والثقافي خلال الحرب الطويلة التي مرّت على بلادنا، وأن هذه العلاقة بلغت حدّ التناسق الإيديولوجي كما تتمكن من أن تواكب في الأذهان والأفكار والأخيلة، المهرسات التي كانت تجري على الأرض عن طريق الأعيال العسكرية القائمة على العنف المباشر.

وفي اعتقادي أن الحرب اللبنانية لم تكن لتدوم ست عشرة سنة متواصلة لولا تلازم وتناسق السياسي مع الثقافي، بالشكل الحميم الذي شهدته التجربة اللبنانية.

## ١ - صاعق التّجبر: مفهوم التّعددية الثقافية

لكي تستقيم فكرة الحرب الأهلية كان لا بدّ من ترويج لمناخ متصارعة ومتنافسة، تحت شعار نظري فصيح وبلغ.

تقسيم الخريطة السياسية في لبنان إلى مناطق إنتمائية ومناطق وطنية (كما كان يُقال غرباً)، وإلى مناطق لبنانية محرّرة ومناطق خاضعة للسلطة الفلسطينية والسورية (كما كان يُقال شرقاً)، كان لا بدّ له من أن يستجيب تقسماً للخريطة الثقافية يوازِي ويواكب التقسيم السياسي الذي كانت تقوم عليه الحرب ميدانياً.

بعدد إلى التنظير لهذا التقسيم الثقافي طرف سياسي هو الجبهة اللبنانية. فقد أطلقت هذه الهيئة السياسية، على إثر إحدى أهمّ خلواتها في دير سيدة البير سنة ١٩٧٧، مصطلح التعددية الثقافية بنية رسم أطر بنية المجتمع اللبناني<sup>(١)</sup>.

وسرعان ما قام لفيف من المثقّقين المتحمّسين بتبني ونشر هذا المفهوم معتبرينه الأساس النظري الثمين لتحالفهم كافة<sup>(٢)</sup>. وقد تحلّق هؤلاء الكتّاب حول جامعة الروح القدس في الكسليك.

في الجبهة المقابلة، انحصرت ردة الفعل طوال عدّة سنوات على التضاضل النقلي مع كتراسات جامعة الكسليك، بالاستناد إلى مفهومي الوطنية والعروبة.

وكان كل طرف يخلّق منطقته شيئاً فشيئاً بفضل بدعة خطوط التهاس. طرف

---

(١) أعلنت الجبهة اللبنانية في خلوة دير سيدة البير (والتي كانت تضمّ حزب الكتائب وحزب الأحرار والرهبايات اللبنانية للارونية والجبهة الوطنية في الشمال، إضافة إلى الساحة: جواد بولس، شارل مالك، غزاد إرمم البستاني وإدوار حنين) وشملخ ٢٣ كتاتون الثاني ١٩٧٧، التزامها بما يلي:

واعتماد تعددية المجتمع اللبناني بترائكه وحضاراته الأصيلة أساساً في البنيان السياسي الجديد لبنان الموحّد، تمزيقاً للولاء للطلق له، ومتناً للتصالح بين اللبنانيين، بحيث ترمي كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها، وخاصة ما يتعلق منها بالحريّة والاشؤون الثقافية والتربية واللغة والأمنية والصداقة للمجتمعة وعلاقاتها الثقافية والعروبة مع الخارج، وفقاً لخلواتها الخاصة.

(٢) ولید نفرس، التعددية في لبنان، بيروت، منشورات الكسليك، ١٩٧٩.

يعدّ بلبنانيته إلى حدّ المنصريّة، وطرف آخر يعدّ بعروته إلى حدّ نفي الوطنيّة عن الطرف الأول.

والدائرة المغلقة ظلّت تلت هذا الطرف وذلك حتى مطلع الثمانينات: كل طرف يجرّ إيديولوجيّة ويتحصّن ضدّ إيديولوجية الطرف الآخر.

وفي اعتقادي أن مفهوم التعدّدية الثقافية الذي مهّد الطريق لظهور مفهوم آخر هو مفهوم التعدّدية الحضارية بقي طويلاً المحرك النظري الفعلي للحركة الثقافية العامة في البلاد.

فالبعض بنّاه كما هو، نَبأً إذا صحّ التعبير، والتزم به وورّجه في المدارس والندبات والصحف والمجلات التي كانت تسوّغ في منطقته، كما حصل في المناطق التي أطلقت على نفسها تسمية المناطق الشرقية.

أما أخطر ما في الأمر أن بعض من في المناطق التي أطلقت عليها تسمية المناطق الغربية، قد تبنّى أيضاً هذا المفهوم، ولكن بشكل معكوس.

أرى أن التوقع إتياء ساد المناطق اللبانية كافة، هنا تحت راية المسيحية ولبنان، وهناك تحت راية الإسلام والعروبة.

وانزلقت بذلك الثقافة من موقع التعبير الإنساني الواسع إلى موقع التعبير السياسي الإيديولوجي المتزمت. وادخلت الثقافة في قمقم التعصّب الديني وأضفت معناها الكوني.

كل طرف برّر ثقافته بالحجج والعمليات المعرفية الراجحة في منطقته. ولكن الملفت للانتباه أن القاسم المشترك للجميع كان العدوانية ومحاولة نفي الآخر والتحقير الإيديولوجي الضيق أو العام.

فالكلّ فهم التعدّدية الثقافية على ضوء مصالحه ومن موقعه الخاص في الصراع. فالتقفّ في المنطقة الشرقية تعالّى على الآخرين واحتكر لنفسه الأصالة اللبانية وحارب بها متقف المنطقة الغربية. ومتقف المنطقة الغربية وقع إلى حدّ بعيد في الفخ إتياء وبدأ يتنادي ويعمل ويحقّق خلافه السياسي مع المنطقة الشرقية تارة باسم الوطنيّة وطوراً باسم العروبة وطوراً آخر باسم الإسلام.

والملفت للانتباه أن الطرفين المتنازعين، في الشرقية والغربية، تشاطرا

منهجية واحدة وعقلية واحدة في التصدي بعضها.

أما فكرة التعددية الثقافية، كما طرحت، فقد إشتقتها إيديولوجيتها من تجارب التعددية الثقافية المعروفة عبر العالم، في سويسرا وغيرها من البلدان الغربية والإفريقية. والتعددية هنا تأتي بمعنى التناقص والاختلاف، لا الوحدة والتشريع.

ومن هذا المنطلق فإن المقصود بإشهار مفهوم التعددية الثقافية (بشكل علمي أو بشكل شعبي في كل من المنطقتين) كان التأكيد على الخلاف والتعبير عن رغبة في التظيم السياسي. ففكرة التعددية الثقافية، كما كانت مطروحة، كانت تسعى إلى إرساء أسس التناقص الثقافي بغية تبرير إيديولوجية تقسيم لبنان.

وهنا نجد أنفسنا أمام نموذج مختلف عن تلك النهج التي يصفها الانتروبولوجي الفرنسي كلود ليفي - شتراوس والتي تعتبر أن الثقافية حالة طبيعية في المجتمعات البشرية. فيعمد الباحثون الذين يسلكون منهجه إلى البحث في النهج الثقافية قبل البحث في نموذج الوحدة الاجتماعية.

أما ما هو موجود في لبنان فكان نموذجاً موحداً (نموذج ما قبل الحرب) عمل الإيديولوجيون والتجاربيون على إدخال التغيير ثم الشرح إلى بنته كي يصبح نموذجاً ثنائياً متناقضاً يصلح لتشيد ذعنة الحرب الأهلية على ركائزه.

والمعارك التي دارت على صفحات الجرائد ومن خلال وسائل الإعلام الخاصة اتخذت المنحى الآتي:

- أنصار فكرة التعددية الثقافية الأصيلة (كما وردت في خلوة دير سيدة البير) كانوا ينادون بالتظيم العلمي ويعملون على تعميم هذه الفكرة. إلا أنهم اصطلموا بعوائق ميدانية ونظرية علة ناتجة عن الحول الإيديولوجي الذي كان يميز مفهوم التعددية الثقافية. فحاولوا بعدها، اعتباراً من بداية الثمانينات، تقوية شحنة هذا المفهوم بإعطائه بُعداً حضارياً. فاستجبل الكلام عن التعددية الثقافية بكلام عن التعددية الحضارية. لكن تبديل المفاهيم لم يؤد إلى نتيجة هامة حيث إن العوائق الميدانية والنظرية بقيت إياها.

تخلت العوائق الميدانية في هذا الاتصال المتواصل والذي لم ينقطع حتى في

أحلك الظروف بين أهالي المناطق كافة. فالمسلمون كانوا يتصلون - ولو عبر الهاتف - بأصدقائهم المسيحيين، والمسيحيون كانوا يتقنون إلى رؤية أصدقائهم المسلمين. وآلاف مؤلفة من المواطنين كانوا يقطعون في كل يوم ما سُمّي بالحوابز ثم بالمعابر. وهذا الإصرار الوجداني على العيش المشترك كان أقوى من هاجس السيارات المقفخة وأقوى من وقع إيديولوجيا المقاهيم التفسيرية التي كانت تسمى وسائل الإعلام الخاصة إلى إدخالها في أمور الحياة اليومية.

أما الموائم النظرية فقد تملت في أن مفهوم التعددية الثقافية كان مفهوماً ركيكاً لم يصمد أمام الجدل والمقارعة العلمية.

فخلافاً لما هو حاصل في دولة إفريقيا الجنوبية حيث تتجلى الثنائية العرقية (أبيض - أسود) في ثنائية ثقافية، لا نجد في لبنان إتياءات عرقية جماعية صافية تقوم على أساسها الطوائف الدينية. بل على العكس، نلاحظ أن المزيج السلافي المتفرع للمنطقة والذي يغلب عليه الطابع السامي، هو نفسه عند أتباع جميع الأديان. لذلك كان يستحيل موضوعياً في لبنان بناء فرضية تقول بالاختلاف الثقافي على أساس عرقي.

وخلافاً لما هو حاصل أيضاً في دولة سويسرا الاتحادية حيث ينقسم مجموع السكان إلى ثلاث كتل قومية ولغوية مختلفة (كتلة الإيطاليين وكتلة الألمان وكتلة الفرنسيين) مما يطرح وجود ثلاث ثقافات متميزة في بقعة جغرافية واحدة، وفي إطار نظام سياسي قائم على التعددية اللغوية.

لكن، خلافاً للنموذج السويسري حيث تتجلى الثلاثية اللغوية في ثلاثية ثقافية، لا نجد في لبنان إتياءات لغوية جماعية صافية ومختلفة تقوم على أساسها الأديان والطوائف الدينية. بل إن لغة الجميع هي اللغة العربية. والأمهات اللبنانيات كافة لا يشتدن أغاني النوم لأطفالهن إلا بهذه اللغة الأم.

نشير أيضاً هنا إلى أن تاريخ المجامعات في لبنان يبين بشكل واضح كم أن اللغة العربية كانت دوماً اللحمة التي شتّت المسيحيين إلى المسلمين وشكلت القاسم المشترك الدائم للعلاقة الانتمائية بين المسيحيين والمسلمين عبر العصور. فالمجامعات اليهودية التي كانت تعيش وتعمل في مدن صيدا وبيروت



وطرابلس لم تندمج يوماً مع المجموعات الأخرى بسبب انعزالها الديني - الثقافي واللغوي، ولم تقم مصالح مشتركة فعلية بين يهود ومسلمين في المدن اللبنانية الساحلية، بينما سجلات المحاكم الشرعية وتقارير القناصل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تشير إلى وجود العديد من المصالح المشتركة بين مسلمين ومسيحيين. فاللغة العربية كانت العنصر الذي ساهم في بناء اللحمة الاندماجية بين المسيحيين والمسلمين، تاريخياً، في لبنان.

وما يزيد البنية الثقافية الواحدة في لبنان تماسكاً أيضاً هو العنصر الجغرافي. فرقعة الأرض اللبنانية صغيرة ومحدودة، ويصعب على ثقافات لا تقوم على أساس الاختلاف العرقي ولا على أسس الاختلاف اللغوي أن تتعايش في هذا الحيز المكاني الضيق دون أن تندمج مع بعضها.

جميع هذه الحجج التي قام برفعها المثقفون المعارضون لمفهوم التعددية الثقافية<sup>(١)</sup>، كما كان رائجاً في المناطق الشرقية، أضعفت الطرح الكلاسيكي الذي كان قد تفككت به الجبهة اللبنانية.

لذلك عمد أنصار مفهوم التعددية الثقافية إلى الانتقال إلى مفهوم التعددية الحضارية مع التأكيد على أن الدين هو العنصر الذي يحدد دور الاختلاف في النموذج اللبناني، معتبرين أن الاختلاف الديني يقوم مقام الاختلاف اللغوي أو العرقي.

لكن على الأرض كانت الأمور تسير باتجاه مختلف لانهاء الإيديولوجيا. ولم يكن الناس يشعرون فعلياً بالانقطاع الذي كانوا يصوّرونه لهم.

أما في المناطق الغربية فكانت الأمور تشهد صراعاً خفياً بين أنصار العلمنة

---

(١) - الثاني انقلاب العربي، لبنان: الحاضرة الواحدة، بيروت، ١٩٧٧.  
- عصام خليفة، حول مقولة التعددية الحضارية، بيروت، منشورات واندبشرطاطيون العلمانيون، ١٩٧٨.

- Thom Sicking, *Religion et Développement*, Beyrouth, Dar el-Machreq, 1984.

- فردريك ممتوق، تنوع ثقافي، لا تعددية ثقافية، طرابلس/ لبنان، منشورات جروس، ١٩٨٤.

والثقافة اللبنانية الواحدة (النادي الثقافي العربي في بيروت والرابطة الثقافية في طرابلس والمجالس الثقافية لكل من لبنان الجنوبي والشامي) وبين أنصار ثقافة الانعزال المعكوسة.

فبسم العودة إلى الأصول الدينية والثقافية قام العديد من الجمعيات الثقافية - الدينية ومن مراكز الأبحاث الطائفية بمحاربة المنطقة الشرقية وليدولوجيتها الدينية التضييقية وليدولوجية عائلة ومعكوسة تقوم على أساس الاختلاف الديني، لا الوطني. فالمحاجبة كانت مختلفة هنا وهناك، ولكن منهجيتها كانت واحدة موحدة.

ولذلك لم يختلف التضييقون في المناطق الشرقية وبعض المؤسسين في المناطق الغربية، حيث أنهم سلكوا المسلك نفسه في مقاطعة الآخر وفي نفي الوطنية عنه. والنزعة المتصلبة لئلا تصاعدت من هنا وهناك، في التسليخ الثقافية العامة.

قام صراع في المناطق الشرقية بين الحركة الثقافية في أنطلياس (داعية الوحدة والملمنة، والتي انطلقت فعلياً بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢) وبين محيط إعلامي وسياسي كله عداء للوحدة. وكان هذا الصراع شبيهاً بالصراع الذي قام في المناطق الغربية بين أنصار الملمنة والوحدة (المثليين بالاندية التي ذكرنا) وبين التيارات الأصولية الناشئة.

هكذا تبين لنا، في منتصف الثمانينات، أي بعد عشر سنوات على اندلاع الحرب في لبنان، أن الصراع النظري كان لا يزال على أشده. ففي حين أن المرحلة الأولى (١٩٧٥ - ١٩٨٤) شهدت صراعاً شرقياً - غربياً بين أنصار وحدة لبنان ودعاة تقسيمه مع خندق متراس الصفوف في الشرقية يعمل لصالح التضييق السياسي، وخندق عمال في الغربية يعمل لصالح وحدة لبنان (ولكن من منطلق مخادع حيث إن منظارها الأساسي كان يقوم على هيمنة المسلمين على البلاد كلها باسم الوطنية)، انتقل الصراع في المرحلة الثانية (١٩٨٤ - ١٩٩٠) إلى صراع في كل من الشرقية والغربية بين أنصار وحدة وعلمنة لبنان وبين تقسيم لبنان وهيمنة طرف سياسي على طرف آخر باسم الدين والتفوق الحضاري والسياسي.

أما اليوم، في ١٩٩٣، وعلى غرار وثيقة الوفاق الوطني التي اعتمدت في الطائف والتي تأسست على أساسها الجمهورية الثانية في لبنان، فإننا نقول إن أنصار وحدة لبنان هم الذين انتصروا، لا أصحاب العلمنة. أي أن هناك مغلوباً في خندق دعاة وحدة لبنان ومغلوباً آخر في خندق دعاة تقسيم لبنان. وكأني بالأمور عادت أوضاعها إلى الحالة التي كان عليها لبنان قبل ثلثي عشرة سنة، مع فارق وحيد هو قائمة هائلة من الضحايا والشهداء والأبرياء الذين دفعوا ثمن مؤامرة فريضة من نوعها في التاريخ الحديث لا تشرف الإنسانية أبداً، لا شرقاً ولا غرباً، بالمعنى السياسي الدولي الذي ساد خلال تلك الحقبة الزمنية.

ما يلتفت انتباهنا أيضاً هنا هو أن العنصر الذي سمح فعلياً بقلب المعادلة هو الشعب اللبناني. فلا في المناطق الشرقية استطاعت أن تقوم دولة مسيحية كما كانت تخطط لها الجبهة اللبنانية، ولا في المناطق الغربية قامت جمهورية إسلامية كما كان يخطط لها الأصوليون السياسيون.

فالشعب اللبناني، بمسلكه اليومي الجال للناسخ والإنسانية (كم من جار دفع ثمن الدفاع عن جاره من الدين الآخر على يد عناصر الميليشيات في كل المناطق اللبنانية) وبإصراره على تجاهل الحواجز التي كان يقضي دورها المعرفي بتعميق الهوة بين سكان المناطق المختلفة وإيصالهم في كل صيحة وظهر ومساء أنهم يختلفون عن سكان المناطق الأخرى. وأذكر هنا كيف أننا كنا بالآلاف نتنقل شيئاً عبر دبوابة المتحف أو ميدان سباق الخيل بين الشرقية والغربية وبالعكس، ولأذكر أيضاً طوابير مشات السيارات التي كانت تقف على حاجزي البرمارة والدغون في الشمال للانتقال بين المنطقتين.

أصرّ الشعب اللبناني على أن يبقى على اتصال مع بعضه. وفي اعتقادي أن هذا هو العنصر الذي أسقط، بالممارسة اليومية، مفهوم التعددية الثقافية والتعددية الحضارية.

## ٢ - إذاعات وتلفزيونات خاصة

الظاهرة الثانية التي رافقت الحرب اللبنانية كانت انتشار الإذاعات ثم التلفزيونات الخاصة والتي احتلت موقعاً هاماً في حياة المجتمع الأهلي.

وبما أن كل إذاعة خاصة كانت تعمل بشمول وإدارة وتوجيه تنظيم سياسي محدد فإن الأخبار والفترات الترفيهية والثقافية كانت موجهة توجيهاً سياسياً. فالثقافي كان سياسياً لا محالة في إطار التجربة الإذاعية الخاصة.

وكان مصير التلفزيونات الخاصة التي جاءت بعد فترة لتدعم عمل الإذاعات الخاصة شبيهاً بمصير الإذاعات الخاصة. حيث إن كل محطة كانت وجعش الحزب الإعلامي، تنقل أفكاره وتصوّراته الإيديولوجية بدون مناقشة ولا إبداع.

عملت معظم الإذاعات الخاصة على تعميم مفهوم التعددية الثقافية بشكله الأصلي والمعكوس وساهمت في إنشاء خطوط تماس في النفوس، إسوة بخطوط التماس التي كانت موجودة على الأرض والتي كانت تمنع أبناء المناطق من الاتصال ببعضهم.

طلعت في الإذاعات الخاصة، نشرات الأخبار والملاحق على سواها من الفترات الإذاعية، والبرامج الثقافية لم تكن فيها سوى وكيلة عدده أو حشو وتسلية يلهمي عن طرح الأسئلة الحقيقية. فالإذاعة الخاصة - أياً كانت - لم تكن تعرف جمهورها قط على جمهور المناطق الأخرى وعلى خصوصياتهم وتصوّراتهم لأنفسهم وللآخرين. بل عمدت إلى تعميق الهوة وإلى التعميم على شخصية الآخر.

فالإذاعات الخاصة الحزبية، كانت في الواقع إذاعات للبروباغندا السياسية الرخيصة. لم نسمع قط، طوال الحرب، من إذاعات المناطق الشرقية برنامجاً يبين التعلق الحقيقي لمسلمي المناطق الغربية بلبنان، بالرغم من وجود آلاف الأدلة على ذلك. ولم نسمع قط برنامجاً واحداً من إذاعات المناطق الغربية يعترف للموارة بتعلقهم بلبنان كوطن - وبالتالي بوطينهم - علماً أن الموارة يذكرون لبنان حتى في صلواتهم ودعاءاتهم.

التلفزيونات الخاصة أضافت إلى هذا المنحى التعصبي، المغلف بألف حجة وتلوين ونسبة، إسقاطاً وتعميماً للثقافة الحقة، ثقافة التسلية المبنية على برامج التسلية والظهر والمعلومات السطحية التي لا تستمد قوتها إلا من كونها بُنّت من

## على الشاشة الصغيرة الساحرة.

وقد دلت الأبحاث الميدانية التي أجريت في إطار معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية (فرع الشمال) أن الجهاز التلفزيوني أصبح مصدر المعرفة الأول عند عامة الناس، بعدما انقطعوا عن الكتب والصحف. وبلغت نسبة اقتناء جهاز تلفزيوني، بالنسبة إلى العدد الإجمالي للمنازل، ٩٩,٢٪ من البيوت خلال الربع الأول من العام ١٩٨٢. أي أن كل منزل تقريباً احتوى على جهاز تلفزيوني. وصيحت الحرب والحذر الأمني والتفوق المتناطقي واضحة في هذه الظاهرة<sup>(١)</sup>.

كما أن البحث الميداني ليّاه يبيّن أن معدل مشاهدة التلفزيون، يومياً، في محافظة لبنان الشمالي، بلغ عام ١٩٨٢، ساعتين و ١٧ دقيقة، بدون انقطاع<sup>(٢)</sup>.

ثم ارتفع معدل المشاهدة في محافظة الشمال، عام ١٩٨٩، إلى ساعتين ونصف. أي أنه ارتفع بنسبة ١٠٪ خلال سبع سنوات. ونستج من ذلك أن تقدم المشاهدة التلفزيونية في النفوس كان سريعاً ومطرداً.

وبما أن طابع التسلية والترفيه كان يطغى على برامج التلفزيونات الخاصة فقد نتج عن ذلك معطى معرفي جديد هو تطابق أذواق المشاهدين اللبنانيين، بصفة عامة، مع نمط التسلية والثقافة الهشة التي كانت تُسكب في صحنهم عند كل مساء. فالأشكال والتعابير الثقافية السهلة والسطحية (حيث تشكلت حلقات التسلية ومغذية الوقت في التلفزيونات الخاصة من ٨٠ إلى ٩٠٪ من مجموع أوقات البث، ولا تشكل البرامج الاجتماعية والثقافية والعلمية إلا ١٠ أو ١٥٪ من مجموع فترات البث) سرعان ما تطبع المشاهد بطابعها فيصبح مطبوعاً على هذه الثقافة وميالاً لها ومقتنعاً بها. كمن يعتاد على قراءة جريدة فيتصور، بعد فترة، أن الجريدة تكتب كما يفكر هو، في حين أن الصحيح هو أنه يفكر كما تكتب الجريدة.

وكمحصلة، ضربت الإذاعات الخاصة والتلفزيونات الخاصة، في جلة ما

(١) جريدة السفير: «التلفزيون، صندوق الأحلام للماضي»، ١٥/١٠/١٩٨٢.

(٢) جريدة النهار: «تعود في تلك المعرفة التلفزيونية»، ٢٤/٥/١٩٩٠.

ضربت، المستوى الثقافي العام في البلاد، فأبعدته عن الروح العلمية، كما أبعدته عن الروح النقدية اللازمة للروح العلمية، ووربته بالأفكار والأحكام المسبقة وبالمعارف السطحية المرتبطة بمجتمع الاستهلاك والتسليّة على النمط الغربي الأميركي.

### ٣ - ظاهرة معارض الكتاب

معارض الكتاب كانت تجربة أخرى من تجارب الحرب في لبنان. إذ فاجأنا الصحف بأن معارض للكتاب بدأت تُقام، هنا وهناك، في كل مدن ثم بلدات لبنان، ويتهاافت عليها الزوّار من أبناء المنطقة.

كانت هذه الظاهرة محاولة أهلية لإعادة الاتصال بالثقافة، بعد انقطاع الحرب وبعد الانقطاع عن العاصمة بيروت حيث كانت تُقام، قبل الحرب، كل المعارض والنشاطات الثقافية الهامة.

ففي صيدا وبعلبك والنبطية وزحلة وبعلبك وانطلياس وجونية وجبيل وطرابلس وأميون وزغرتا وبشريّ ومنبارة والبترون أصبحت تُقام معارض للكتاب بشكل دوري.

وقد أحصيت، على سبيل المثال، بالتعاون مع طلابي في الجامعة اللبنانية، لسنة ١٩٨٤ وحدها، مبيع ٣٧,٧٣٦ كتاباً مختلفاً في المعارض التي أقيمت في طرابلس وزغرتا وبشريّ والكورة، و٧٦٪ منها باللغة العربية و ٢٤٪ منها باللغتين الفرنسية والإنكليزية.

كان الأهليون يجاولون، من خلال زيارتهم لمعارض الكتاب بصحبة أولادهم، أن يعبروا عن تعلّقهم بقيمة طائفا اعتاد على احترامها اللبنانيون.

أمّا الكتب الأكثر مبيعاً، بحسب الصنف، فكانت معبّرة جداً هي أيضاً. ثلثا مبيعات معارض الكتاب التي كانت تُقام في الشمال، على سبيل المثال، كانت تقع في أصناف رئيسية ثلاثة هي: كتب الأطفال، ثم الكتب الأدبية، ثم الكتب السياسية.

أن يكون كتاب الطفل الأول في القائمة، وفي ظل الحرب، أمر يحمل دلالة

أكيدة. فني عمق أبحاثهم كان يشعر اللبنانيون، في مختلف الأقطاب والمدن أن الطفل أصبح الضحية الأولى والأكثر تألماً لحروب لبنان الصغيرة والكبيرة. فكان الأهل يحاولون أن يعوّضوا عليه ما خسر من جرّاء الحرب، من خلال إغداق الكتب المصورة وكتب الأسفار عليه. وقد صرّح لنا منظمو المعارض أن أكثر الشارين في مجال كتب الأطفال كانوا من الأهل. فالشعور العميق بالذنب والرغبة في التعويض كانا يحرّكان مشاعرهم.

أما أن يحمل الكتاب الأدبي في المرتبة الثانية فدلالته أن ثقافتنا، بصفة عامة، هي ثقافة أدبية تقليدية، وأنتا متعلّقون بهذه الثقافة التي هي تراثنا الحقيقي. لم تدخل بعد العلوم والكتب العلمية إلى حيز القراءة العامة. لم يحصل ذلك قبل الحرب ولا سمحت الحرب بتدشين هذا النوع الجديد.

لكن ما يزعج وما يؤلّم أن الكتاب السياسي (مذكرات ضابط إسرائيلي أو كتابات فتى بريطاني حول حرب ١٩٦٠ أو مؤلف تاريخي مؤطّيع وحزبي، الخ) كان له الشرف في نيّو المرتبة الثالثة. والغريب أنه ما كانت النفوس تهديّ قليلاً حتى يكتشف سلاح جديد لتأجيج الحرب النفسية وإبقاء التوتر على حاله. فالتاس كانوا يبحثون في الكتب عن أجوبة لتساؤلاتهم، ولكن الكتب السياسية الإيديولوجية، كانت تدفعهم أكثر فأكثر نحو الحرب.

#### ٤ - الثقافة في المحافظات

يُقال إن من حسنات الحرب في لبنان أنها أدّت إلى انتعاش الريف والمحافظات البعيدة.

ربما هذا صحيح على الصعيد العمراني. لكن على الصعيد الثقافي المسألة ليست بهذه السهولة ولا اعتد أن النجاح كان كبيراً.

ما الذي حصل بالضبط وما هو نمط الثقافة الذي نجده اليوم، على سبيل المثال، في المحافظات البعيدة عن العاصمة بيروت؟

إن النشاط الثقافي في مدن وبلدات المحافظات يرتبط إلى حدّ بعيد بنشاط حاضرة المحافظة الإقتصادي. فلم يحصل على الاستقلالية النسبية التي عرفها في العاصمة بيروت قبل إندلاع الحرب.

هذا لا يعني أن هذا النشاط تجاري، بل يعني ذلك أن الذين يتعاطونه ويحسونه هم، بشكل أساسي، من أبناء الطبقة البورجوازية؛ مما يعني أن هذا النشاط يتميز بشيء من الليبرالية والانفتاح ورغبة في تقليد ما هو رائج في سوق النشاطات الثقافية عبر العالم عموماً وعلى صعيد المسرح البيروتي خصوصاً.

فالنشاط الثقافي في المحافظات بقي، طوال الحرب، نشاطاً مستورداً من حيث مضامينه. ومن حيث شكله أيضاً بقي مستوحى من تجارب الآخرين. فالمحاضرة أو الندوة - والتي هي أكثر التمايز الثقافية كلاسيكية - كانت الأشكال الأكثر رواجاً... والأكثر روتينية بالنسبة إلى جمهور بدأ يعتمد عليها وتتضاءل أعدادها.

أما المضامين الجديدة والمتكررة فلا رغبة في الغوص فيها عملياً، حتى إن بعض الموضوعات - الكلاسيكية في العاصمة - تُعتبر حساسة في المحافظات، ويعتمد عليها عادة المسؤولون عن الأندية والجمعيات الثقافية التي هي - وهنا سرّ الموضوع - في غالبية الأحيان، جمعيات خيرية أو منبثقة من جمعيات خيرية.

وما أن الجمعيات الخيرية تسبح عادة في بحر الأغلاقيات المحافظة، لذلك فإن الجمعيات الثقافية التي تدور في فلكها الذهن تُسم بالحمسة والابتعاد عن الموضوعات غير المفكر فيها تقليدياً.

فالنشاط الثقافي في المحافظات كان يتوغل أساساً الترفيه عن النفس، لا الإتيان بشيء جديد على الصعيد الفكري. ومستهلكه يأتي إليه من باب الاستمتاع بوقت الفراغ عنه، لا من باب أسئلة ومهم يبحث لها عن أجوبة.

فالنشاط الثقافي تراثي - تقليدي أو كلاسيكي - تقليدي ويخضع، بعضه عامة، لحيزات العقلية المحلية التي يحسها الشأن المحلي قبل سواء والتي لا تخرج عن هذا المدار في مجملاتها كافة.

وفروع الجامعة اللبنانية التي نشأت في عواصم المحافظات (صيدا، زحلة، طرابلس) بعد العام ١٩٧٧، والتي كان يقع على أكتافها قسم كبير من المسؤولية في خلق مناخات ثقافية جديدة، وقمت في التقليديّة هي نفسها، عاكسة المعادلة المحلية التي وُجِدت فيها دون أن تستطيع أو تعمل على تغييرها.



فالمعادلة العامة، فيما يخص النشاط الثقافي في المحافظات، هي الآتية: هناك نمطان ثقافيان أساسيان يودان، نمط ثقافة الوظيفة ونمط ثقافة الـ prestige (الوجاهة المشرقة).

ثقافة الوظيفة هي تلك الثقافة التي يروجها المثقفون، الموظفون في المؤسسات التعليمية، الرسمية منها والخاصة، والتي ينقلها إلى الطلاب في المدارس والجامعات، الأساتذة والدكاترة على حد سواء.

تتميز هذه الثقافة بأنها ثقافة نقلية، تقوم على استيعاب وتكرار الثقافة العالمية التي يتجهها الغرب والتي يروجها هذا الغرب على أساس أنها المقياس الموضوعي للتقدم والحداثة. لذا فالإبداع غائب في هذه الثقافة التي تعتمد بشكل أساسي على التأويل وعلى تقاطع المعلومات والمعارف، انطلاقاً من مصادر وأديبات كلاسيكية.

ثقافة الـ prestige هي تلك الثقافة التي تروجها الأندية والجمعيات والروابط الثقافية والتي تعتمد، بشكل أساسي، على استهلاك التمايز الثقافي المتجذّر خارج المدينة، أو تلك التي يروجها المثقفون المحليون والتي يقلّدون فيها التهاج العامة المعروفة.

تتميز هذه الثقافة بأنها ثقافة نقلية أيضاً، لا تعتمد الإبداع، بل تكفي بالاستهلاك، لاعتقادها أن الثقافة حاجة ضرورية لملء أوقات الفراغ بالنسبة للإنسان المعاصر، المتعلم. تسم ثقافة الـ prestige بالطابع المعنوي، فهي واجب على ابن المدينة أو شبه المدينة. وهي واجب وانتفاء رمزي لطبقة المتعلمين والميسورين بصفة عامة. فالتعلم أو الميسور عندنا يعرف عن نفسه من خلال إنشائه إلى هذا الناحي الثقافي أو ذاك. وهكذا يصبح الجاهل من مكوّنات هذه الثقافة الرمزية والمعنوية.

الثقافتان، ثقافة الوظيفة وثقافة الـ prestige، محسوتان على الثقافة المائلة، لا على الثقافة الشعبية. فأفئتها البعيد هو تمييز فئة المتعلمين والمثقفين، بالتراتبية التي وضعتها هذه الطبقة لنفسها.

الثقافتان، ثقافة الوظيفة والإرتزاق وثقافة الـ prestige والجاهل لا تطرحان

على نفسها حاجس الإبداع ولا ضرورة الإنتاج . بل إنها تقومان على استهلاك وتعميم متوجت ثقافة آتية من الخارج ، من خارج المدينة والبلاد . تماماً كما هو الحال بالنسبة لسائر المتوجت الاستهلاكية التي يعيش عليها مادياً ومعرفياً أبناء العالم الثالث الذي نسمي إليه .

تطغى على ثقافة الوظيفة عقلية الموظفين المعروفة بساهلها الذي يصل إلى حد الكسل في الكثير من الأحيان . كما يطغى على ثقافة الوظيفة هم الارتزاق وبذل الحد الأدنى من الجهد المطلوب .

أما ثقافة الـ prestige فتطغى عليها عقلية رجال الأعمال ، الديناميكية ، والباحثة عن الملفت والرنان . كما يطغى عليها في بعض الأحيان الطابع التجاري الذي هو ملازم لعقلية رجال الأعمال الحديثة .

تتألف الثقافتان المذكورتان ، ثقافة الوظيفة وثقافة الـ prestige لكونهما تسبحان معاً في بحر واحد هو بحر التقليدي واستهلاك هذا التقليدي . إنها بحاجة إلى بعضهما : فالمثقف الموظف بحاجة إلى شحنة الجاه التي يضيفها عليه ارتياده أمكنة ثقافة الـ prestige ، حيث إنه لم يبق له من الثقافة سوى الجانب المعنوي والرمزي ، والمثقف الناشط في إطار الأمكنة الخاصة بالـ prestige الثقافي للمدينة أو للبلدة هو بحاجة إلى متف الوظيفة لكي يقي طاحونه عاملاً . فهو يتعامل مع هذا الأخير من منطلق معرفته بحاجة متف الوظيفة إليه وإلى منابره ، فيعرض عليه قانون اللعبة الثقافية كما يراه هو : يريد أن تكون مجتابة ، تتعلق بالمحاضرات والتدوات ويربطها بمفهوم عمل الخير . ويريد بالمقابل أن تخضع لبطاقات مسفرة عندما يتعلق الأمر بالفرق والعروض القادمة من خارج المحافظة ، ويربطها في هذه المناسبة بالمفهوم التجاري العام .

تدفع ثقافة الـ prestige جاعاً لمثقف الوظيفة المحلي ، وتدفع مآلاً لحامل المتوجت الثقافية المستوردة من الخارج .

لذلك ، وضمن إطار ضيق الأفق الموضوعي والذاتي للثقافة ، تبقى هذه الأخيرة في المحافظات البعيدة عن العاصمة ، نشاطاً لا أثر حقيقياً له في الحياة اليومية ، هامشية ، طبقية في الإنتاج وغير معنية بالإبداع ، تجتر وتكرر وتنقل إلى

ما لا نهاية عن الخبر، في جوٍّ من «المعجزة» والاهتمام الرخيص، والتعظيم الكلامي والتباهي.



ختاماً، أرى أن الثقافة في لبنان، في زمن الحرب، كانت تدور في حلقة مفرغة كبيرة:

- كانت مطوّفة سياسياً وإيديولوجياً بمفهوم التعددية الثقافية بمعنيهِ الأصيل والمعكوس.

- كانت تعيش تحت هيمنة إذاعات وتلفزيونات خاصة تعمل على تمهيق الهوة السياسية بين المتصارعين، كما كانت تجعلهم يعتقدون على وجبات ثقافية هشة وسطحية ومتحيزة.

- كانت تشهد ردّات فعل أهلية سليمة ومشرفة سرعان ما يتأمر عليها بعض دور النشر المفرغة والعاملة على بثّ بذور الشرقة والخلاف.

- أمّا انتقال النشاط الثقافي إلى خارج العاصمة فلم يتمدّ كونه انتقالاً كمياً لعدد من النشاطات من غير أن تتطور لا نوعياً ولا إبداعياً بسبب طغيان النقي التقليدية في المحافظات وتجمّرها.

كيف ستكون صورة المستقبل؟

مرحلة الحرب كانت قائمة وعقيدة، ومرحلة ما بعد الحرب تبقى رهن النقلة النوعية التي تنتظر المجتمع اللبناني في المستقبل.

## الفصل الثامن

### الصوملة: زوال الدولة

إذا كانت الـلبنـة نموذج الحروب الأهلية المفضلة على مقاس بلدان العالم العربي والتي تميّز بتعدد الديني والطائفي، وتنوعها الثقافي، يتضح يوماً بعد يوم أن الصوملة هي نموذج الحروب الأهلية المفضلة على مقاس بلدان القارة الأفريقية حيث التعدد القبلي والتنوع العثاري.

فالحروب الأهلية التي شهدناها وشهدها القرن العشرون تميّز بنموذجيتها حيثما تنشب، إذ تتحدّد أطرافها طبقاً للمعطيات المحليّة من جهة وطبقاً للمعطيات الإقليمية من جهة ثانية.

فلا حروب أهلية تقع بالصدفة استجابة لرغبات الفرقاء المحليين، مع العلم أن التناقضات المتضجرة موجودة، بالقوة والاستعداد، في جميع بلدان العالم الثالث. فلا تقع الحروب الأهلية إلّا حيث تتوافر الظروف الإقليمية لتضجرها، فذلك أن وفرة المساعدات الخارجية و شحن الأسلحة والاعتدة العسكرية تلعب دوراً يوازئ في أهميته تحفيز الصراع الداخلي. لذلك يمكننا أن نقول، من دون تردد، إن جميع الحروب الأهلية التي عاشها القرن العشرون في العالم الثالث هي حروب إقليمية أهلية. يكفي أن نستعرض نماذج الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا لكي نتأكد من صحة هذا الاعتقاد.

وفي حين أن الـلبنـة أُخرجت لتكون أحد نماذج الحروب الأهلية الأساسية في العالم الثالث، يتبين لنا أن الصوملة تتجه لأن تكون النموذج الأكثر بؤساً للحروب الأهلية في العالم الرابع. فها معنى أن تنشب حرب أهلية في بلد يبلغ معدّل الدخل القومي للفرد فيه ٢٨ دولاراً سنوياً فقط لا غير، إلا بلوغ قعر

الهاوية الذي ما بعده قمر!

## ١ - من الدولة إلى العشيرة

تتمثل أبرز خصائص الصوملة بالتدمير المنهجي الذي أصاب الدولة في بلاد الصومال بعد فرار محمد سياد بري ومقاتلوه العاصمة مقديشو في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٩١، إثر دخول مقاتلي حركة مؤثر الصومال الموحد إليها واستيلائها على السلطة.

بعد هذا التاريخ توقفت نهائياً الخدمات العامة في البلاد وغادر الدبلوماسيون العاصمة الصومالية واحتلّت السفارات وغادر الموظفون المؤسسات الرسمية جميعها. وقد تزامن هذا الحدث الفريد من نوعه في تاريخ الحروب الأهلية مع موجات متتالية من الجفاف ضربت شمال البلاد، المنطقة الأكثر غنى على الصعيد الزراعي حتى ذلك الحين، فانعكس الأمر بليدة وضيقاً ثم مجاعة زاحقة حصدت عشرات الآلاف (خاصة في صفوف الأطفال). وفي غياب مؤسسات الدولة غاب نهائياً الطرف الموكل إلى مهمة حماية أفراد المجتمع كافة. ذلك أن الفصائل المسلحة في البلاد (وهي الحركة القومية في الشمال والجيش الوطني الصومالي في وسط البلاد وحركة مؤثر الصومال الموحد في العاصمة مقديشو وفي الجنوب)، اكتفت بالاستيلاء على السلطة وبمحاربة الوحدات المتبقية من جيش سياد بري، من دون الاهتمام بالشأن العام ومن دون تقديم بديل عن الدولة السابقة.

صحيح أن الدولة السابقة كانت قائمة على نظام ديكتاتوري مستند إلى عشيرة الماريجهان (عشيرة سياد بري) لكنها كانت في المقابل تزمن حدّاً أدنى من الهيكلية الإدارية. فبذل الإطاحة برجال النظام السابق والاستيلاء على أجهزة الدولة بنية تفعيلها وإعطاء هوية جديدة لمؤسساتها، قامت الفصائل العسكرية المناهضة لحكم سياد بري بتفويض أسس السلطة العسكرية السابقة واستبدالها بسلطة عسكرية أخرى، ميليشياوية الطابع والذهنية وعشائرية الهوية. فلو عدنا بالذاكرة إلى ما حصل في نموذج الحرب اللبنانية وقلّارته بما حصل في النموذج الصومالي للاحظنا أن الفرق كبير بينهما. ففي حين أن اللبنة عنت استقواء

الفصائل المسلّحة والمليشيات العاطفية على الدولة، من دون نغيب جوهرى لهذه الأخيرة - حيث بقي المجتمع المدني حياً يرزق ولو على أساس تحركات معجزة في بيروت وطرابلس وجونية وجبيل وصيدا - فقد عنت الصوملة في المقابل أن الفصائل - العشائر المسلّحة الصومالية شطبت الدولة نهائياً من الخريطة السياسية.

فاللبننة شهدت استقواء ميليشياويّاً على الدولة وعلى السلطات الدينية المحلية عندما لم تواكب الخطاب الإيديولوجي الميليشياوي، ولكنها لم تمن غياب الدولة الكلي. فمناصر الشرطة كانت تتجنب إظهار أسلحتها في الأحياء المختلفة، تفادياً للاحتكاك بطراويس الميليشيات المسلّحة المنتشرة فيها، لكن المخاطر بقيت مفتوحة في كل أنحاء البلاد ولم يطالب أحد بإغلاقها على سبيل المثال. وعملة الدولة اللبنانية ومدارسها وجامعتها وجواز سفرها وإخراج قبحا وسجلاتها العقارية بقيت معتمدة طوال سنوات الحرب اللبنانية.

في المقابل لم تحض ثلاثة أشهر على سقوط نظام سيد بري في الصومال حتى اختفت كل معالم الدولة وأغلقت واحتلت المدارس والوزارات ونبت الطاولات والكراسي والمكاتب والمعدات المختلفة من المؤسسات الرسمية وتمّ توزيعها على المقاتلين وعلى زعماء عشائريهم.

فالمقاتل الصومالي، كما روى مراسل مجلة لوموند دبلوماسيك<sup>(١)</sup> مستعد لتدمير جهاز تكنولوجي بقيمة مائة أو مائتي ألف دولار (مولّد كهربائي كبير مثلاً) لمجرد أنه يظنّ أنه سيحصل من جزاء ذلك على مائة أو مائتي دولار. ولا بد هنا من التذكير بأن نسبة الأمية في الصومال تبلغ ٩٢ في المئة من مجموع المواطنين. فالمقاتل الجاهل يدمّر المعدات ذات المنفعة العامة ويقطع الكهرباء عن أهله وذويه وأبناء قومه وما من مجتمع مدني ليؤمّنه علناً أو ليشتبه سرّاً لفعله هذه، كما كان يحصل في النموذج اللبناني.

لم يدافع أحد عن الدولة في الصومال وعن حقّها في الوجود، بغض النظر عن النظام السياسي المسك بزمام أمورها، في حين أن حق الدولة في لبنان كان

*Le Monde Diplomatique*, août 1992, p.27.

(١)

مصوناً باستمرار والمطالبة بعودتها وبعودة الشرعية أصبحت تطلق شعبياً وعلناً اعتباراً من العام ١٩٨٥ بعد نشوب حروب الميليشيات فيها وبينها وضمن المنطقة - الوطنية أو المحررة - الواحدة . وحادثتا حرق سرايا طرابلس وبعليك لم تكونا من فعل لبنانيين، كما هو معروف، بل من فعل غير لبنانيين .

فالنسيج القبلي والمشارقي هو في أساس نموذج الصوملة في حين أن النسيج المدني - على ضعفه - كان في أساس نموذج اللبنة . أما إذا تابعتا المقارنة وقابلنا بين الصوملة والقبرصة فإننا نلاحظ أن الحرب الأهلية القبرصية التي نشبت عام ١٩٧٤ لم تستهدف الدولة بل هدفت إلى إنشاء دولتين بدلاً من واحدة، الأولى للأتراك والثانية لليونانيين . أي أن ضرب الدولة لم يكن في جوهر القبرصة، بقدر ما كان همّ المتصارعين تغيير أسس نظام الحكم . وتزامنت القبرصة كظاهرة مع وجود نسيج مدني متبلور إلى حد ما، لا مع نسيج عشائري أو قبلي . لذلك فاقترام الدولة وشرطها شطرين كان عنوان العمل السياسي الذي قاده الطرف التركي بدعم من الحكومة التركية وسرعاية ضمنية من السلطات البريطانية في قبرص .

أما البلقنة وما تيست به من حروب أهلية عبر القرنين التاسع عشر والعشرين فإنها تقوم على خلاف على الحدود المرسومة . فالإمبراطوريات المختلفة، بما فيها السلطنة العثمانية، التي سرحت ومرحت في هذه البقعة من الأرض في أوروبا الشرقية، تركت بصماتها على الحدود السياسية والبشرية لبلاد البلقان، بحيث أن التهجير شبه الدائم كان من أهم ثوابت البلقنة : تهجير البشر وتهجير الحدود التي يُسمح لهؤلاء البشر في إطارها بالسباحة وبحرية العمل والمعتقد . لذلك فالبلقنة تختطف بدورها عن الصوملة في أنها تقوم على مجتمعات مدنية وإثنية غخطفة تسعى وراء بناء دول، وراء حدود آمنة، على أساس وحدة الإثنية وصفاتها (ما يعني رفض الآخر والاندلاق إلى المتصرية) .

فالبلقنة، مثلها مثل القبرصة، تسعى إلى ترسيم جديد للحدود بغية إنشاء دولة ذاتية، خاصة، ومن لون إثني وثقافي واحد . أما التدخل الخارجي، تدخل القوى الاستعمارية سابقاً والقوى الإقليمية راعناً، فهو أقوى وأفضل بكثير في

نموذج القبرصة منه في نموذج البلقة.

غير أن البلقة والقبرصة والبلقة تختلف عن الصوملة في كون أسس مجتمعاتها المدنية متبلورة نسبياً وفي أن نسيجها الاجتماعي والسياسي يجعل من أئقي الصراع، صراعاً على الدولة ومن أجل السيطرة عليها وعلى أجهزتها أو صراعاً من أجل إنشاء بديل مفترض لها على قسم من أرض الوطن السابق، في حين أن الصوملة عنت القضاء على الدولة والعودة إلى رحم العشرة الأم.

لم تحفظ قوى محمد فارح عبيد من الدولة السابقة سوى ببعض المعدات العسكرية (دبابات، شاحنات، أسلحة مختلفة) وبالإذاعة. وهدف الاحتفاظ بالإذاعة كان الحفاظ على السيطرة على سوق الأفكار السياسية في العاصمة وضواحيها. ومفهوم الخدمة العامة غاب كلياً عن أعمال المتحالفين - المتصارعين على السلطة في الصومال وأضحى أئقي الحرب الأهلية يقف برؤيته عند حدود العمل العسكري الميليشياري والإنتاج الإيديولوجي العشاري حيث إن القوى التي تسيطر على العاصمة مقديشو وعلى إذاعتها تنتمي كلها إلى عشيرة واحدة هي عشيرة الهوية، تختلف فيها بعد فخذان منها على الغنيمة فاقترسها وشطراها إلى شطرين (فخذ هبر جدر - سعد الذي ينتمي إليه محمد فارح عبيد وفخذ أبغال الذي ينتمي إليه علي مهدي محمد الذي نصبه أعيان قبيلته المناهضة لسياد بري رئيساً مؤقتاً بعد طرده من العاصمة، فتأثرت نائبة محمد فارح عبيد الذي كان يتعقب الرئيس الأسبق سياد بري في جنوب البلاد والذي كان يعتبر أن رئاسة الصومال من حقه هو دون سواه). وتقول نجوى أمين الفوال في هذا الصدد:

«وبنهاية عام ١٩٩٢، صار الصومال عملياً مجزأً إلى خمسة أجزاء منفصلة عن بعضها البعض كلية. فالشمال ينضج للحركة القومية التي أعلنت انفصاله، والمحافظات الشرقية والوسطى تحت سيطرة جبهة الخلاص الديمقراطي والعاصمة وما حولها تحت السيطرة المتنازع عليها لحركة المؤتمر. أما باقي المناطق الجنوبية والجنوبية - الغربية فتتوزع بين الحركة الوطنية ومركزها كيسايو، والحركة الديمقراطية ومقرها بيداره. وهذا بالإضافة إلى قوات سياد بري ومركزها بارديرا. وليس لهذه التكتلات السياسية والعسكرية سلطة فعلية إدارية، أو مؤسسات تدير



بها شؤونها. كما أنها لا تمتلك رؤية سياسية أو برامج للإصلاح السياسي. وهي في أساسها تعبيرات عن قبائل كبرى. ومع ذلك فلا تخلو كل فصيلة من انشقاق طولي يعكس مصالح وتوازنات مختلفة لقروع القبيلة. ويعبر الصراع فيها بينها عن صراع على السلطات والامتيازات، دون الاكتراث بالمصالح القومية للصومال ومستقبله<sup>(١)</sup>.

تجدر الإشارة هنا إلى أن مجلة جون أفريك التي تصدر في فرنسا (عدد ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢) قد أحصت توزع الصوماليين حالياً على ثلثي عشر مختلفة، ما عدا فروعها، تباع زعماءها مياومة سياسية كاملة.

أهم هذه العشائر هي الأسحق في الشمال والأوغادين في الجنوب والهووية في الوسط. وقد انتقل ضباط وعناصر الجيش السابق، بعد هزيمته، كل إلى عشيرته الأساسية، بسلاحه الكامل، بحيث أصبح الشعب كله تقريباً مسلحاً.

لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الحركات السياسية المختلفة بما فيها التحريرية والقومية، تحفي تحتها مصالح عشائرية بحتة تماماً كما كانت الحال في لبنان خلال الحرب الأهلية حيث كانت تسميات إيديولوجية مشابة ترمي إلى تمويه هوية الطوائف المتناحرة.

فالتبج الاجتماعي، القبلي في الصومال والبطائفي في لبنان، هو الذي يؤسس لطبيعة الحرب الأهلية، حيث إن أمور السياسة والاقتصاد والثقافة تتمحور في كل بلد تنشب فيه حرب أهلية، على أساس البنية الاجتماعية وشكل الوعي الذي يلازمها. ففي بلدان العالم الثالث كلنا تقليديون، ولكن لكل تقليدية من تقليديتنا نكهة مختلفة. فتقليديات الشرق الأوسط مبنية على أنظمة الأديان والطوائف. أما تقليديات أفريقيا السوداء فمبنية على أنظمة القبائل والعشائر القديمة جداً في القارة الإفريقية. ففي بلاد الصومال ينطق الشعب كله بلغة واحدة ولا خلاف لغوياً لكي يتأسس عليه الصراع الأهلي. وفي الصومال أكثر من ٩٠ في المئة من الشعب يدين بالإسلام السني ولا خلاف دينياً أو طائفاً لكي يتأسس عليه الصراع الأهلي. لكن في الصومال تنف العشييرة وراء الهيمنة

(١) مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٢، نيسان (إبريل) ١٩٩٣، ص ٢١٠.

على السلطة بغية الاستفادة من مفاصلها وخدماتها.

وسيتأريو تحليل ابن خلدون لهذه المسألة والذي وضعه في مقدمته الشهيرة لم يتبدل أبداً.

## ٢ - جذور اهتراء الدولة

كيف وصلت الدولة في الصومال إلى هذا الوضع، مع أن استقلال دولة الصومال أعلن عام ١٩٦٠ ومع العلم أن ثلاثين سنة تفصل بين هذا التاريخ وبين نشوب الحرب الأهلية في العام ١٩٩١؟

لقد أعلن إنشاء جمهورية الصومال في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٠ حيث تمّ دمج إقليم الشّال (الذي كان تحت الانتداب البريطاني حتى ذلك الوقت) مع إقليم الجنوب (الذي كان يخضع سابقاً وحتى آخر الحرب العالمية الثانية للانتداب الإيطالي). أمّا المنطقة الخاضعة للانتداب الفرنسي في أقصى الشّال فقد حصلت على استقلالها تحت اسم جيبوتي ولم تنتمج بشقيقتها الآخرين.

بدأ الصراع السياسي في الصومال منذ أول سنة للاستقلال. فقد عمل حزب وحدة الشباب الصومالي، الجنوبي المنشأ والمويدة، على دفع أحد أبرز أعضائه إلى رئاسة الحكومة. ثم تمّ اختيار مقديشو في الجنوب كعاصمة للبلاد واستأثر الجنوب بـ ٦٧ في المئة من مجموع مقاعد البرلمان الناشئ.

إضافة إلى ذلك استندت أهم الوزارات إلى جنوبيين، وكذلك القيادة العليا للجيش والشرطة في البلاد.

هكذا أن الاستقلال بأولى بلمور الفتنة التي زرعها الإيطاليون والبريطانيون في الصومال قبل مغادرتهم البلاد، وتناماً كما حصل في جزيرة قبرص إبان حصول هذه الجزيرة الوادعة على استقلالها في العام ١٩٥٩.

فالاحتلال الداخلي للمعالجة السياسية كان القبلة الموقوتة التي كان لا بد أن تنفجر يوماً ما.

وكما حصل في قبرص ولبنان وأنغولا وموزامبيق والسان سلفادور وغواتيمالا وهندوراس وكيمبوديا وفي جميع البلدان الصغيرة التي أخلاها الاستعمار على

مضى في الحمسينات والستينات من هذا القرن، فإن الأهليين خضعوا للعبة المسمومة في حياتهم السياسية وعملوا على تعميمها بدل العمل على استئصالها. ففرق لبنان في اللعبة الطائفية التي رعاها الانتداب الفرنسي في كل من لبنان وسورية، وغرق القبارصة في اللعبة الإثنية التي زرعها الاستعمار البريطاني قبل منح جزيرة أروديت استقلالها، وغرق الصومال في لعبة الصراع بين الجنوب والشمال التي هي لعبة خطيرة جداً لصراع بين عشائر الجنوب وعشائر شمال البلاد لم يكن يدرك مدى خطورته في ذلك الحين إلا أخصاصيو الأنثروبولوجيا في المخابرات البريطانية والفرنسية والإيطالية بالنسبة للبلدان المذكورة.

ففي الصومال، كما في لبنان وقبرص، عمل أصحاب الامتيازات على تعميم المؤة بينهم وبين إخوانهم في البلاد على أساس زيف في الرؤية العامة.

وبدل أن يعمل الطرف الحاكم في الصومال على ردم المؤة بين الجنوب والشمال اتكّب على تعميمها بإسناد غالبية الوظائف وامتيازات التجارة، عبر مرافق ومطار مقديشو، إلى متفعين من فئة واحدة تنتمي بمعظمها إلى عشائر الجنوب وأنفاذها وبذلك أفندت اللعبة السياسية في البلاد.

كان في الإمكان، لو توافر الوعي الشعبي الكافي بين الصوماليين واللبنانيين والقبارصة وسواهم من الشعوب الصغيرة التي ابتليت بالحروب الأهلية، أن لا يتم الخضوع، جماعياً، للهدية المسمومة. ولكن قلّة الوعي السياسي على صعيد عامة الناس كما على صعيد زعمائهم السياسيين، وطمع الاستغادة من الفرصة المتاحة، سمحت لجبل واحد، في جميع هذه البلدان، ومن فئة واحدة، بالاستغادة والانتفاع، وأدت بالجبل اللاحق، بكامل فئاته، إلى الهلاك وخسارة الأوطان.

لذلك فالبلدان الصغيرة، إنان خروجها من تحت إبط الانتداب، بقيت صغيرة في معظمها ولم تعمل على استئصال الأمراض المزروعة في جسمها بل تركتها تنمو واستتمت بها وتكلم حكامها الفصحاء عن «خصوصيات عملية» وعن «فرص متاحة» إلى أن جرفت الحروب الأهلية معظم هذه البلدان الصغيرة، في القارات كافة، ما عدا نيكاراغوا، حتى الآن.

لذلك، فمسؤولية الحروب الأهلية في بلدان العالم الثالث تقع بالتساوي على المستعمرين الذين زرعوا القنابل الموقوتة أيام لم تكن بعد ولدنا أو أيام كنا أطفالاً، وعلى الجيل الذي كان آنذاك في السلطة في هذه البلدان والذي لم يرَ - وهذه كارثة - أو رأى وسكت - وهذه كارثة أكبر - المرض المزروع في جسم بلاده السياسي والاجتماعي.

فمن الجسم الاجتماعي تأتي الأمراض السياسية في بلدان العالم الثالث. والمستعمرون القدامى والجند يعرفون ذلك تمام المعرفة.

تتبع المشاكل السياسية، في شكل عام في الغرب الأوروبي والأميركي، من الحقل الاقتصادي. ولذلك فإن السياسة والاقتصاد توأمان لا ينفصلان في الغرب (المال والسلطة).

أما في بلدان العالم الثالث، على وجه الإجمال، فإن المشاكل السياسية تنبع من الحقل الاجتماعي. ومن هنا دكتاتورية الأنظمة فيها والتي تفرض الأمور فرضاً وتعتمد كلها، بشكل أولي وأساسي، على أجهزة المخابرات (التركيبة الاجتماعية والسلطة). فالخوف من المجتمع هو خوف بنيوي في هذه البلدان، بمعنى أنه ينبع من الإدراك الدائم للطرف الحاكم أن الامتياز الذي يحصل عليه يعني، على صعيد الفئة التي هي خارج الحكم، غيباً.

لذلك، مع مرور الزمن وتراكم الأحقاد والكراهية، تتوصل البلاد، عند أولى بوادر الضعف في الحكم، إلى الحروب الأهلية حيث لا خيار موضوعياً آخر. فأهل الجنوب الصومالي، المنضون تحت لواء الحكم، مارسوا الامتياز علناً، مطلق السنين، تحت مظلة عبد الرشيد شارماركي، ومارسوها خفية وتسترًا، مع سياد بري، منذ مطلع السبعينات حتى مطلع التسعينات.

كانت الحرب الأهلية أن تنشب في الصومال في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٩، إثر اغتيال الرئيس شارماركي وإبان تصاعد الغضب الشعبي، إلا أن انقلاباً عسكرياً سريعاً وسليماً وضع حداً للامر وتخلص من إنشاء المجلس الأعلى للثورة بقيادة سياد بري أعاد من الشبك ما تم إخراجهم من الباب.

فعلدت حليلة إلى عاداتها القديمة واستأثر الجنوي سياد بري بالسلطة أكثر من

في قبل وعين أبناء عشيرته وعشيرة أخواله في المراكز الحساسة وتم تطهير الإدارة رويداً رويداً من العناصر الشبالية. فباسم الثورة وباسم الاشتراكية عمل حكم سيد بري على تعميق الخلاف في نفوس أبناء البلد الواحد - نظرياً - وازدادت المسافات بين طرفي المجتمع في الصومال، فأصبح الشبالي يشعر أكثر وأكثر بالغبن اللاحق به وازداد غرور أهل الجنوب، إلى أن أصبحت اليوم حقيقة، حيث أعلنت الحركة الوطنية الصومالية في شمال البلاد قيام «جمهورية أرض الصومال» (Somaliland) في أيار (مايو) ١٩٩١.

طبعاً حاول سيد بري، ككل الديكتاتوريين العرب والأفارقة، طوال فترة حكمه الطويلة (أكثر من عشرين عاماً) أن يمسك بزمام اللعبة السياسية بكل تفاصيلها، من خلال الإمساك بقيادة المناصب الرئيسية في البلاد وفي ظلّ تغيب مقصود لأي رقابة أو قيود دستورية على سلطة الحكومة المركزية أو على رئيسها. فسيد بري كان رئيس الدولة والقائد الأعلى للجيش ورئيس المجلس القضائي ورئيس مجلس الوزراء والأمين العام للحزب (الواحد) الحاكم.

خسة مناصب أساسية حاول من خلالها إطالة عمر اللعبة الفاسدة في البلاد فبدأت ردة الفعل الشعبية الأولى في الصومال بالتمعاد الناس عن السياسة وعدم المجلس لها لعلمهم بزيغ اللعبة ويتمويه الحفائق (كما حصل منذ سنوات في بلدان أوروبا الاشتراكية)، ثم انقلب هذا الموقف إلى حقد مبطن وشعور بالغبن كبير في أوساط الشبالين، فانتفصل هؤلاء معنوياً عن دولتهم وعادوا إلى وعيهم العشائري كبديل دافئ. تحية آمالهم السياسية (كما عاد أبناء البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية سابقاً إلى الانتباه الديني أو إلى أحضان الانتباه الإنشائي).

فالأمر، ظاهرياً، كانت ممسكة، ولكن هروب النفوس من الدولة التي لم تكن تمثل بالعدل مصالح الجميع تعمق في الصومال مع أول محاولة انقلاب، عام ١٩٧٨، إثر هزيمة حرب أوغادين مع إثيوبيا، والتي قلعتها ضباط يتمنون إلى عشيرة جبرتين. ثم ازداد الحقد الشعبي عندما وقع سيد بري على اتفاق سلم مع ليس أبابا مما سمح له باستفراد كل المجموعات الصومالية الشبالية المناهضة له والتي كانت قد لجأت إلى إثيوبيا، والانتقام الوحشي والأعمى من الرجال والنساء

والأطفال دوناً وروادع أخلاقية أو إنسانية، بعد نيسان (إبريل) ١٩٨٨ .

هكذا يتبين بوضوح، مرة أخرى، أن صاعق تفجير الحرب الأهلية في الصومال من طبيعة إجتماعية . فالمصيبة التي كانت تحرك أفكار وأعمال سيد بري كانت أفكار وعيه العشائري . ومناخه عصبية أهل الحكم تصاعدت على أساس حرمان عشائر الهوية والإسحق والمجبرتين من السلطة لصالح تحالف عشيرة الدارود الكبرى الذي كان يضم أنغاداً كاللاريجان ودولباهتي والأوغادين .

فالمشكلة في البنية الاجتماعية (نظام العشائر) وفي إفرازاتها المعرفية (صراع المصيبات) التي لم تسمح أيام سيد بري بتبلور وعي وطني جماعي، والتي لا تسمح أيضاً اليوم بقيام وعي وطني جماعي على يد الذين ناهضوه وقاوموه (محمد فارح عبيد وعلي مهدي محمد) حيث عاندوا بالمشكلة، من حيث لا يدرون، إلى حيث كانت في الأساس، ولكن بشكل مقلوب .

### ٣ - بناء السلطة على حساب الدولة

ما حصل في الصومال، إذًا، منذ منح الاستقلال الصومالي للبلاد، هو بناء للسلطة على حساب الدولة . فكلّ الأساليب مسموح بها عند الماكيافيليين في العالم الثالث حيث تكثر الديكتاتوريات المعلنه وغير المعلنه .

والخطأ المميت الذي ترتكبه البلدان الصغيرة في العالم الثالث أنها لا تنسّ إلى أهمية بناء الدولة على أسس متينة وديموقراطية .

فلماذا أن يقوم الحكّام فيها ببناء دولة قوية بمعنى سلطة قوية فيخدو الحكم في واد والمجتمع في وادٍ آخر، كما حصل في الصومال، وإنما أن يقوم الحكّام فيها بنقل الطوائف أو العشائر إلى السلطة، فيخدو الحكم صورة حكم ولا يتبلور شكل المجتمع المدني ولا يتصلّب عوده، كما حصل في لبنان وقبرص .

فالدولة مؤسسة سياسية اقتصادية ثقافية اتصالية كبرى تفرز المجتمعات المدنية . والمجتمع المدني هو الذي يحقّق في الممارسة العملية واليومية الحرية والمساواة . وحيث لا دولة حديثة لا وجود لمجتمع مدني وبالتالي لا وجود لحرية ومساواة، وبالتالي لا مجال لتفتّح الديموقراطية وتبلورها .

لذلك فعندما تطلّق الصومال الدولة بأجهزتها وإداراتها كافة فإنها تطلّق الوحدة الوطنية، حيث إن اعتناق نظام العشائر يعني الانغلاق على تعديّة في الأنظمة الأحادية يستحيل من خلالها ربط الأفراد على صعيد القاعدة.

فالأنظمة العشائرية أنظمة عمودية حيث القاعدة جزء من الرأس من دون أن يكون الرأس بالضرورة جزءاً من القاعدة. ولكلّ عشيرة نظامها العمودي لا يسمح بالاتصال الأفقي بين أفرادها.

أمّا الدولة فهي، على الأقلّ وفي أحد حدودها، انفتاح على الجسم الاجتماعي ككلّ وعنوان نظري للوحدة على أساس فردي، لا على أساس جماعي.

الدولة تجمع بطبيعتها وتوحد. خطؤها الميت في الصومال أنها جمعت ووحدت لتستغل هذه الوحدة، لا لتعمل على بسط الحقوق والواجبات على الجميع. بل إن قتل الدولة، على أيدي سياد بري، بانتهاء منح الحقوق لأهل عشيرته وأهل الجنوب وفرض الواجبات على أهل عشائر الوسط والشمال، أفضى بالنتيجة السياسية الصومالية إلى سلطة تقوم خارج الدولة وعلى حساب معانيها القانونية، فأصبحت السلطة مركّزة الدولة بدل أن تكون الدولة مركّزة السلطة.

والمشكلة الكبرى أن الصومال دخل، بعد طرد سياد بري من الحكم، في بحر الصراعات الفخذيّة بدل الصراعات العشائرية.

فمن جهة استغلّ الشمال نهائياً وأنشأ جمهورية أرض الصومال، على صورة جمهورية جيبوتي الصومالية المجاورة لها من جهة الشمال. ومن جهة ثانية دبّ الصراع على السلطة، في العاصمة مقديشو، بين فخليّ عشيرة الهوية، واحد يساند الجنرال محمد فارح عبيد والأخر يساند رجل الأعمال والرئيس المؤقت علي مهدي محمد.

وهذا متوقّع في منطق صراع العصيات بحسب النظرية الخلدونية. فالعصبة الأكبر والأقوى عسكرياً تبتلع العصبة الأصغر والأضعف عسكرياً. وعندما ينتهي الصراع بين العصيتين الرئيسيتين بغالب ومغلوب يبدأ الصراع على الغنيمة بين أنفخذ العشيرة المنتصرة كما حصل في الصومال وأفغانستان.

وتختلف هذه الحروب، خاصةً في الصومال وأفغانستان، عن سواها من الحروب الأهلية الكلاسيكية بأنها ليست إيديولوجية. فالهدف من القتال العسكري بين الفصائل الأفغانية المتخصصة ليس فرض إيديولوجية طرف على الطرف الآخر (حيث أن الكل يسبح في المعصية نفسها) بل كسر عصية الخصم ودفع عصية أهل العشيرة أو القوم إلى السلطة حيث الضياع والأمان.

فالحروب الأهلية في العالم الثالث تقليدية القلب والقلب، أغفها المعصي بمنع عنها طرح البرامج السياسية التجديدية أو البديلة.

لذلك عندما خرج سياد بري من دائرة السلطة في الصومال في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ لم يمن ذلك أي تغيير في جوهر اللعبة السياسية في البلاد. بل إن خلع عصية عشيرة الماريجهان عن السلطة سمح بتبرؤ عصية أخرى زمام السلطة في الصومال. فبدل أن تحكم عشائر الجنوب البلاد أصبحت أكبر عشائر الوسط في البلاد هي التي تحكم.

فمن زِي العشيرة، عادت البلاد إلى زِي العشيرة ولم تتغير الحلقة السياسية في الصومال، حيث إن منطق العشيرة لا يتغير بين عشيرة وأخرى. قيام هذا المنطق على العصية القبلية يجعل من بنة أفكاره ومفاهيمه عالمًا مغلقًا على نفسه وعلى نماذج ماضيه الذاتية جداً. أكثر من ذلك فإن الصراع العشائري الذي يتحوّل إلى صراع بين فروع هذه العشيرة وانحلالها يدلّ على أن الحلقة السياسية مغلفة ومفرغة.

فبعد الإطاحة بالظالم سياد بري أتى من هو أظلم منه مع محمد فارح عديد. بل إن أخوة السلاح وأبناء العم في العشيرة الواحدة (عشيرة الهوية) اختلفوا سريعاً على السلطة - الغنيمة وتناحروا عسكرياً في ما بينهم وأنشأوا خطوطاً للتهريب في العاصمة مقديشو.

وحروب العشائر والأقفاذ هذه هي حروب تقليدية يمكنها أن تدوم عشرات السنوات دون أن تصل إلى نتيجة ودون أن يسمى أحد للوصول إلى نتيجة.

فاليرم يتنّد علي مهدي محمد محمد فارح عديد ويطالب بمحاكمته على أيدي قوّات الأمم المتحدة في حين أنه، البارحة، كان شريكه في القتال وابن عمه



في عشيرة الحوية ضد سياد بري .

فالصراع الأهل في الصومال والذي بلغ أعلى درجات الاهتراء بانزلافه إلى الصراع بين فروع العشيرة الواحدة يشير إلى أن توحيد البلاد مستحيل على هذا الأساس، مما يقتضي معونة طرف خارجي بعيد اللحمة إلى البلاد. والطرف الخارجي يتمثل هنا في الأمم المتحدة التي يشرف عليها الغرب الأميركي من دون منازع. إلا أن العلاج غير ناجع حتى الآن. لقد أفرزت الحروب الأهلية في البلدين الغنية في الغرب محارب سياسية متجذدة في الولايات المتحدة وفي فرنسا إبان الثورة الفرنسية). أما بلدان العالم الثالث الحالي فتتعرض لمخازج من الحروب الأهلية فتاة، بمعنى أنها تنمر الإنسان والحجر والمال والبنى التحتية من دون طرح بدائل، بل في سبيل العودة إلى حيث كانت قبل أن تبدأ الحرب. وأبرز مثال على هذه الحقيقة الحرب اللبنانية التي انتهت بالعودة إلى نظام الطوائف الذي كان سائداً قبل الحرب.

أما في الصومال فبلغ التدور السياسي الناتج عن الحرب الأهلية قعر اليأس ومنتهى الشراسة. والصوملة تعني حرب الأفاق المستدرة بهذا المعنى. أي أن لا بدائل مطروحة بعد القضاء على الدولة وتدمير معالمها (ما عدا الإذاعة) وتقويض بنائها. فالبلدان التي لا تتأسس على دول تقيم عليها أنظمتها وسلطانها كافة تقوم إما على الرمل وإما على الوحل.

لذلك، إذا كانت اللبنة، في مرحلة من المراحل، تعني الجنون السياسي، فإن الصوملة تعني في المقابل الانتحار السياسي، حيث إن لا مكان في الصومال السياسي اليوم إلا لانفصال إقليم الشمال الذي لن يعيد أبداً بعد الآن تجرية الوحشة، لا مع عشائر الجنوب ولا مع عشائر الوسط. ولا مكان اليوم في الصومال إلا لصراع أخفأه العشائر، بعد مرحلة طويلة من الصراع بين العشائر الكبيرة.

ولا مكان اليوم في الصومال، على صعيد الطرح السياسي المحلي، إلا لتفذية صراع المصيبت القبيلة.

من هنا فإن الصوملة، كحرب أهلية عالم رابعة، هي اليوم أفقر حروب

الفقراء الداخلية، بمعنى أنها فقيرة في إمكانياتها المادية<sup>(١)</sup> من جهة وفقرية في إمكانياتها السياسية من جهة ثانية، حيث إنها لا تطرح بدائل (بعدما قامت بتدمير كمي لمعالم الدولة)، ولن تستطيع طرح بدائل. ذلك أن أفق تصور زعمائها للكون وللآخرين أفق ذاتي وأناثي، قبلي وعشائري.

---

(١) بلغ متوسط الدخل القومي للفرد في الصومال، عام ١٩٩٠، ١٥٠ دولاراً أميركياً سنوياً، انظر: *L'Est du Monde 1994, op.cit., p.284.*

## الفصل التاسع

### البلقنة:

#### براكين البلقان

أحداث محدثات جنيف في صيف ١٩٩٣ تسليط الضوء على الحرائط وتواريخ النزاع والشرذمة. فحروب البلقان، في معظمها، أهلية. ولذلك كانت البلقنة دوماً مرادفاً لشرذمة دول هذه البقعة من العالم، على أساس اعتراض أحد أفرقتها سياسياً وعسكرياً على التركيبة القائمة. فالبلدان الصغيرة، في هذا الجزء من أوروبا الشرقية، لم تسع يوماً إلى تأسيس دول إلا على أساس إثني.

أما عندما كانت تنشأ مناطق غخططة، بفعل الغزوات والغزوات المضادة، كما حصل في كرواتيا وسلوفينيا وصربيا والبوسنة، فإن مصيرها كان ينحصر دائماً لميزان القوى العسكري السياسي في المنطقة.

وتشير المستندات والوثائق التاريخية إلى أنه لم تتبلور، خارج منطقة البوسنة، أي تجربة جدية للاتصهار بين الإثنيات المختلفة (الصرب والكروات والمسلمون، وكلهم من العرق السلافي) على مدى العصور.

فطبول الحرب كانت تُدق في البلقان باستمرار، منذ القرون الوسطى الأوروبية، إما علناً، في الهواء الطلق، وإما ضمنياً، في قلوب البلقانيين المحصورين جغرافياً وسياسياً بين أوروبا وآسيا الصغرى، وبين الأباطرة الرومانية النمساوية - المجرية والسلطنة العثمانية، وبين البندقية والبابوية في مواجهة روسيا القيصرية.

كان يستيع هذا الواقع نشوء عصييت سياسية أساسها رابطة الدين. فتارةً كان يقع الخلاف بين المسيحيين أنفسهم (أرثوذكس وكاثوليك)، وطوراً كان ينشب الصراع بين المسيحيين مجتمعين، أو بين فئة منهم، والمسلمين.

لا يمكننا أن نشبه ما حصل ويحصل في البلقان حالياً - والذي هو تكرار لشكل من الحروب طلالاً ظهر في هذه البقعة من أوروبا الشرقية - بالحروب اللبانية. فالأخيرة تأثت على خلاف لإيديولوجي قوامه الصراع على السلطة. والمصيبة الطائفية لعبت فيه دوراً ثانوياً بمعنى أنها إنما كانت الستار الذي تمّ إخفاء حقيقة الصراع وراءه. فالصراع الأهلي اللبناني كان سياسياً يهدف فيه طرف إلى الاستيلاء على السلطة، وآخر إلى المحافظة على توزيعها الانتداهي السابق.

أما حروب البلقان فأساس الخلاف فيها حدود الدولة التي يطالب بها هذا الفريق أو ذاك، طبقاً لما يعتبره مجاله السياسي الحيوي، والذي هو، في الحالات كافة، مجال إثني في المقام الأول. ولم يخطئه الفرنسي ايف لاکوست عندما حدّد مفهوم البلقنة انطلاقاً من والمداوات الإقليمية<sup>(١)</sup>.

في سياق تحليله لصراعات البلقان الدامية، حيث إن كل إقليم ذا لون إثني محدد، يحلم في أن يؤسس دولة إقليمية على مقاس خصوصياته وذآكرته الشعبية وهوومه الذاتية جداً.

## ١ - منطلقات مترجّة

عندما نلقي نظرة على خريطة بلدان البلقان يلفت انتباهنا، بادئ الأمر، ارتباط تسمية والبلده بطبيعة جغرافية منشورة أو معزولة أو مترجّة على طول الشواطئ. فكروائياً تمتدّ مثلاً على طول شاطئ البحر الأدرياتيكي على رغم توغلها عميقاً في أراض من المفترض أن تكون تابعة للبوينة. والجبل الأسود

Revue HERODOTE, n°63, 4<sup>e</sup> trimestre 1991, p.8.

(١)

منطقة جبلية شديدة الوعورة لا تصلها أجهزة الدولة بسهولة، لا في الماضي ولا في الحاضر. وصرىا متطورة على نفسها، بعيداً عن البحر، في سهول داخلية سمحت لأهلها، ولفترات طويلة، بالاحتفاء والانطواء على الذات. والبوسنة فسيّسا من الجبال والأودية يتوزّع سكّانها إثنياً على أساس تجمّعات جيولوجية ودينية محدّدة.

من أين أتى هذا الواقع ومن أين جاءت هذه الميزات؟

بلدان البلقان هي، في الواقع، كيانات سياسية حديثة مبنية ومفصلة على أساس عمليات الهجرة والتهجير التي أصابت أهلها طوال القرون السابقة. قالمجموعات البشرية، الثقافية - الدينية، والتي نطلق عليها صفة الإثنية، هي التي فرضت هندستها الاجتماعية والسياسية على البلدان التي نشأت في هذه المنطقة من العالم أكثر مما في أي بقعة أخرى.

ولذلك فإن العلاقة حيمة، بل مصيرية، في أذهان أهل البلقان كافة بين حماية الحدود السياسية وحماية حدود الجماعة وحيّزها الحيوي، الاجتماعي والمعرفي. ومن هنا نفهم تشابه أفعال البلقانيين وردود فعلهم.

فحدود بلدان البلقان مصنّعة بمعنى أنها لا تتطابق مع الحدود الجغرافية الطبيعية التي نجدتها بين معظم البلدان الأخرى عند ترسيمها. فبما من أنهر فاصلة، بل هناك أنهر مفصولة إلى قسم صربي وقسم مسلم، كما هي الحال بالنسبة إلى نهر درينا. وما من سهول صافية في لوبيا السكاني، بل مناطق كمنطقة كراييتا الموزّعة بين الصرب والمسلمين والكروات على حد سواء. ولا شاطئ عمتداً، بشكل طبيعي، على أساس جغرافي، يخيّم عليه الانسجام السياسي مع محيطه، مثلاً هي الحال بالنسبة للشاطئ الأدرياتيكي الذي خضع، خلال قرون طويلة، للسيطرة الاقتصادية للبنغية والسيطرة الدينية البابوية.

ويعود هذا الوضع إلى كون منطقة البلقان غصمت، لقرون طويلة، لتجاذب سياسي وعسكري وديني إقليمي بالغ الشدّة.

فنعلمنا تقدم العثمانيون، جنوب البلقان، وانتصروا على الصرب في معركة كوسوفو الشهيرة حيث قتل السلطان مراد الأول، عام ١٣٨٩، بدأ زحف

الضرب في اتجاه سهول الشمال الناحية للمجر. فكانت الجماعات المهاجرة تقطن، تبعاً، المناطق غير الأهلة بالسكان، وتستقر، هنا وهناك، على طول عمر من الأودية والسهول يفصل بين شمال صربيا وجنوب كوسوفو. وقد تكررت العملية مراراً، حيث كان زحف الجيش العثماني متقطعاً، يتبع أسلوب القضم والمضغ. إلا أن قوة العثمانيين ونفوذهم تمركزا، بشكل أساسي، في المدن (أمثال سراي يافو التي تحولت إلى ساراييفو) حيث تمت أسلمة السكان المحليين، مع احتفاظهم بانتسابهم العرقي (فكلمهم من السلاف) واحتفاظهم بلقنتهم (الضربو-كرواتيّة).

وبين الفترة والفترة كانت تزداد الأباطورية النمساوية - المجرية على التقدم العثماني العسكري بغزوات مضادة، فتتشر معها من جديد جيوب من الكروات ومن الضرب هنا وهناك في منطقة البوسنة. وحدها منطقة الجبل الأسود، التي تحولت فيها بعد إلى بلد، بقيت عاصية على الحكم العثماني لوعورة تضاريسها الطبيعية ولتعرض أبنائها في القتال.

في مقابل هذه المنطقة المنغلقة التي شكلها الجبل الأسود ضمن أسرة بلدان البلقان، هناك مناطق أخرى مفتوحة، شكلت خط التماس بين جيشي السلطة العثمانية والأباطورية النمساوية - المجرية، أطلق عليها اسم الكرايينا، أي الحدود والنخوم، في شمال البوسنة. واللائق للانتباه في هذا الصدد أن العثمانيين أنشأوا كرايينا خاصة بهم، يقطنها مسلمون، في حين أن النمساويين أنشأوا كرايينا أخرى خاصة بهم، يقطنها صربون وكروات.

وكانت هذه الكرايينات، من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، تتقابل جغرافياً وعسكرياً وإثنية على أساس أنها مناطق محصنة لأفرقاء إقليمية سياسيين. ولا تزال تسمية كرايينا تطلق حتى اليوم على منطقة ذات إدارة مستقلة داخل جمهورية البوسنة، مع كل ما يعني ذلك من جبر وذكرية عداية للذاكرة الشعبية المحلية، وعلى منطقة أخرى داخل الأراضي الكرواتية.

نضيف إلى ذلك أن سنوات الجفاف التي تلت بعض المجاعات جنوب البوسنة وفي إقليم كوسوفو في القرن السابع عشر ساهمت، مثلاً مثل الاحتلال

العثماني، في طرد جماعات كبيرة من الصرب من الجنوب باتجاه الشمال الغربي ومنطقة نهر الدانوب.

وبذلك تكون فضاء السّكان هي الأسس السياسي والجغرافي لتشكل البلدان في البلقان. فالحدود السياسية حدود معرفية، وركيزة هذه الحدود المعرفية تقع في الحقلين الديني والثقافي.

ما من منطقة في العالم تتميز بهذا التمازج بين الإثني والسياسي مثلها هي الحال، طبعاً، في بلدان البلقان. والنموذج الجنوب - أفريقي نموذج مصطنع يستحيل مقارنته به. وما من منطقة في العالم يتداخل فيها الجغرافي مع المعرفي في ترسيم حدود البلاد مثلها هي الحال في البلقان. والنموذج اللبثاني لا يصحّ بتاتا للمقارنة بسبب الوحدة الثقافية - الإجتماعية التي ميّزت اللبثانيين، في الحياة العملية واليومية، ماضياً وحاضراً. وباستثناء إسرائيل، ما من منطقة في العالم يعني فيها الإثني حكماً سياسياً عنصرياً يقوم على الانعزال المتعمد، مثلها هي الحال في بلدان البلقان الحالية.

والمشكلة القائمة حالياً في بلدان البلقان تتمثل في الذعنية الواحدة التي تهيمن على الجميع. فذهنية الواحد والواحد مكرّر التي تسيطر في جميع الحروب الأهلية في العالمين الثالث والرابع تسرّبت إلى الصراع الدائر بين الأفريقاء اليوغوسلافيين السابقين.

فالكروات يريدون جمهورية لهم لسيطروا على الصرب والمسلمين والسلوفانيين والمجريين. والصرب يريدون جمهورية لهم لسيطروا على الكروات والمسلمين والألبان والبلغار. والمسلمون في البوسنة وقعوا في الفخ من حيث لا يدرون لمشاركتهم في الرقعة القشرية العامة المسيطرة على الأنحان.

فالكلّ يرى نفسه سجين حدود سياسية ونفسية وثقافية يعود ترسيمها إلى قرون عمّة. والكلّ يشعر بنفسه مضطراً للاتصياح إلى هذا القانون العام الذي يجعل الجميع عبياتاً، على حد تعبير غاندي، حيث إن المنطق الثاري لا يتخلل بتديلاً للواقع الرديء، بل يزيد على العنف عنفاً ويجعل الجميع، بعد عسكرة عيون بصيرتهم السياسية، في مصاف العميان والحاسرين.

## ٢ - تأسيس مفهوم التطهير الإثني

ما حصل في يوغوسلافيا السابقة بين ١٩٤١ و ١٩٤٥ نقشرُ له الأبدان. فخلال هذه الفترة ونحت مظلة الاحتلال الألماني النازي للبلاد أباد الكروات الكاثوليك ٤٠٠,٠٠٠ صربي أرثوذكسي، إضافة إلى ٣٥,٠٠٠ يهودي و ٢٥,٠٠٠ عجري، كلهم من أهل البلاد ومن سكناها الشرعيين.

وهذا الحدث الذي حصل منذ خمسين عاماً ما زال مطبوعاً بقوة في ذاكرة المعمرين الصرب في بلاد البلقان كلها. كما أن انتقاله إلى جيل الشباب الحالي، عبر الشهادة الحية، لم يكن صعباً، بحيث أصبح اليوم من أبرز صور الذاكرة الشعبية بين الأرثوذكس المنتشرين ما بين صربيا والبوسنة وكرواتيا وكوسوفو وفويفودين والجبل الأسود ومقدونيا.

كيف حصل ذلك وفي أي إطار؟

بعد أن انتصرت جيوش هتلر على جيش المملكة اليوغوسلافية في نيسان (إبريل) ١٩٤١، وبعد استلام هذه الأخيرة أنشأت السلطات الألمانية دولة كرواتيا المستقلة على كامل الأراضي السلافونية والكرواتية والبوسنة وقسم من إقليم فويفودين. وأسندت قيادة هذه الدولة للغاشي الكرواتي أنتي باغليش الذي كان قد لجأ قبل سبع سنوات إلى إيطاليا، برفقة ٢٥٠ عنصرًا من ميليشيا الأوستاشي المبنية على نسق ميليشيات الفاشيست التي كان يتزعمها موسوليني.

بعد انتصار الجيش الألماني ونزولاً عند رغبة موسوليني الذي كان يسعى إلى وضع اليد على زمام الأمور السياسية في يوغوسلافيا، تمّ الاتفاق بينه وبين هتلر على نقل هذه الميليشيا الكرواتية إلى بلادها وتسليمها زمام الحكم فيها، مع احتفاظ الجيش الألماني بجوهر الثروة العسكري بالطبع.

وهكذا، بين ليلة وضحاها، نُصّب زعيم ميليشيا صغيرة، ذو رؤية إيديولوجية هزيلة ولاإنسانية، رئيساً لبلاد تضمّ ثلاثة ملايين كرواتي وأقل من مليوني صربي وسبعائة ألف مسلم وأربعمائة ألف من الأقليات المتفرقة.

وبما أنّ ذوي الرؤى السياسية الصغيرة يبقون صفاراً عند انتظامهم إلى



المنصب العليا في الدولة ناقلين معهم سخافتهم أو دمويتهم أو عشائريتهم إلى مواقع القرار الأولى، فقد نقل أنتي يانيليتش تصوّره المؤدلج للكون وللآخرين إلى عخطط الدولة السياسية وقام بمجازر إثنية منهجية، على صعيد واسع جداً، ضاعفت الفواصل بين أهل البلدان البلقانية المتتربعين أصلاً.

أما التصوّر الإيديولوجي الخاص بميليشيا الأوستاشي (والتي تحولّت فيما بعد إلى الجيش الوطني الكرواتي) فكان يقوم على عنصرية شبيهة بتلك التي تميّزت بها النازية في ألمانيا، مع خصوصيات محلية أضالها المنظرون الأوستاشيون قوامها أنّ الصرب دخلاء على الأمة الكرواتية، وأنهم لا يدخلون في عداد عناصرها القومية الأساسية. ففي نظر الجيش الأوستاشي لم يكن الصرب يشكلون سوى «عرق من الكلاب» وصل إلى كرواتيا بعد ترحال متعرج.

أما السكان المسلمون في البلاد فكانت النظرية الأوستاشية (والتي وضع أسسها أنتي ستاريفيتش في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) تعتبرهم أنقى أجزاء العرق الكرواتي، على أساس أنهم أقدم نبالة كرواتية أسلم أصحابها خلال القرن السادس عشر، وحافظوا بذلك على نقاتهم العرقية.

وعلى هذا الأساس دخل إلى الحكومة الكرواتية الأوستاشية وزيران مسلمان، كما انضمت إلى الجيش الأوستاشي وشاركت في المجازر فرقة عسكرية تمّ تشكيلها من مسلحي البوسنة وأطلقت عليها تسمية «القوات الخاصة خنجر» SS Handzar. لكن أعيان المسلمين في البوسنة لم يوافقوا سياسياً على أعمال هذا الفصيل العسكري المحسوب عليهم، تسميةً، والمهون، فعلياً، للفرار السياسي الكرواتي.

وضعت الحكومة الأوستاشية الصرب أمام خيارات ثلاثة: إمّا اعتناق المذهب الكاثوليكي (وقد أنشئت لهذا الغرض محاكم خاصة في نيسان/إربيل ١٩٤١)، وإمّا الهجرة الطوعية أو التهجير، وإمّا الإبادة الجسدية، بحسب تصريح وزير الخارجية الكرواتي ميلوفان زانيتش في أيار/مايو ١٩٤١ وطبقاً لتوصيحات علنية أخرى طرحت في البرلمان الكرواتي خلال السنة نفسها.

هكذا طُرح «الحل النهائي» للمسألة الصربية، وهكذا بدأت المجازر بعد

إنشاء مخيمات عسكرية للإبادة الجماعية على الطريقة النازية. وقد أشارت وثائق الحكومة الأوستاشية المحفوظ قسمٌ منها في أرشيف مدينة بانيالوكا (البوسنية حالياً) إلى الوثائق المتفرقة الأتية (التي أوردتها، المؤرخة الكرواتية فيكرينا جيليتش)<sup>(١)</sup>:

في ٢٧ و ٢٨ نيسان ١٩٤١ قُتل ١٨٤ مزارعاً صربياً ربيعاً بالرصاص في قرية غودوفاك، وفي قرية بلاغاج قتل ٢٥٠ صربياً ربيعاً بالرصاص أيضاً.

في ١١ و ١٢ أيار قُتل ٣٠٠ صرب في مدينة غلينا ربيعاً بالرصاص.

أما في ٢ حزيران/ يونيو ١٩٤١ فقد بدأت المجازر في قلب منطقة البوسنة. ففي قرية ليوبيني قتل ١٤٠ مزارعاً صربياً. وفي ٥ حزيران ذبح ١٨٠ مزارعاً صربياً في قرية كورينا. ثم في ٢٣ حزيران قتل ٢٤٠ رجلاً وامرأة وطفلاً صربياً في قرية متفرقة.

وفي ٢٥ حزيران، في منطقة ستولاك، ذبح ٢٦٠ صربياً.

في ٣٠ حزيران، في قرية ليوبسكو، قُتل ٩٠ صربياً ربيعاً بالرصاص. بعدها بدأت عمليات خطف لمزارعين صرب من القرى المتاخمة للساحل الأديرياتيكي، فكانوا يُقتادون على إثرها إلى قلعة كتين حيث كانوا يذهبون، توفيراً للرصاص.

وفي تموز ١٩٤١ بلغت المجازر أوجها، وأصبحت تطال في كل دفعة آلاف الضحايا، بدل المئات قبل شهر.

ففي بريفلوفشي قتل خلال هذه العمليات، ٥٥٩ صربياً كلهم من الشيوخ والنساء والأطفال حيث تمّ رميهم في قعر نفق ثم طمرت جثثهم، حتى إن القائد العسكري الألماني الأعلى في البلقان، الجنرال فون هورتنوفغ تقريراً إلى قيادته في برلين يشير فيه إلى أن «تقارير جديدة بالثقة صادرة عن مراقبين عسكريين ومدنيين تشير إلى أن الأوستاشيين جَسَّ جنونهم خلال الأسابيع الأخيرة في المدن

Fikreta JELIC-BUTIC, *UssaeINDH*, Zagreb, Globus-Skolska Knjiga, (١) 1977.

والأرياف، كما ذكر المؤرخ البريطاني جوناثان ستينبرغ (في كتابه كل شيء أو لا شيء، الصادر في لندن عام ١٩٩٠)<sup>(١)</sup>.

وأنشأت الميليشيات الأوستاشية، اعتباراً من صيف ١٩٤١، مخيمات تراتزت للمهاجرين الصرب سرعان ما تحولت مخيمات للإبادة في جازينوفاك وجادوفنو وستاراغراديسكا وجاسترياركو. وقد قُدرت، مطلع التسعينات، لجنة كرواتية محاسبة، أن بين ٥٠٠,٠٠٠ و ٦٠٠,٠٠٠ شخص (معظمهم من الصرب) قد قتلوا ذبحاً في مخيم جازينوفاك.

وفي عام ١٩٤٢، خلال عملية مشتركة للجيشين الأوستاشي والكرواتي والألماني، تمّ تطويق منطقة كوزارا في البوسنة، وقُتل عشرات الآلاف من الصرب، رجالاً ونساء وأطفالاً.

كما تمّ قتل ثلاثة مطارنة أرثوذكس من أصل تسعة كانت تقع أبرشياتهم ضمن أراضي الجمهورية الأوستاشية، وتمّ إعدام ٣٠٠ كاهن أرثوذكسي وطرد عدد كبير من الذين بقوا أحياء.

وتذكر التقارير أن ١٧٥ كنيسة أرثوذكسية أُحرقت أو دُمّرت في منطقة كارلوفاك وحدها. وفي أبرشية باكراك دُمّرت ٥٣ كنيسة، وفي أبرشية دالماتيا دُمّرت ١٨ كنيسة أخرى. وهكذا دواليك. حتى بلغت الحصيلة النهائية للكنائس الصربية المدمّرة، بعد خمس سنوات من الحكم الأوستاشي (١٩٤١ - ١٩٤٥)، ٤٠٠ كنيسة ودير.

بعد ذلك حوّلت الميليشيات الأوستاشية هذه الكنائس إلى مستودعات، وبعضها إلى مساكن للذبح الأبقار وبعضها إلى مراكز علمية. كما أنّ الكثير من المدافن الصربية دُمّرت وقلعت أراضيها في باتيالكوكا وكابيتشي ويروكو وترافنيك وموستار ويوروفو وتيجا وغيرها من البلدات والمدن ذات الغالبية السكّانية الصربية الأرثوذكسية.

أوردنا كلّ هذه الأرقام لدلائنها وللإشارة إلى أنّ فظائع الاقتراس الأهلي لم

---

(١) Jonathan STEINBERG, *All or Nothing*, London, Routledge, 1990, p.29.

تكن لما حدود على أرض الجمهورية الكرواتية الأوستاشية، وللإشارة إلى مقدار الجهد الذي خلفته هذه الأحداث العسكرية البربرية التي نفذت تحت عنوان «التطهير الإثني»، والذي سوف يتكرر كثيراً في ما بعد مع تبديل الجهة الضحية.

وينبغي أيضاً أن نشير هنا إلى أن مجازر الأوستاشي الكرواتية والتي حصلت بين ١٩٤١ و ١٩٤٥، توافقت مع عمليات فرض اعتناق المذهب الكاثوليكي على الصرب بالقوة، وكان بطلها رهبان الفرنسي سكان الكروات الذين لبسوا زي الميليشيا الأوستاشية ورافقوا المسكر الأوستاشي خلال جميع تنقلاته، مباركين الأعمال الوحشية للجنود ومساندينهم بغرضهم تغيير المذهب على السجاء الصرب الذين كان الموت البديل الوحيد المطروح أمامهم. وإذا كان الصرب يرفضون اعتناق الكاثوليكية راحت تحصل أشرس المجازر، كما حصل في منطقة باتيالوكا في شباط/ فبراير ١٩٤٢، فيها أُجبر ٢٤٠,٠٠٠ صربي على اعتناق الكاثوليكية خلال العامين ١٩٤١ و ١٩٤٢، حسب المؤرعة جيليش.

بذلك تكون قد تَكَرَّست معادلة سياسية قديمة - جديدة، في منتصف القرن العشرين في منطقة البلقان، مفادها أن الانتهاء الإثني يشمل رابطتي القومية والدين، وأن نزع الأولى يعني، إلزاماً، القضاء على الثانية.

فخلع القومية الصربية عن أهلها تُرجم، على الأرض، تدميراً لموية الصرب الدينية، حيث لا مجال لتصور الصرب إلا من خلال منظار الموية الأرثوذكسية التي يحملونها والتي اعتبرها الكروات الأوستاشي في طليعة دواعي العداة.

على رغم الاشتراك في العرق واللغة، انفصل الكروات عن الصرب بعنف ومهجة على أساس الخلاف المذهبي المطعم بالزعة القومية، حيث كانت للصرب والكروات، منذ القرون الوسطى الأوروبية، عمالك خاصة بكل فريق. فحدود المملكة المتدثرة على الأرض بقيت حدوداً يحملها، في انتهائه الإثني، القومي والديني، كل كرواتي وكل صربي. وحيتاً ذهب كل منها كانت هناك صربياً وكرواتياً.

وهو صربياً من الوجود في الجمهورية الكرواتية ترجمه الأوستاشي (من رجال سياسة وحسكر ودين) محواً للانتهاء الأرثوذكسي الصربي، بوصفه انتهاء إلى

الشرق، في حين أن الكاثوليكية كانت تمثل، في ذهن الكروات، الانتباه إلى الغرب.

وتأتي نظرية التطهير الإثني في هذا السياق كعملية ترسيم حدود بشرية، جغرافية وسياسية، على أرض البلقان البركانية.

ما حدث في الجمهورية الأوستاشية الكرواتية بين ١٩٤١ و ١٩٤٥ عزز نزعة عدم التسامح التي طفت، لقرون طويلة، على منطقة البلقان، معيدة تعبئة البطاريات السياسية لمدة عام على الأقل.

والاستفاعة التي يشهدها مفهوم التطهير الإثني تترافق اليوم مع ممارسات شبيهة بتلك التي شهدتها الجمهورية الأوستاشية الكرواتية. فالأفرقاء كلهم، ما عدا أهالي مدينة سراييفو، ممارسون نبذ الآخر بكلية. فلماذا أن يقتل أو يجر أو يحتق ملحد الطرف الغالب.

القتل يعني عدم التسامح في حدوده القصوى. يعني نفى الآخر جسدياً، وهذا غالباً ما يحصل في الحروب الأهلية كلها حيث ينقسم أهل الدولة الواحدة فلبسوا هويات مختلفة ومتناقضة حتى الموت. وميزة النموذج البلقاني في هذا الصدد، إذا قارنناه بالنموذج الإسباني (١٩٣٦ - ١٩٣٩) هو أن الإيديولوجي ضعيف فيه. فلا مشروع سياسياً عند الطرف (أ) يختلف إيديولوجياً عن المشروع السياسي للطرف (ب). بل إن الطرف (أ) والطرف (ب) والطرف (ج) يسمون جميعاً إلى تحقيق عملياً كبيرة عنوانها الرئيسي اثني ومذهبي أو ديني محديداً.

لا تسامح لا عند هذا الطرف ولا عند ذاك، لأن المشاريع السياسية، الإثنية المحيط والحياة، لا تقوم أساساً على وحدة الهوية بل على الاختلاف الإثني.

فالتسامح عنوان ومشروع سياسي يبحث عن عناصر الوحدة في اللغة والعرق والثقافة الاجتماعية الواحدة. أما التطهير الإثني، بأشكاله كافة، فيعني البحث عن نقاط الخلاف بغية تعميقها. وأسهل الطرق للوصول إلى هذه الغاية، عند الشعوب التي لا تزال فيها الهوية الدينية مرادفاً للهوية الاجتماعية، إثارة التمرة الطائفية أو التمرة الدينية، فتنفذ القومية، في هذا الإطار، في موقع ثانوي، حيث تواكب الديني والمذهبي وتحمي خلفها لا أمامها.

تكن لما حدود على أرض الجمهورية الكرواتية الأوستاشية، وللإشارة إلى مقدار الحقد الذي خلفته هذه الأحداث العسكرية البربرية التي نفذت تحت عنوان «التطهير الإثني»، والذي سوف يتكرر كثيراً في ما بعد مع تبديل الجهة الضحية.

وينبغي أيضاً أن نشير هنا إلى أن مجازر الأوستاشي الكرواتية والتي حصلت بين ١٩٤١ و ١٩٤٥، توافقت مع عمليات فرض اعتناق المذهب الكاثوليكي على الصرب بالقوة، وكان بظلمها رهبان الفرنسيسكان الكروات الذين لبسوا زي الميليشيا الأوستاشية وراققوا المسكر الأوستاشي خلال جميع تنقلاته، مباركين الأفعال الوحشية للجنود وساتدينهم بغرضهم تغيير المذهب على السجناء الصرب الذين كان الموت البديل الوحيد المطروح أمامهم. وإذا كان الصرب يرفضون اعتناق الكاثوليكية راحت تحصل أشرس المجازر، كما حصل في منطقة باتيالوكا في شباط/ فبراير ١٩٤٢، فيها أُجبر ٢٤٠,٠٠٠ صربي على اعتناق الكاثوليكية خلال العامين ١٩٤١ و ١٩٤٢، حسب المؤرعة جيليتش.

بذلك تكون قد تَكَرَّست معادلة سياسية قديمة - جديدة، في منتصف القرن العشرين في منطقة البلقان، مفادها أن الانتهاء الإثني يشمل رابطتي القومية والدين، وأن نزع الأولي يعني، إلزاماً، القضاء على الثانية.

فخلع القومية الصربية عن أهلها تُرجم، على الأرض، تعميراً لموية الصرب الدينية، حيث لا مجال لتصور الصرب إلا من خلال منظار الموية الأرثوذكسية التي يحملونها والتي اعتبرها الكروات الأوستاشي في طليعة دواعي العداة.

على رغم الاشتراك في العرق واللغة، انفصل الكروات عن الصرب بحنف ومهجة على أساس الخلاف المذهبي المطعم بالترعة القومية، حيث كانت للصرب والكروات، منذ القرون الوسطى الأوروبية، عمالك خاصة بكل فريق. فحدود المملكة المتدثرة على الأرض بقيت حدوداً يحملها، في انتهائه الإثني، القومي والديني، كل كرواتي وكل صربي. وحشياً ذهب كل منها كانت هناك صربياً وكرواتياً.

وهو صربياً من الوجود في الجمهورية الكرواتية ترجه الأوستاشي (من رجال سياسة وحسكر ودين) محواً للانتهاء الأرثوذكسي الصربي، بوصفه انتهاء إلى

الشرق، في حين أن الكاثوليكية كانت تمثل، في ذهن الكروات، الانتباه إلى الغرب.

وتأتي نظرية التطهير الإثني في هذا السياق كعملية ترسيم حدود بشرية، جغرافية وسياسية، على أرض البلقان البركانية.

ما حدث في الجمهورية الأوستاشية الكرواتية بين ١٩٤١ و ١٩٤٥ عزز نزعة عدم التسامح التي طفت، لقرون طويلة، على منطقة البلقان، معيدة تعبئة البطاريات السياسية لمدة عام على الأقل.

والاستضافة التي يشهدها مفهوم التطهير الإثني تترافق اليوم مع ممارسات شبيهة بتلك التي شهدتها الجمهورية الأوستاشية الكرواتية. فالأفرقاء كلهم، ما عدا أهالي مدينة سراييفو، يمارسون نبذ الآخر بكلية. فإما أن يقتل أو يجر أو يحتق مذنب الطرف الغالب.

القتل يعني عدم التسامح في حدوده القصوى. يعني نفي الآخر جسدياً، وهذا غالباً ما يحصل في الحروب الأهلية كلها حيث ينقسم أهل الدولة الواحدة فلبسوا هويات مختلفة ومتناقضة حتى الموت. وميزة النموذج البلقاني في هذا الصدد، إذا قارناه بالنموذج الإسباني (١٩٣٦ - ١٩٣٩) هو أن الإيديولوجي ضعيف فيه. فلا مشروع سياسياً عند الطرف (أ) يختلف إيديولوجياً عن المشروع السياسي للطرف (ب). بل إن الطرف (أ) والطرف (ب) والطرف (ج) يسعون جميعاً إلى تحقيق عمليات كبيرة عنوانها الرئيسي التي ومذهبي أو ديني تحديداً.

لا تسامح لا عند هذا الطرف ولا عند ذلك، لأن المشاريع السياسية، الإثنية المحيط والحياسة، لا تقوم أساساً على وحدة الهوية بل على الاختلاف الإثني.

فالتسامح عنوان ومشروع سياسي يبحث عن عناصر الوحدة في اللغة والعرق والثقافة الاجتماعية الواحدة. أما التطهير الإثني، بأشكاله كافة، فيعني البحث عن نقاط الخلاف بغية تمييزها. وأسهل الطرق للوصول إلى هذه الغاية، إثارة الشعوب التي لا تزال فيها الهوية الدينية مرادفاً للهوية الاجتماعية، إثارة النمرة الطائفية أو النمرة الدينية، فتغذو القومية، في هذا الإطار، في موقع ناتوي، حيث تواكب الديني والمذهبي وتغذي خلفها لا أمامها.

وتقع نظرية التطهير الإثني على مفصل بين الانفلاق القومي والتعصب الديني الأعمى والالتزام بالفاشية كمنهج سياسي لحل المشاكل. فالتطهير الإثني الذي مارسه الكروات إبان الحرب العالمية الثانية ترعرع ونما وكبر في ظل الفاشية التي لا تدع للديموقراطية موقعاً تحت الشمس. فالمنصرمة العرقية هي الأخت التوأم للتطهير الإثني، حيث أن الإثنتين لا تعترفان بالتسامح كمنهج إنساني للعلاقات الاجتماعية، ولا بالديموقراطية كمنهج سياسي للعلاقات بين البشر والجماعات المتنوعة.

### ٣ - ضحايا الأوس جلادو اليوم

ماذا يحصل اليوم في بلاد البلقان، وتحديدأ في البوسنة؟

يحصل، عملياً، ما حصل في فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية. فاليهود الذين اضطهدهم النظام الهتلري القائم على الفاشية واللاديموقراطية عكسوا في فلسطين المعادلة التي كانوا قد عاشوها في أوروبا. ومن موقع الضحايا انتقلوا بسرعة وبمغف إلى موقع الجلادين، حيث بدأوا باضطهاد الفلسطينيين، في دولة إسرائيل، على أساس نظام سياسي يقوم على المنصرمة واللاديموقراطية. لقد سفك دمهم على يد الألمان النازيين، فانتقموا من العرب المسلمين، على أساس منطق معكوس لا يمكن أن نفهم دوافعه الحقيقية إلا على ضوء استراتيجية الدول الغربية آنذاك في الشرق الأوسط.

وهذا ينطبق تماماً على ما يفعله الصرب في جمهورية البوسنة. فمن موقع المضطهدين، على يد النازيين الكروات، انتقلوا إلى موقع مُضطهدي المسلمين في البوسنة، علماً أن لا مبرر موضوعياً لعملية الاضطهاد الديموي هذه.

فالطرف الذي مارس على الصرب، ومن متطلق سياسة منهجية، نظرية التطهير الإثني - لا التطهير العرقي كما يقال خطأ في بعض الصحف والإذاعات - هو الطرف الكرواتي، لا الطرف المسلم. وإن كان هناك من انتقام، فاختيار الطرف المسؤول غير صحيح على الإطلاق. بل إن أحيان المسلمين في البوسنة



كانوا قد نحدوا بالتحاق بعض شبابهم المتهور بميليشيات الأوستاشي الكرواتية. أي أن لا موقف سياسياً معادياً للصرب عند مسلمي البوسنة. مشكلة الصرب الأساسية، إن كان هناك من مشكلة، هي مع الكروات.

لكن الصرب، وضمن منطق معكوس، يحاسبون المسلمين البوسنيين على ما قام به النازيون الكروات، تماماً كما قام الإسرائيليون بحاسبة الفلسطينيين على جرم ارتكبه النازيون الألمان إبان الحرب العالمية الثانية.

لو اردنا أن نفهم آليات هذا المنطق الداعلية، لبدأ الأمر مستحبلاً على ضوء رواسب الذاكرة الشعبية. فالذاكرة الشعبية تسمي عدو الجماعة بشكل واضح في جميع الحالات وعند جميع شعوب الأرض. فعند الصيني، في الذاكرة الشعبية، هو الياباني، وعند الأرمني هو التركي، وعند اليهودي هو النازي الألماني، وعند الصربي هو الكرواتي.

بالتالي هناك منطق يسيّر الأمور يقع محركة الأساسي في غير الذاكرة الشعبية، ويبدو أن هذا المنطق يستمد حركته من العنصر الخارجي، لا من العنصر الداخلي.

فاستراتيجيات الغرب الجيوباسية هي التي حوّلت سخط اليهود نحو فلسطين، والعنصر السياسي الإقليمي في البلقان هو الذي حوّل سخط الصرب باتجاه المسلمين.

وهذا ما نسمح به عادةً والنزاعات الأهلية، الموجهة دوماً من الخارج، حيث إنها تخلط الأوراق السياسية، المنطقية والموضوعية والقائمة على المصلحة الحظيية للجماعة، فتوجهها باتجاه مصلحة الطرف الإقليمي أو الدولي، مع المحافظة على أسلوب التموه وتصوير الأمر كأنه أهلي ومحلي. وإدارة النزاعات الأهلية تتم غالباً بألية التحكم عن بعد، من واشنطن ومن موسكو بشكل أساسي، ويفقد أقل من المواسم الأوروبية الغربية.

فالصرب يمارسون حالياً على مسلمي البوسنة نظرية التطهير الإثني، التي مارسها عليهم منهجياً للمرة الأولى في تاريخهم الكروات الأوستاشيون من عثمومهم ميكانيزماتها.

فالتجهيز المنهجي لسكان القرى المسلمة صورة معكوسة لتجهيز سكان القرى الصربية قبل خمسين عاماً. قوافل المسلمين النازحين عن قراهم الأصلية لم تنقطع حتى الساعة. وقوافل المسلمين الذين نزحوا عن البوسنة باتجاه المجر أو سلوفانيا أو حتى ألمانيا وفرنسا لا تزال تشير إلى أن هذه العمليات تدخل في صلب سياسة جيش الصرب وميليشياهم المتفرقة المنضوية تحت لواء الزعيم ميلوسيفيتش. ونذكر، نحن اللبتيين، كيف أن عمليات التجهيز ليست نتيجة من نتائج الحرب الأهلية، بل إحدى تقنياتها الأساسية وعناوينها الرئيسية.

والصرب حالياً لا يضعون مسلمي البوسنة إلا أمام خيارات ثلاثة: إما القتل (ربما بالرصاص أو قصفاً)، فلا توفير في الذخيرة هذه المرة ذلك أن مستودعات الجيش اليوغوسلافي السابقة كلها في تصرف الصرب) وعدد الضحايا يرتفع يوماً بعد يوم من دون إمكانية تقديم إحصاء دقيق لعددهم النهائي. وإما التجهيز، وقد غادر حتى الآن أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ مسلم بوسني بلادهم هرباً من الحرب الصربية والكرواتية عليهم. أما عدد المهجرين المسلمين داخل البوسنة فيقدر، حتى الآن، بنصف مليون بحسب تقارير الصليب الأحمر الدولي. لكن الحبل على الجرار في هذا الصدد، حيث إننا نسمع في كل أسبوع عن تطويق قرى جديدة، عل يد الصرب وعن تهجير سكانها بعد فترة من الحصار والقصف المتواصل (عل الطريقة العسكرية السوفياتية سابقاً)، وإما اعتناق الدين المسيحي بحسب المذهب الأرثوذكسي.

أما هذا الخيار الثالث والأخير فيتم تطبيقه بطريقة قل نظيرها في الحروب عبر العالم. فقد عمد الصرب إلى «سياسة الاغتصاب الجنسي»، وهي تقضي بإلقاء القبض على مسلمات من البوسنة وسجنهن في مراكز أو فيلات تحت حراسة عسكرية صربية واغتصابهن حتى يجهلن. بعدها بأشهر وبعد ولادة الأطفال يتم توزيعهم على عائلات صربية على أساس أنهم من أباء صرب، وبالتالي صرب. فينتقم بذلك الصرب، في لاوعبهم، من العثمانيين الذين كانوا يمارسون، في القرون السابقة، نظام الدوشرمة، مقتادين بعض الأطفال الصرب المخطوفين إلى معسكرات في تركيا حيث كانت تتم إعادة تربيته ثم ضمهم إلى سلك

الانكشارية الشهير، فيبقى ولاؤهم للسلطان أبداً دون سواء بعد قطع جلودهم .  
هذا اللعاب الأسود على التشابه التاريخي جعل الصرب أنشأ يصفون  
حسابات تاريخية في غير مكانها. فلا مسلمو البوسنة هم من الكروات  
الأوستاشيين، ولا هم من العثانيين. وكونهم مسلمين لا يكفي، بالحجج  
القانونية والعقوبة، لتحصيلهم مسؤولية جرائم ارتكبتها، على مر الزمان،  
العثانيون والكروات.

من هنا يبدو أن العنصر الخارجي هو الذي يمسك، ولو من بعيد، بزمام  
أمر المشروع السياسي ككل، تماماً كما حصل في الحرب اللبنانية. وموقف الأمم  
المتحدة من الصراع القائم في هذه المنطقة من العالم، الشاحب علناً والمؤيد  
ضماً، يشير إلى ضلوع إقليمي أوروبي في ما يحصل في البوسنة.

فالبوسنة، كما لبنان بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، هي عنوان وغنودج  
لصيغة عيش مشترك دينية - ثقافية، لا دينية - تمصية. والصيغة البوسنية، كما  
الصيغة اللبنانية، هي رسالة على حدّ تعبير البابا يوحنا بولس الثاني.

ولكن، في عصر يعني فيه النظام العالمي الجديد توزيع البلدان إلى شمال  
وجنوب، مع استبدال الصراع الإيديولوجي (اشتراكي - رأسمالي) بصراع ديني  
(إسلام - مسيحية)، يبدو أن موقع البوسنة دراماتيكي، بمعنى أنه يقع على خطوط  
تماس معادلة الصراع الجديدة، فتدفع هذه الجمهورية الجميلة ثمن صيغتها  
الوفاتية.

ولتعميق الخلاف على الأرض وفي النفوس يعمد الصرب ذور المنهج الفاشي  
إلى الأسلوب نفسه الذي اعتنقه حيالهم الكروات الأوستاشيون، فينسبون  
أماكن العبادة التابعة للمسلمين. وفي هذا الإطار، وبعد نصف أربعة مساجد  
أثرية خاصة بالمسلمين في منطقة بانيالوكا مؤخرًا، تبين أن أكثر من ٨٠٠ مسجد  
ومؤسسة دينية قد تمّ تدميرها حتى الآن في مناطق البوسنة التي سيطر عليها  
الصرب. وهذه المسألة تدخل بالطبع في إطار سياسة التطهير الإثني التي هي، في  
هذه البقعة الملتهية من العالم، مرادف لإزالة الحجر والبشر، بغية ترسيم حدود  
جديدة.

وفي آب (أغسطس) ١٩٩٢ أصدرت هيئة الصليب الأحمر الدولية أول تقرير تعلن فيه عن وجود معسكرات للاعتقال في مناطق الصرب كما في مناطق الكروات. وفي هذه المعسكرات، التي أطلق عليها اسم «معسكرات الموت» فيها بعد، كان يتم فرز المعتقلين إلى عسكريين ومدنيين. معظم العسكريين ذبح أو رمي بالرصاص، في هذه الجهة وفي الجهة المقابلة، أما المدنيون فقد تمت عمليات تبادل شملتهم جميعاً.

أما اليوم فالمعسكرات الصربية مخصصة للمسلمين من سكان البوسنة حيث يتم فرزهم وتهجير المدنيين منهم إلى خارج البلاد بعد قتل العسكريين. ويعتقد الصرب اليوم أنهم سيتمكنون من تطهير البوسنة من إثنية المسلمين، تماماً كما كان يعتقد الكروات الأوستاشيون قبل حسين عاماً، أنهم سيتمكنون من محو كل أثر للصرب في البوسنة، وتاماً كما كان يعتقد الفاشيون الألمان أنهم سيمحوون إثنية اليهود وكما اعتقد ويعتقد الإسرائيليون أنهم سيمحوون يوماً ما الإثنية الفلسطينية.

#### ٤ - العودة إلى التنوع

في جميع الحروب الأهلية التي عرفها القرن العشرون نلاحظ عودة إلى التنوع والقائم على الاختلاف لا على الخلاف.

فالشيوعيون، الحمير الحمر، الذين حكموا في كمبوديا بيد من حديد والذين أبادوا أكثر من مليون كمبودي على أساس أنهم بورجوازيون أو موالون للغرب أو أطباء فقط أو معلمون أو جامعيون، لم يتمكنوا من تعديل أي شيء يذكر في البنيان المعرفي القائم في كمبوديا. فها هم الكمبوديون اليوم، بعد انطواء الحمير الحمر على منطقة متاخمة لتايلاندا، عادوا إلى أنواقهم البورجوازية والرأسمالية. وها هي ميليشيا الحمير الحمر تعتمد على تجارة الأحجار الكريمة مع جنرالات تايلاندا وأعدائهم، بغية تأمين بقائها وبقاء «خطها السياسي».

وها هو النموذج اللبناني يعزّز دلالة مشابهة، فالحرب لم تزد لا إلى تبديل في

البنية الاجتماعية في البلاد، ولا في البنية الثقافية، ولا حتى في البنية السياسية في العمق وبشكل دائم. بل إن أحزن ما في الأمر أننا عدنا جميعاً، كما في لعبة المونوبولي، إلى خانة الصفر.

وفي النموذج الصومالي لم يتمكن سياد بري، بعد أكثر من عشرين عاماً من الحكم التنموي والصارم، من إلغاء حضور عشائر الشبال السياسي (الإسحاق) ولا من إلغاء حضور عشائر الوسط السلسي (الهوية). فالنظام العام للأمور، الطبيعي والمتنوع، يتنفس يوماً ما ويفرض العودة إلى المعادلة الموضوعية العامة السائدة في البلاد.

فالإسكازم الأمور السياسية وهم عندما لا يتناسب مع مطلب شعبي شامل وحقيقي عند جميع الفئات المحكومة. والأنظمة الاجتماعية أقوى من الأنظمة السياسية في نهاية المطاف، بمعنى أن البنية التي يختارها الناس لأنفسهم هي التي تبقى، لا البنية التي تختارها الإيديولوجيات التي تحكم هؤلاء الناس لفترة من الزمن.

فالأفكار تتبدل، لكن أنظمة الحياة والعلاقات الاجتماعية تبقى.

لذلك فالصحيح، بعد كل الحروب (العالمية والوطنية والأهلية)، يكمن في قبول الآخر، لا في محاولة إغائه، حيث إن جميع محاولات الإلغاء منيت بالفشل الدريع (بما فيها أبشعها دولياً: النازية، وأبشعها وطنياً: الحمر الحمر، وأبشعها أهلياً: الأوستاشية).

نظريات التطهير الإثني والعنقي هي نظريات إيديولوجية ترعرعت تحت الأنظمة الفاشية والديكتاتورية. فهي تنبعث من هذا الرحم - الأم دوماً.

## الفصل العاشر

### إعادة الأعمار ومشقاتها

تماماً كما ينخفض فصل الشتاء عن فصل الربيع في العالم الطبيعي، تنبثق في العالم الإنساني مرحلة إعادة الأعمار من مرحلة الحرب حيث الدمار والتهجير والإقتال والتدمير.

ولكن كانت هناك بلدان مثل لبنان والصومال وأفغانستان وكامبوديا وأنغولا وموزامبيق لا تزال تبحث حتى الساعة عن كيفية صوغ هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها، تجدر بنا مقارنة هذا الموضوع بالعودة إلى تجارب البلدان الأخرى التي عاشت هذه التجربة وخرجت منها بحلة جديدة.

ينبغي الإشارة بادىء الأمر إلى أن إعادة الأعمار مرحلة من تاريخ الشعوب التي خاضت حروباً (وطنية أو أهلية) تختلف معرفياً (ابستمولوجيا) عن مرحلة «ما بعد الحرب».

فإعادة الأعمار تفترض في الشعب المنكوب خصائص وميزات معنوية ومادية لا توفرها مرحلة ما بعد الحرب من تلقاء نفسها. ذلك أن مرحلة إعادة الأعمار تتطلب جهوداً وتنسيقاً وتصوراً استثنائياً للذات وللآخرين لا نجدها في طبيعة العلاقات الاجتماعية في الحياة اليومية والعملية العادية. تتطلب إعادة الأعمار ذهنية خاصة تشد الإرادات كلها، في مرحلة زمنية قصيرة نسبياً، نحو هدف متشعب مشترك ينعكس تحقيقه إيجاباً على الجماعة ككل.

فالخرب، كفعل إرادة إنساني، تستيع عادةً نقيضها، التمثل في التفكير في البناء من جديد. لكن المفارقة هنا تكمن في طبيعة ما يفكر به الإنسان الخارج من أتون الحرب في إعادة إعمارها، حيث إنه أمام خيارين أساسيين: إما الاكتفاء

إعادة إعمار ما تدمر أو إعمار شيء مختلف وجديد.

وقد تفاعلت شعوب الأرض بأشكال مختلفة مع هذا الموضوع الحطير، عند خروجها من أفتاق الحروب التي غمرتها لفترة محدّدة: منها من فكر بعملية ترميم بسيطة (مثل قبرص)، ومنها من فكّر بعملية إعادة إعمار ما تدمر فقط (مثل إسبانيا)، ومنها من فكّر في تحقيق عملية إعادة إعمار شاملة قوامها التجديد، مع ابتكار ما لم يكن موجوداً في السابق (مثل ألمانيا واليابان).

تلازمت، بالطبع، هذه العمليات مع ظهور ذهنية اجتماعية محدّدة شكلت الأساس المعرفي لعملية إعادة الإعمار في الوعي الفردي والجماعي لهذه الشعوب. وفي مصاف التجارب المخلّقة يجدر بنا، أولاً، التوقف عند ثلاث تجارب مميزة حصلت في بلدان متقدمة عند انتهاء الحروب فيها، هي التجربة الأميركية (بعد حرب الانفصال التي امتدت بين ١٨٦١ و ١٨٦٥)، والتجربة الألمانية (في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى التي امتدت بين ١٩١٤ و ١٩١٨)، والتجربة اليابانية التي تلت هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥).

## ١ - التجربة الأميركية:

كانت تجربة الحرب الأهلية تجربة مرة على الأميركيين كافة. فاعل الشمال خسروا ٣٦٠ ألف شخص (من أصل ٩٩٠ ألف جندي شاركوا في الحرب)، وأهل الجنوب خسروا ٢٥٠ ألفاً (من أصل ٦٩٠ ألفاً شاركوا). وبما أن ساحة القتال الأساسية كانت في ولايات الجنوب فقد قُومت على نحو شبه كامل مدن الجنوب الأساسية وأهمّها ريتشموند وأتلانتا وتشارلستون. إضافة إلى ذلك حُرقت آلاف القرى والبلدات الصغيرة وقُهر أهلها.

من جهتها قامت قوات الانفصاليين الجنوبيين بنسف أكثر من ألف جسر بغية تأخير تقدّم الجيش الشمالي، كما نبش الجنوبيون سلك الحديد على طول مئات الكيلومترات، منتزعين قضبان الحديد بهدف تعطيل تنقّلات الحِصم من

جهة، ويهدف تنويعها وتحويلها إلى معدّات حربية من جهة ثانية.

أمّا على الصعيد الزراعي فانهارت كلياً زراعة قصب السكر وصناعة السكر في ولاية لويزيانا الجنوبية، وكذلك زراعة الأرز في ولاية كارولينا الجنوبية أيضاً. وبسبب التوقّف عن امدادها بالقطن تحوّلت مصانع النسيج البريطانية عن القطن الأميركي وأصبحت تستورد القطن المصري.

وعلى صعيد البنى التحتية تعطلت مدارس الجنوب وأقفل معظمها، وساد الفلتان الأمني مع انتشار المسلّحين «الفانحين» على حسابهم في الريف والمدن. كما تميّزت ولايات الجنوب بغياب للأجهزة التي تقوم عادة برسيم الطرقات وبناء الجسور المهتدة. وانتشر الجوع حيث كانت تسود البحيرة ويعمّ الرخاء الاقتصادي.

ما إن انتهت الأعمال الحربية واستلمت قيادة الحركة الانفصالية في نيسان (أبريل) ١٨٦٥ حتى اغتيل الرئيس ابراهام لينكولن. ولكن على رغم ذلك أعلنت سلطات الشمال المتصرة عن مشروع كان عنوانه «إعادة الإعمار».

امتدّت المرحلة الأولى من إعادة الإعمار هذه بين ١٨٦٥ و ١٨٧٦، وكانت نتيجتها السياسة الفشل الكامل.

فانتصار الشماليين كان يهدف بشكل أساسي إلى إزالة العبودية في ولايات الجنوب، وقد تمكّنت السلطات الشمالية من فرض التعديل الدستوري القاتل بإزالة العبودية في النصوص، ولكنها فشلت في تطبيقه وجعله من ثوابت الممارسة العامة في الحقلين السياسي والاجتماعي.

ومن الأسباب التي أضرّت بتحقيق هذا المطلب الشمالي بقاء حالة الطوارئ سائدة لمدة خمس سنوات بعد استسلام الجنوبيين، إذ لم تُرفع في الولايات المهزومة إلّا في نهاية آذار (مارس) ١٨٧٠، وهذا ما أسهم في إبقاء العصبية مشدودة ولو تحت غطاء السلم العسكري.

كذلك اصطدم إعمار ولايات الجنوب بحاجز سياسي قوي. وخلال مرحلة إعادة الإعمار الأولى، أي بين ١٨٦٥ و ١٨٧٦، لم يتحقّق لا إعمار الحجر على النحو المطلوب، ولا إعمار البشر.



بل إن الانتصار العسكري على يد الشماليين تلك هزيمة سياسية، لأنه إبان هذه المرحلة بالذات ظهرت للمرة الأولى جماعات كوكلوكس كلان الشهيرة التي بدأت، اعتباراً من ١٨٦٧، تجوب أنحاء الجنوب كافة، حارقة بيوت السود ليلًا، ومعلقة الناشطين منهم على المشائخ. وكانت التسمية الأولى لهذه الجماعات «فرسان الكاميليا البيضاء».

كما انتشرت أندية الرماية في أوساط البيض (وهي أندية معترف بشرعيتها) في كل مدن وبلدات وقرى جنوب الولايات المتحدة، بلعاز ضمني من القيادة السياسية الجنوبية السابقة والتي لم يتخل عنها البيض الجنوبيون.

وحاولت السلطات الشمالية، تكرساً لانتصارها العسكري، أن تشارك السود في الانتخابات دعماً للحزب الجمهوري. لكن انتخابات ١٨٧٤ أظهرت فشل هذا الحزب وفاز الحزب الديمقراطي (المتعاطف مع البيض في حينه على عكس ما بات أمره لاحقاً) في الانتخابات.

بعد هذا التاريخ، وتحت الضغط الإرهابي المتصاعد، بدأ معظم السود ينسحبون من ترشيح أنفسهم للمناصب التمثيلية كافة، فتكرس هذا الواقع الجليد نهائياً في انتخابات ١٨٧٦.

ويتبين من ذلك كله أن عملية «إعادة الإعمار» كما سَمّاها الأميركيون في حينه قد أخفقت ومُني مشروعها بالفشل. فالجنوب بقي فقيراً، وحالة البنية التحتية لم تتقدم كثيراً، وشعور المهزومين بالمرارة ظل قائماً.

لم تتمخض هذه المرحلة عن توحيد فعلي وسياسي لإرادة الشماليين والجنوبيين، بل إن الهوة الفاصلة بين الطرفين بقيت على ما كانت عليه حتى نهاية القرن عملياً. وعنصرية أهل الجنوب تجاه السود ازدادت وتجلّرت بدل أن يتم محوها تدريجياً، حتى إنها بقيت حتى اليوم في واقع الحياة اليومية والعملية للأميركيين، كما يعلم كل من زار الولايات الأمريكية.

ولم تقلح حرب الانفصال في تدجين مواقف أهالي الجنوب، وإعادة إعمار البشر، التي كانت الهدف الأساسي من عملية «إعادة الإعمار» الرسمية. فالشعور العام عند المؤرخين والسياسيين الأميركيين الحاليين هو أن حرب الانفصال لم

تقدم شيئاً. بل إن الاستثناء عنها كان سمح بمعالجة الأمور بنفس طويل قد يوصل إلى النتيجة السياسية المنشودة من غير تشنج أو عنف.

كانت إعادة الإعمار تتطلب، في التجربة الأميركية، متاعاً نفسياً - اجتماعياً لم توفره نتائج الحرب. لذلك لم تنجح لا كمشروع اقتصادي ولا كمشروع سياسي.

لكن هل هذا يعني أنَّ ولايات الجنوب بقيت فقيرة ومتأخرة اقتصادياً بعد ذلك الحين. بالطبع لا.

فقد عادت النهضة العمرانية والاقتصادية، بسواعد الجنوبيين أنفسهم، بعد ١٨٧٤، وبعدها استعادوا قيادتهم السياسية التي يريدون. وذلك إن دلَّ على شيء، فعلى أنَّ عمليات إعادة الإعمار لا تُفرض فرضاً. بل إن من شروطها الأساسية أن تكون طوعية ونابعة من الإرادة الشعبية المحلية. مشروع إعادة الإعمار الشمالي بنكهته وطبيعته، بقي مرفوضاً في ولايات الجنوب، ولو على حساب النمو الاقتصادي. ولم يبدأ مشروع إعادة إعمار الجنوب الحقيقي إلا بعدما عاد القرار السياسي إلى أيدي الجنوبيين أنفسهم، بغض النظر عن خطتهم السياسي.

## ٢ - التجربة الألمانية :

تجربة ما بعد الحرب العالمية الأولى في ألمانيا كانت أيضاً مريعة جداً، حيث إن عملية إعادة الإقلاع لم تأت بالسرعة التي كان توخاها الألمان، بل إن شعب ألمانيا ذاق الأمرين خلال فترة طويلة، تناهت الست سنوات، قبل أن تبدأ فعلياً عملية إعادة الإعمار.

وانتظار ست سنوات، بعد سنوات الحرب والمهزلة، فترة طويلة جداً في وعي من ينتظرون عود السلام. فقبل الحرب عام ١٩١٤، كان الدولار الأميركي يساوي ٤ ماركات ألمانية. أما بعد الحرب، وبعد انهيار الاقتصاد الألماني، فبدأ تدهور العملة الوطنية.

في تموز (يوليو) ١٩٢١ بلغ الدولار الأمريكي الواحد ٧٥ ماركاً ألمانياً.  
 في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٢ بلغ الدولار ١٨٦ ماركاً.  
 في تموز (يوليو) ١٩٢٢ بلغ ٤٠٢.  
 في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢ بلغ ٦,٠٠٠.  
 في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣ بلغ ٧,٢٠٠.  
 في تموز (يوليو) ١٩٢٣ بلغ ١٦٠,٠٠٠.  
 في آب (أغسطس) ١٩٢٣ بلغ مليوناً.  
 في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣ بلغ ١٣ مليوناً.  
 في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٣ بلغ ٢٤٢ مليوناً.  
 وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٣ بلغ ١٣٠ مليوناً.

اتعكس بالطبع هذا التدهور المذهل في العملة الوطنية إحباطاً لا مثيل له في  
 نفسيات الشعب الألماني في ذلك الحين. وعندما قرّرت الحكومة الأمريكية، بناءً  
 لطلب الحكومة الألمانية، مدّ يد العون الإقتصادي فأطلق مشروع داوس.  
 ويعتقضى هذا المشروع سُحج لألمانيا باستدانة ٨٠٠ مليون مارك ذهبي من  
 المصارف الأمريكية.

من ناحية ثانية تمّ إنشاء عملة جديدة، الرايخسليك، وحُدّدت قيمتها على  
 أساس أن ٤,٢٠ رايخسليك تساوي دولاراً أميركياً واحداً. وعلى صعيد آخر وفي  
 الإطار الداخلي عملت الحكومة الألمانية إلى اتباع سياسة مالية صارمة أسهمت  
 هي أيضاً في تقويم المسار الإقتصادي للبلاد. وبدأ المصرف المركزي الألماني،  
 بإدارة الدكتور شانت، سياسة تنمية للإقتصاد الألماني قوامها الإعتدال على  
 الذات، ولمُكّن، إذ ذاك، من استيعاب أزمة البطالة المتفاقمة. فمن سبعة ملايين  
 عاطل عن العمل انخفض العدد إلى نصف مليون فقط. وتمّ تشغيل ٦,٥  
 مليون عاطل عن العمل بأجور متدنّية (ولكن برضاهم انطلاقاً من شعورهم  
 القومي القوي جداً) في مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية في البلاد (طرق،  
 مرافق، مدارس، مصانع صغيرة، الخ).

واحد تأهيل القطاع العام بأجور زهيدة وتنضحية واحة من أفراد الشعب

الألماني. والجدير ذكره أن الأوتوسترادات التي شُفَّت في تلك الفترة لا تزال قيد الاستعمال حتى يومنا هذا.

أما تمويل أجور القطاع العام فكان عن طريق القطاع الخاص، حيث بدأ المصرف المركزي الإئتمانة من المصارف الخاصة، بنية دفع أجور العمال، بعد الاتفاق مع المصارف الخاصة، التي ضمت هي أيضاً، على فوائد بسيطة جداً وعلى مهل يتم فيها تسديد سندات الخزينة الطويلة الأمد، ومنها ما كان يستحق دفعه بعد ثلاثة أشهر ومنها بعد سنة أو بعد سنة، وكذلك بعد سنتين.

وبما أن عجلة الإقتصاد بدأت تدور وبدأت البنية التحتية المستعانة تدور الضرائب والرسوم على خزينة الدولة تدريجياً، بدأ المصرف المركزي يسد ديونه للقطاع الخاص من مداخل المشاريع التي تم تحقيقها.

واستعادت ألمانيا بذلك، وبسرعة مذهلة، موقعها الإقتصادي المتضخم واستطاعت أن تسد جميع ديونها الداخلية والخارجية على حد سواء.

لقد مكنت تضحيات القطاع الخاص وتضحيات القطاع العام والعمال الدولة الألمانية من استعادة عاقبتها الإقتصادية في أقل من عشر سنوات. فالإرادة الرسمية في النهوض بالبلاد من جديد التفت بالإرادة الشعبية العارمة والتحمت معها في مشروع إعادة الإعمار.

فبين ١٩٢٤ و ١٩٢٧ عادت الزراعة الألمانية إلى بلوغ متوسطات الإنتاج المرتفعة التي كانت تحققها البلاد قبل الحرب في زراعة الشعير والقمح والبطاطا والشمندر السكري والإنتاج الحيواني.

أما الصناعة فتم توجيهها تدريجياً نحو الإنتاج الكيماوي (صابون، دهانات، أدوية، أسمدة، الخ)، ونحو الإنتاج الإلكترونيكيماوي حيث تفوقت ألمانيا على سواها من البلدان الغربية في هذين الحقلين.

وبدأت شركة الطيران الألمانية (لوفتهنزا) هي أيضاً العمل في مجالي النقل والشحن عبر العالم اعتباراً من ١٩٢٦. وفي نهاية العام نفسه كان قد بلغ حجم التبادل التجاري بين ألمانيا والخارج سبعة بلايين دولار، عاكساً عودة ألمانيا إلى الإزدهار الإقتصادي ومكرساً نجاح إعادة الإعمار فيها.

### ٣ - التجربة اليابانية :

تعكس التجربة اليابانية ، بعد هزيمة جيوش الإمبراطور هيروهيتو خلال الحرب العالمية الثانية ، جبراً مماثلة في مجال إعادة الإعمار .

كانت اليابان قد استسلمت من دون شروط في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ ، بعدما ألقى الأميركيون قنبلتين ذريعتين على كل من هيروشيما وناغازاكي .

أما نتائج الحرب على اليابانيين فكانت بمثابة كارثة ، حيث اضطرت البلاد إلى تسريح فوري للمليون جندي على الأراضي اليابانية وثلاثة ملايين آخرين خارج أراضي إمبراطورية الشمس . وكذلك حكمت المحاكم العسكرية الجديدة بإعدام ٧٠٠ ضابط ومسؤول سابق ، كما خسرت اليابان جميع البلدان التي كانت تستعمرها أو تحتلها قبل ذلك التاريخ في كوريا وتايوان والصين .

لقد وضع خطة إعادة الإعمار فريق أميركي برئاسة الجنرال ماك آرثر ، وبعد مناقشات طويلة داخل هذا الفريق تم الاتفاق على إبقاء شخصية الإمبراطور شخصية معنوية وسياسة حفاظاً على الخصوصيات الثقافية اليابانية . لكن الدستور الجديد الذي وضعه الفريق الأميركي نصّ علناً على أن الإمبراطور ليس من أصل إلهي ، بل إنه إنسان مميز «رمز الدولة ورمز وحدة الشعب» (المادة الأولى من الدستور الياباني الجديد) .

هكذا أعلن الدستور الجديد لليابان بتاريخ ٣ أيار (مايو) ١٩٤٧ وتأسست عملية إعادة الإعمار السياسية عليه . وتعقضى هذا الدستور أطلقت الصيغة الديمقراطية الجديدة في البلاد ، فمنح دستور ١٩٤٧ حق الانتخاب للنساء وأعاد تركيب بنيتي مجلس النواب ومجلس الشيوخ . وفي موازاته وضعت تصاميم لإعادة تأهيل الزراعة ، كما أعيد تصميم التربة على أسس حديثة .

من جهة أخرى أوقفت كلياً نفقات التجهيز العسكري في البلاد والتي كانت تحتصّ في السابق أكثر من ٣٠ في المئة من الميزانية العامة . واعتباراً من ١٩٤٨ بدأ التعاون الفعلي ، في المجال الاقتصادي ، بين الولايات المتحدة واليابان . وبدأت البعثات الأميركية المختلفة تسهم في إعادة إعمار البنية الاقتصادية اليابانية .

لكن اليابان لم تعد دولة حرة إلا بعد توقيع مسؤوليها والمسؤولين الأميركيين

على اتفاقية سان فرانسيسكو في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١، بعد مضي ست سنوات على نهاية الحرب العالمية الثانية.

وخلال حرب كوريا (١٩٥٠ - ١٩٥٣) صارت اليابان الممّون الأول للآلة الحربية الأميركية والقاعدة العسكرية الأميركية الرئيسية في شرق آسيا.

هنا نحمد الإشارة إلى أن فريق الجنرال ملك آرثر كان قد أسّس خطة إعادة إعمار اليابان على قاعدتين أساسيتين: الأولى إعادة صياغة بنية مؤسسات الدولة اليابانية كافة لجهة إدخال التمثيل الديمقراطي إليها وتحديث أطرها مع تحويل تدريجي لولاء المواطن نحو الدولة؛ والثانية المحافظة على شخصية الامبراطور الياباني المعنوية بنية عدم إحداث البلبلّة الثقافية والفكرية في البلاد.

ويبدو أن هذه الخطة تكبّلت بالنجاح لرؤيتها البعيدة المدى ولأن تشخيصها للبيئة المعرفية اليابانية كان موضوعاً وصحيحاً. فالمجتمع الياباني كان شديد التقليدية في ذلك الوقت. وعدم إثارة الحساسيات الثقافية كان واجباً على واضعي الدستور الجديد. وخطة إعادة الإعمار. ذلك أن البنية العائلية الموروثة والمحافظة على الشخصية المعنوية للإمبراطور ساهما في إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي.

فأعلاقيات العائلة التقليدية أدخلت إلى جميع المؤسسات الإنتاجية المبنية تكنولوجياً على النموذج الغربي بعد الحرب. فكان صاحب المصنع أو المؤسسة يُعتبر، ولا يزال، «الأويابون»، أي الأب، أما المستخدمون في المصنع أو المؤسسة فكانوا ولا يزالون يعتبرون أنفسهم «الكوبون»، أي الأبناء.

وفي إطار المؤسسات الإنتاجية كان الالتزام متبادلاً. فالطرد نادر جداً، والإضرابات العمالية، في المقابل، نادرة هي أيضاً. والقاعدة العامة في اليابان هي أن يدخل المستخدم شاباً إلى مؤسسة ما ولا يخرج منها إلا عند بلوغه سن التقاعد الوظيفي.

كما أن المظلة السنوية في جميع المؤسسات تتراوح بين أسبوع وعشرة أيام فقط، حفاظاً على الإنتاج الأقصى وتفضية من الممّال تجاه المؤسسات التي يعملون في إطارها. فالمعالمات الأبوية تفرض على الجميع الالتزام الكامل.

وهذا التضامن المدعش للأفراد في المجتمع الياباني إبان غروجه من هزيمة الحرب العالمية الثانية، والذي لا تزال مفاعيله سارية حتى اليوم، سمح لليابانيين بتحقيق استمرارية في الجهد الإنتاجي ووفر ارتيأاً نفسياً لجهة ضمان العمل.

كذلك سمحت خطة إعادة الإعمار هذه، المدروسة والمتكاملة والشاملة الصعيدين السياسي والاقتصادي، باحتلال اليابان، بعد ثلاثين سنة، المرتبة الاقتصادية الثالثة في العالم، وبعد أربعين سنة المرتبة الاقتصادية الثانية.

فعل رغم أن ١٦ في المئة فقط من أراضي اليابان صالحة للزراعة، يقوم الفلاحون اليابانيون باتباع نظام للزراعة ثنائي. فخلال السنة الواحدة تُزْرَع الأرض مرتين على التوالي، ما يسمح بمضاعفة مساحة الأرض المزروعة عملياً.

في مجال صيد الأسماك تأتي اليابان حالياً في المرتبة الثانية في العالم. وفي حقل الصناعات التحويلية تحتل المرتبة الثانية كذلك.

وكلنا سمع في السنوات الأخيرة بتعويم المؤسسات اليابانية لعنة مؤسسات أميركية مفلسة وشراء عقارات واستثمارات واسعة في الولايات المتحدة الأميركية، حيث تمكّنت اليابان خلال السبعينات والثمانينات من أن تستقطب وأن تحفظ في مصارفها أكبر كتلة مالية في العالم.

لم يكن ذلك كله ليحصل لو لم تقم اليابان، بعد غروجه من الحرب، بتقليد بعض أوجه الثقافة الغربية، خاصة الثقافة التكنولوجية والإستهلاكية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الياباني، في معايير الثقافة، لا يقلد إلا النماذج التي هو معجب بها. وتقليد التكنولوجيا الغربية يأتي في هذا الإطار. فقد حافظ الياباني على تقليدية بنيت الإجتهادية وبنى نموذج التكنولوجيا الغربية لكي يسوى به ويفرض نفسه ويحافظ على شخصيته المميزة.

فالنظام التربوي والذي صبّ اليابانيون جهودهم عليه بشكل مكثّف فور انتهاء الحرب (والذي هو اليوم من أكثر الأنظمة التربوية في العالم تقدماً)، قام على فكرة ضرورة تقليد الغرب في حقول تفوّقه للتمكّن من الوقوف في وجه غزوه وللمحافظة على الخصوصية الثقافية والحضارية اليابانية.

وقد طمّ هذا النظام التربوي بقيم التضحية الفردية وعجة الواجب والشعور

بالشرف لثبوت مرتبة النجاح والتفوق.

#### ٤ - التجربة اللبنانية :

الآن وقد استعرضنا هذه النماذج المختلفة في فهم وتطبيق إعادة الإعمار، ماذا يمكننا أن نستنتج ؟

أهم ثوابت التجربة الأميركية والألمانية واليابانية أن الإرادة الشعبية والإقتناع الذاتي هما في أساس عمليات إعادة الإعمار عند الشعوب كافة . فمن دون توافر هذه الإرادة يستحيل البدء بعملية إعادة الإعمار . فمساندة أهل الجنوب بعد الحرب الأهلية الأميركية تسببت بإيقاف مشروع إعادة الإعمار الذي كان قد غطط له الشاليون . وحيث أن المسألة فكرة إيجابية، فهي تستدعي الإقتناع الفردي والجماعي .

لم تتم العملية خلال المهلة التي كانت قد قرّرتها إدارة ولايات الشمال الأميركي، بل إن أهل الجنوب قاموا بتعطيلها من خلال أعمالهم السلبية المتمثلة (قمع السود) ومن خلال خياراتهم الانتخابية (مناصرة الديموقراطيين ومناهضة الجمهوريين).

وانطلقت العملية في ولايات الجنوب الأميركي بعدما ضمن الجنوبيون انتصار ممثليهم في انتخابات عام ١٨٧٤ وفوز الحزب الديموقراطي بغالبية أصوات سكّان جنوب الولايات الأميركية .

كذلك تأخرت العملية في ولايات الجنوب تسع سنوات كاملة، وذلك على رغم حاجة أهل الجنوب للطرق والجسور والسكك الحديدية والمدارس، بسبب عناد الجنوبيين وإصرارهم على الإسك بقرار إعادة الإعمار بأنفسهم، ومن خلال ممثليهم ورفضهم القرار السلمي والاقتصادي الشمالي، المفروض من الغالب على المغلوب .

فالشعب بكامله يجب نحو إعادة الإعمار عندما يشعر أنه، ككل، مهزوم، وأن عدوّه يسيطر على بلاده بالقوة العسكرية . حينذاك يلجأ إلى النهوض



الاقتصادي كوسيلة لتحقيق إرادة الشعب باستعادة القوة والإسك بسلاح سلمي بدافع به عن مستقبله (كما حصل في اليابان).

وغريزة الحياة تدفع الشعوب المهزومة عسكرياً نحو المباشرة فوراً بعملية إعادة الإعمار التي تتطلب جهوداً وتضحيات ضخمة. لكن هذه التضحيات والجهود التي يبذلها الشعب المهزوم عسكرياً تهدف إلى استعادة معنوياته وعدم السباح بالإتكسار والتحول إلى موت.

وغالباً ما تلعب النساء في هذه الظروف دوراً بارزاً وتضخ في الساحة طاقة معنوية استثنائية إذ إنها لا تشعر ولا تعترف بالهزيمة بالمرارة نفسها التي يعيشها الرجال المائدون من الحرب. وهكذا يسهم في رفع المعنويات من جديد وثقها في تفاصيل الحياة اليومية، وفي حياة الرجال والأطفال على حدّ سواء.

أما عندما تكون الإرادة الشعبية منقسمة، عند انتهاء الحروب الأهلية، مثلاً حصل في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٨٦٥ وفي إسبانيا عام ١٩٣٩، وعندما يعتبر أحد الأطراف أنه الغالب والطرف الآخر أنه المظلوم، تستعطل الإرادة الشعبية وتحل بدل الإرادة الشعبية الواحدة إرادتان، فتتفرق كل واحدة منها باتجاه مختلف عن الأخرى وتقاتل في المشاركة في الجهد الواحد والتصور الواحد لمستقبل النظام والبلاد، وتتوقف عملياً عملية إعادة الإعمار الشاملة (كما حصل في الولايات المتحدة)، أو تحل مكانها إعادة بناء البنية التحتية المهتمة، من دون إعادة بناء الإنسان المواطن الجديد (كما حصل في إسبانيا).

أما في النموذج اللبناني الحالي فنحن أمام وضع أقرب إلى التجربة الأميركية منه إلى التجربة الألمانية أو اليابانية.

فذهنية إعادة الإعمار غالباً بسبب غياب الإرادة الشعبية الواحدة. حيث إن اللبنانيين الذين دخلوا الحرب عبر اللعبة الطائفية خرجوا منها أكثر طائفية على صعيد وعيهم السياسي العام.

فالانقسام في النفوس ما يزال سائداً، ومفردات «المسيحي» و«السنّي» و«الشيعي» تعني هويات سياسية طائفية أكثر من أي وقت مضى في الحياة اليومية والعملية. وفي إطار السياسة الداخلية تطفئ هذه المفردات الطائفية، في التداول

بين الناس، على مفردة «اللبناني».

وبناءً على ذلك فإن تجلّيات الوعي السياسي في لبنان، الذي لم يملك بعد وعياً سياسياً لبنانياً، تتمحور حول حقوق الطوائف ومواقفها ومواقفها. وهذا ما يمنح تبلور وعي موّحد يعبر عن إرادة شعبية واحدة وعن قناعات واحدة.

من هنا فإن مشروع إعادة الإعمار لا يحد في لبنان ما بعد الحرب ذهنية واحدة يركز عليها للتفويض بالبلاد من كبوة الحرب. فالإستعدادات المعرفية عند اللبنانيين لا تزال (عند الجميع) دون مستوى تشكيل إرادة شعبية واحدة كذلك التي سمحت لألمانيا واليابان أن تتغل بها من هزيمة الحرب إلى منطلق إعادة الإعمار.

وتستحيل إقامة مشروع إعادة إعمار بلد أنهكه الحرب بتضيق الوعي الطائفي الشعبي المنتشرة حالياً في لبنان. فلا أحد يفهم إعادة الإعمار على أنها مشروع يفيد البلاد برمتها، بل إن كل واحد يفتش في المشروع عما يفيد هو أو ما يضره هو، وهذا أعطرها ما في ذبول الحرب اللبنانية.

هنا الكلام عن الإحباط، في الأوساط المسيحية، وهناك الكلام عن الإعمار غير المتكامل، في الأوساط الشيعية، وكلام عن خصوصية لم تؤخذ بالإعتبار في الأوساط الدرزية، وكلام عن ضرورة حصر الإنماء في بناء الأسواق، في الأوساط السنية.

ما نلاحظه أيضاً في تجارب الشعوب الأخرى التي خاضت مغامرات إعادة الإعمار بإرادة شعبية عارمة وواحدة، أن الحروب لم تدم فيها طويلاً. فني التجربة الأميركية دامت أربع سنوات وكذلك في التجربة الألمانية والتجربة اليابانية.

أما في النموذج اللبناني فإن الحرب دامت ١٧ سنة متواصلة. ولهذا الفارق الزمني الكبير تأثير خطير على مشروع إعادة الإعمار.

فاللبناني الذي طُلب منه أن يترك البنديقية والمدفع وأن يعود إلى العمل هو نفسه الذي كان يعمل قبل خمس سنوات في أحد حقول الخدمات أو الإنتاج، الشيء الذي ينطبق على الألماني.

أما اللبناني الذي يُطلب منه ذلك، فلما أنه كبر ١٧ سنة وفقد عنفوان وطاقة الشباب، بعدما طمحت الحرب أعصابه ذعاباً وإياباً، ولما أنه ينتمي إلى جيل شباب الحرب الذي لم يعيش سوى الشواذ والإعوجاج، ونراه اليوم في المدارس والجامعات بلا طموح يحطم المعنويات.

ولا نجد حالياً في لبنان، في إطار أعضاء اللجنة العمرية التي تمخّضت الأربعين، طموحاً كائناً ولا معنويات قوية. بل إننا نجد أناساً قوّست المسؤوليات والأزمات المتلاحقة أكتافهم، يسمون لأنفسهم حاجتهم وحاجة عيالهم بشكل فردي.

ولا نجد حتى عند الفئة العمرية التي لم يبلغ أعضاؤها بعد عشرين ربيعاً معنويات وطموحات الشباب. بل ضيابة في استشفاف معالم المستقبل وروحة في السفر والهجرة هرباً من الواقع المأسوي.

أما الفئة العمرية التي تقع بين العشرين والأربعين عاماً فإن قسماً كبيراً منها سافر إلى الخارج ليعمل في بلدان الاغتراب.

لذلك فالاستعدادات النفسية - الاجتماعية الناتجة عن المعطيات السكانية التي خرجنا بها من الحرب لا تسمح موضوعياً بتوفير القاعدة المتينة لمشروع ضخم كهذا.

بالطبع لن نصل إلى صورة سوداوية كذلك التي توصّل إليها زياد رحباني في مسرحيته حيث إن هناك عنصراً ثالثاً، مهماً جداً، قامت عليه عمليات إعادة الإعمار في إطار الشعوب التي نكبتها الحرب، ألا وهو الدولة.

فأجهزة الدولة القويّة والتي أُعيد تأهيلها في كل من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان هي التي سمحت لهذه البلدان بتحقيق مشاريع إعادة الإعمار.

والدولة اللبنانية التي قبل لنا في زمن الميليشيات، مئات المرات، إنها ماتت، ما زالت حيّة، وحكومات ما بعد اتفاقية الطائف تعمل، كل بطريقتهما، على استعادة دورها.

لم تقصر ستان على الحرب الأهلية الصومالية حتى انفرط بناء الدولة كلياً في

الصومال، وكذلك الأمر في يوغوسلافيا القديمة.

أما في لبنان فقد تجاوزت الدولة حروب الجيوش والطوائف كافة وعادت لتلعب دورها. وإذا كان أداؤها ما يزال محتاجاً إلى التمتين، لكنها، عملياً، ونظرياً، أملنا الوحيد في إعادة الإعمار.

## خاتمة

### حكمة عوليس (\*)

ميزة دساتير بلدان العالم الثالث أنها خليطٌ من الاتجاهات يعكس مدى تشابك الأمور على صعيد مجتمعاتها.

فكلُّ الدول التي نشبت فيها حرب أهلية في العالم الثالث، خلال السنوات الخمسين الأخيرة، هي دول تقوم على دساتير تتميز بالإزدواجية. فالدستور اللبناني، على سبيل المثال، هو دستور مدني من جهة ودستور ديني من جهة ثانية. بالتالي فالمجتمع يشعر بنفسه، في ظلِّ هذا الإطار المرجعي الأساسي، أنه ليس مجتمعاً مبنياً على أساس مدني ولا مجتمعاً مبنياً على أساس ديني.

وقد دخلت، تحديداً، الحروب الأهلية عندنا من هذه الشقوق التي تفصل بين أسس المجتمع المدني وأسس المجتمع الديني (في الهند وقبرص ولبنان بنوع خاص).

ومن الشقوق الأخرى التي تتسرَّب منها الحروب الأهلية بسهولة نذكر أيضاً المجتمعات التي هي، في دساتيرها، مدنية وإثنية على حدٍّ سواء؛ مما يعني أنها ليست مجتمعات مدنية مكتملة ولا مجتمعات مبنية على أساس إثني صرف، كما هو حاصل في البوسنة وأفغانستان. فالنزاع الأهلي وضع نفسه على سكة الحرب في

---

(\*) Ulysses، شخصية معروفة في الأساطير اليونانية [الأوديسة]؛ اشتهر عوليس بالحكمة والفكر، ولا سيما في استخدامها معاً للتخلص من أسر «السيكلوب»، السخ العملاق ذي العين الواحدة.

هذه البلدان من خلال هذه الممرات الضيقة في زمن السلم والواسعة جداً في زمن الاختلاف والقتال.

ومن الشروخ الأخرى نذكر أيضاً مجتمعات البلدان المعتمدة على دساتير نصفها مدني ونصفها عسكري. وهذه ميزة دول أميركا اللاتينية بما فيها أميركا الوسطى والجنوبية التي لا هي مبنية على أساس مدني ولا هي مبنية على أساس عسكري صرف. فبقي الشق مفتوحاً، في فترات السلم والمهدوء، لكنه سرعان ما يتلع العسكري المدني عند هبوب رياح القتال السياسي.

وهناك نموذج آخر نجده متشراً في القارة الإفريقية، حيث يقوم العديد من دساتير هذه الدول على أساس مدني وقبلي على حدّ سواء. فعدم حسم الأمور لا في هذا الاتجاه ولا في ذاك يُبقي الشق مفتوحاً بين أبناء الدولة الواحدة، فينبت الشقاق منه عند قدوم الأزمات المستعصية وحدث الإحتلال العام، كما حصل في الصومال، حيث ابتلع القبلي المدني.

السيناريوات مختلفة. ففي كل دولة نلاحظ وجود تركيبة خاصة بالحرب الأهلية الناشئة. لكن، في جميع النماذج، نلمس لمس اليد أن الصراعات الأهلية المسلحة تقوم على قاسم مشترك هو المجتمع المدني.

ولذلك، كلما كانت التجربة المدنية، في دولة ما، عريقة ومتبلورة، كلما تجنّب مجتمعها المدني المتراص، شبح الحرب الأهلية.

وبالمقابل، كلما كان المدني ضعيفاً بسبب تشابهه مع الديني أو الإثني أو الديكتاتوري أو القبلي، كلما ازدادت مخاطر نشوب الحرب الأهلية.

فالشق المقترح هو دعوة مفتوحة للحرب، يقرّر زمانها الأفرقاء الإقليميون المهيمون أو «البيكلوب» الأميركي ذو العين الواحدة، مباشرة.

## المحتوى

---

٧	مقدمة
١١	الفصل الأول: ثوابت الحرب الأهلية
٣٣	الفصل الثاني: زعزعة الاستقرار الأمني والأخلاقي العام
٤٨	الفصل الثالث: قتل الذاكرة الشعبية
٦٣	الفصل الرابع: القبرصة: الطلاق على الطريقة الكولونيلية
٨٠	الفصل الخامس: اللبنة I: الهجرة والتهجير
٩٢	الفصل السادس: اللبنة II: السيارات المقفلة
١٠٢	الفصل السابع: اللبنة III: الثقافة والمجتمع في زمن الحرب
١١٨	الفصل الثامن: الصوملة: زوال الدولة
١٣٣	الفصل التاسع: البلقنة: براكين البلقان
١٥٠	الفصل العاشر: إعادة الإعمار ومشقاتها
١٦٥	خاتمة: حكمة عوليس







# جذور الحرب الأهلية

□ من الدينيات التي لا يجادل أحد فيها أن الحرب وجدت منذ أن وجد البشر والمجتمعات والدول، وذلك من ضمن جدلية التسامح - التنازع الدائمة الحضور والاشتغال. وثمة من يؤكد أن الحرب الأهلية لربما كانت هي أصل الحروب وأقدمها، ولربما كانت أيضاً أقسى أنواع الحروب وأكثرها شراسة ووحشية.

□ فمن أين تنبت الحرب الأهلية وما الباعث عليها؟ وما هي الديناميات المحركة لها؟ وفي أية تربة خصبة تنمو وتزهر؟

□ هذه وغيرها من الأسئلة يجادل أن يجيب عنها الدكتور فرديريك معنوق في هذا الكتاب الذي يريد التأسيس لقاعدة علمية وهي أن الصراعات الأهلية - وإن اختلفت معادلاتها وسيناريوهاتها - تقوم على قاسم مشترك يجمعها هو العنصر المدني: فكلما كانت التجربة المدنية في دولة ما عريقة ومبلورة، كلما تمثب مجتمعاها المدني المسلح، شبح الحروب الأهلية. وبالعكس، كلما كان العنصر المدني ضعيفاً واهناً فيها بسبب تشايكه مع العامل الديني، أو الإثني، أو الإقليمي أو القبلي... إلخ، كلما ازدادت عواطف نشوب الصراع الأهلي.

□ ولعل هذه القاعدة المقترضة تتجلى كأوضح ما يكون التجلي في نماذج الحرب الأهلية في لبنان وقبرص والصومال والبوسنة... وهي كلها تعيننا نحن العرب بشكل أو بآخر.

دار الطليعة للطباعة والنشر

بيروت